البديل

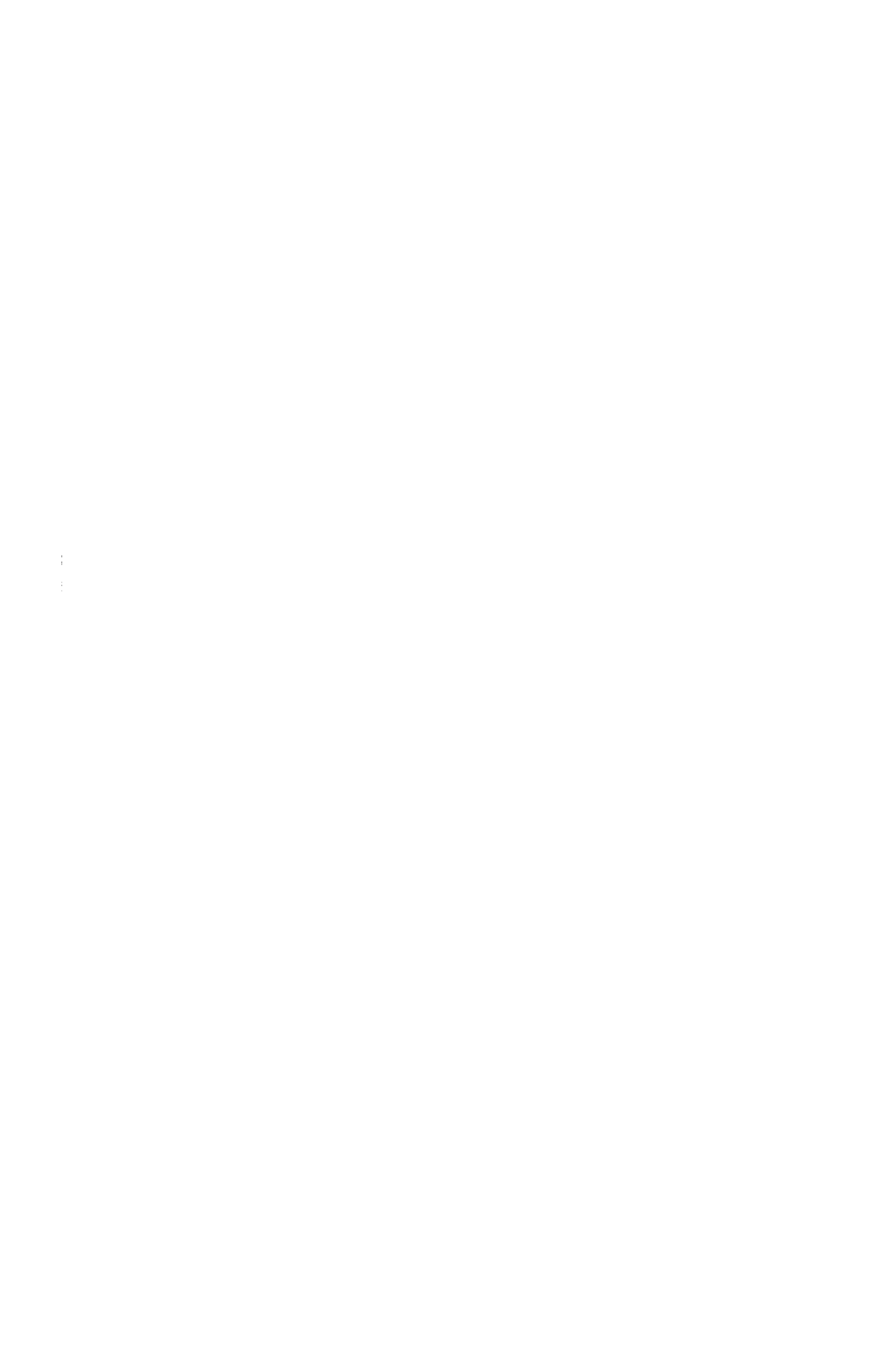
ترجمة
جورج طرابيشي

روجيه غارودي

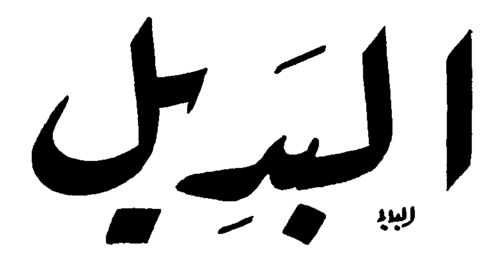


دار الآداب

البديـــل



روجيه غارودي



ترجمة : جورج طرابيشي

منشورات دار الآداب - بيروت

الطبعة الثانية
١٩٨٨

لا جدوى تذكر من البحث عن الأخطـــاء ، إذ أن من سمات العقل العديم الحياء أن يفضل دور الناقد الذي يوبّخ على دور الشاعر الذي يخلق .

كوبرنيكوس



مقدّمة

تغيير العالم وتغيير الحياة

مجتمعنا في سبيله إلى الانحلال .

فلا غنى عن تحويل جوهري .

ومثل هذا التحويل لا يمكن أن يتم بالطرائق التقليدية .

وأزمة بمثل هذه الضخامة تتطلب ، كما تُحل ، اكثر من ثورة . تتطلب تغييراً جذرياً لا لنظام الملكيات وهياكل السلطة فحسب ، بل أيضاً لبنى الثقافة والمدرسة ، الدين والإيمان ، الحياة ومعناها .

تغيير العالم وتغيير الحياة . ماركس ورامبو .

والفرضية المستبعدة الوحيدة هي الاستقرار في الطريق الراهنة .

وليس المطلوب إيجاد أجوبة جديدة لمشكلات قديمة . وإنما نحن مطالبون ، إزاء المهام المستجدة التي تواجهنا ، بتغيير طريقة طرح الأسئلة بالذات .

ومطالبون في المقام الأول بأن نطرح الأسئلة الحقيقية .

انطلاقاً من المشكلات التي تربط بيننا لا مـن الايديولوجيات التي تفرق بيننا .

بتغييرنا مفهوم السياسة بالذات : فالسياسة ما عادت تعني أن ننتخب أو أن ننتمي إلى حزب ، بل أن يخترع كل واحد منا المستقبل .

ليس في السياسة « موديل جاهز للبس » .

ليست السياسة أن نطالب الإنسان بأن يعطي ما يملكه ، وإنمـا أن نطالبه بأن يعطي ما هو أشق من ذلك : ذاته وكينونته بأسرها .

أي الشاعر الكامن فيه .

ذلك أن إعادة التنظيم الجذري لمجتمعنا تقتضي من الجميع ، وفي المقام الأول ، مجهوداً من التخيل الخلاق .

تخيل خلاق لتصور نمط من المجتمع ونمط من الحياة مختلفين جذري الاختلاف عن الأنماط الموجودة في الوقت الراهن .

تخيل خلاق لاختراع وتنفيذ الوسائل الجديدة القمينة بأن تعقد لواء النصر لمشروع الحضارة هذا .

وما هذا الكتاب إلا نداء وحافز لكل من يحب المستقبل .

لكل من يجد معنى حياته وفرحها في فعل المساهمة في الخلق . الخلق بالعمل الفني ، بالإيمان الديني ، بالحب ، بالفكر ، أو بالثورة .

للشبيبة أولاً ، لأن الشباب هو أن نكون قادرين على أن نتصور وعلى أن نحيا حياة مختلفة جذري الاختلاف عن تلك التي نعيشها اليوم .

أن نعاني من مصير أو أن نشيد تاريخاً .

إن هذا الكتاب مبني على هذا الاختيار .

ليس هو ببرنامج ، وإنما مشروع حضارة .

لا يرمي إلى إنشاء حزب ، وإنما الى خلق روح .

لا يقترح يوتوبيا ، بل مساراً عينياً لفكر ولعمل على مستوى مشكلات عصرنا .

وبادىء ذي بدء الإصغاء الى الشبيبة ، الى ما تندد به والى ما تبشر به ، حتى لا تؤلف مجتمعاً مغلقاً ، ولكي تؤدي على أكمل وجه دورها التربوي .

وثورة على مستوى عصرنا هي تلك التي :

– تطرح على بساط البحث من جديد المسلمات بصدد **غايات المجتمع** التي نعيش وفقها منذ عصر النهضة .

– تطرح على بساط البحث من جديد **الثنائية** الاجتماعية والسياسية والأيديولوجية المميزة للمجتمعات كافة منذ بداية الحضارة .

ومثل هذه الثورة هي في آن واحد تغيير للبنى وللضمائر وللثقافة . واشتراكية التسيير الذاتي تتحدد بهذا التغيير المثلث .

فالبنى المتجاوبة مع متطلبات التحول العلمي والتقني الراهن لا يمكن أن تكون بعد الآن لا بنى الرأسمالية ولا بنى البيروقراطية ، التقنية الستالينية.

كما أن الضمائر لا يمكن بعد اليوم أن تكون محكومة بالاختيار بين واحدة من الدوغمائيتين : دوغمائية « الدين كأفيون للشعب » أو دوغمائية الإلحاد الوضعي النزعة . فانفجار المسيحية التقليدية والماركسية التقليدية يتيح إمكانية لقاء جديد بين الثورة والايمان .

والثقافة تتطلب تجديد غاياتها ومضمونها وطرائق نشرها ، حتى تتاح للجميع إمكانية المساهمة الكاملة في إنشاء مشروع الحضارة الجديد الذي يطلق عليه الصينيون اسم الثورة الثقافية .

ما محرك هذا التحول ؟ مجمل القوى الآخذة بالنماء مع تطور العلوم والتقنيات والآخذة بوعي ذاتها بوصفها كتلة تاريخية جديدة ، هذا الوعي

الذي يتقدم طرداً مع تكوّن وتثقف الطبقة العاملة والكتلة التاريخية الجديدة التي تؤلف هذه الطبقة جزءاً لا يتجزأ منها .

ما السبيل إلى إنجاز هذا التحول بوعي ؟ إن الأهداف الوسيطة الرئيسية هي التالية : الوحدة النقابية ، اتحاد قوى العمل والثقافة ، المجالس العمالية والإضراب القومي كمرحلة أساسية في الانتقال الى الاشتراكية .

أي اشتراكية ؟ اشتراكية التسيير الذاتي التي عرّفها ماركس في « البيان الشيوعي » أوضح تعريف : « مجتمع يكون فيه التفتح الحر لكل فرد شرط التفتح الحر للجميع » .

وهذه ليست بأطروحات ، وإنما فرضيات عمل تدعو كل شاب وكل رجل وكل امرأة ، من دون أن يخرج أي منهم من حزبه أو نقابته أو كنيسته ، إلى رفع هذا المطلب وإلى إحياء روح البحث وتقرير المصير الذاتي في الهيئة التي ينتمي اليها .

ليس هناك من « طريق ثالث » . لأنه لا وجود بالأصل لطريقين : إنما هناك ألف ردب [1] . بيد أن ثمة بديلاً واحداً عن الفوضى .

ولن يكون همنا تجنّب ثورة .

فثمة تحول جذري آخذ بالحدوث : وقد وضعنا المعالم الأولى لمشروع يرمي الى السيطرة الواعية على ذلك التحول .

وليس أمامنا من خيار بين النظام والتغير .

وإنما بين ثورة تشنجية وثورة بناءة .

---

١ ردب : طريق لا ينفذ .

* استدراك : إذا كان بيننا من يرفض أن يضع معتقداته الراسخة موضع تساؤل ، فليطبق هذا الكتاب من الآن : فهو لم يكتب له .

الفَصلُ الأوّل

تحدي الشبيبة

هذا الكتاب يتناول المستقبل . المستقبل المباشر ، أي ذاك الـذي في سبيله الى الانبثاق وذاك الذي يمثل البعد الرئيسي للحاضر . وهو يتناول المستقبل الأبعد أيضاً ، أي ذاك الذي يتيـح لنـا أن نستبق الحاضر وأن نفهمه وأن نسلط الضوء على قراراتنا لكي نبدع مـا هو مقبل ونبينه متكاتفين .

إن المستقبل لا وجود له على طريقة أميركا قبل كريستوف كولومبوس. فهناك إمكانية لأكثر من مستقبل ، ونحن مسؤولون عن كل ما سيكون . وعليه فإن التفكير بصدد المستقبل ليس محض تكهن : وإنمـا غرضه أن يساعدنا ، من خلال رسم الممكنات ، على التكهن بنتائج كل قرار من قراراتنا الراهنة حتى يوحي الينـا بالمداخلات القمينة بأن تحقق مـا هو مرغوب فيه من تلك الممكنات .

وإذا لم يكن المستقبل بالضرورة على امتداد هواجسنا ومخاوفنا ، تبعاً لانحرافات الحاضر المفجعة (أي على فرض أننا لم نبادر الى العمل) ،

فإنه ليس بالضرورة أيضاً على امتداد رغباتنا وأحلامنا اذا لم نأخذ بعين الاعتبـار ، في مشاريعنا ، القوى الموجودة والشروط العينيـة لتحركها والأهداف المحددة التي يمكن توجيه تلك القوى للتلاقي عندها .

لقد بدأ المستقبل من الآن . والشبيبة تذكّرنا بذلك يومياً بمـا يصدر عنها من أفعال رفض وغضب . والتساؤل بصدد المستقبل قـد يعني قبل كل شيء سؤال هذه الشبيبة .

إن الشبيبة تتدفق على هذه الأرض القديمة تدفق أمواج البحر الهائج . إن خمسة وعشرين مليونـاً من الفرنسيين ، أي نصف شعبنا ، لم يبلغوا الثلاثين أو حتى ما دون الثلاثين من العمر . وفي الولايات المتحدة تقل أعمار نصف السكان عن الخامسة والعشرين . ونصف الصينيين تقل أعمارهم عـن الحادية والعشرين ، ومليارات من أصل أقل من أربعة مليارات من الرجال والنساء الذين هم على قيد الحياة في العالم قد وُلدوا بعد نهـاية الحرب العالمية الثانية . وفي كل يوم تستضيف المعمورة مئة وخمسين الف قاطن جديد .

وفي كل مكان من العالم تبادر الشبيبة ، التي تؤلف نصف سكانه ، الى الانشقاق أو حتى الى تأسيس مجتمع مضاد بقوانينه اللامكتوبة وأعرافه واختياراته المغايرة لقوانين النظام المستتب وأعرافه واختياراته .

وعالمية قلق الشبيبة تحظر علينا سلفاً الأجوبة الجزئية التي توحي بها الينا ميولنا السياسية ، كأن نقول : إنه تمرد على تناقضات الرأسمالية ! تمرد على البيروقراطية والاستبداد الاشتراكي ! انفجار للنزعة القومية ولكراهية الأجانب في العالم الثالث !

ذلك أن الشبيبة ثائرة في كل مكان : هناك حيث تركت لها فرصتها على يد الثورة الثقافية في الصين ، وهنا حيث لم تترك لها فرصتها سواء أفي فرنسا أم في غيرها من البلدان عام ١٩٦٨ .

وسواء أأسفنا أم اغتبطنا فإن هـذا الموقف يطرح مشكلة أساسية : مشكلة وضع « قيمنا » ومؤسساتنا في قفص الاتهـام على نحو جذري . ونحن لا نستطيع أن نتملص من عملية الاستفهام والاستجواب هذه .

وليس القصد هنا أن نكيل المديح الديماغوجي للشبيبة أو أن نصدر بحقها قرار اتهام ، وإنما أن نحاول فك لغزها . وقبل كل شيء باستماعنا اليها وبمحاولتنا أن نفهم .

إن الشبيبة تواجه اليوم ردود فعل شبيهة بتلك التي أثارتها الطبقة العاملة في مطلع القرن التاسع عشر: فقد كان من الناس من لا يرى فيها سوى خطر داهم: « البرابرة يعسكرون داخل أسوار حواضرنا بالذات ! » . ولم تراود النفوس يومئذ غير فكرة القمع والمجـازر التي دفعت تاريخ أوروبا بأسره والتي أمكن للحركة العاملة أن تنمو وتتعاظم رغماً عنهـا وبقوة لا تُقهر أو تُصد . وهنـاك بالمقابل من استشف في الانتفاضات الشائهة صعود ثورة كبرى . ومنذ عام ١٩٦٨ أثار كتاب نموذجي أفكاري حول الشبيبة : إنـه كتاب إنجلز « وضع الطبقة العـاملة في انكلترا » المنشور عام ١٨٤٥ . ففي أي موضع من هـذا الكتاب لا يضفي إنجلز صفة مثالية على بدائيي التمرد . وإنما كتابه شهادة على ما خلقه التصنيع من عالم « لا يمكن إلا لعرق فاقد لإنسانيته ، مذل، منحط الى مستوى حيواني، سواء أمن وجهة النظر الفكرية أم من وجهة النظر الأخلاقية ، مريض جسمانياً ، أن يجد فيه مستقراً له » . وقد وصف إنجلز المزاحمة الوحشية بين العمال للفوز بعمل وبأجر، والتسول ، والإدمان على الكحول الذي كف عن أن يكون رذيلة ليمسي «ظاهرة طبيعية» ، والبغاء الناجم عن عبودية المصنع والمقبول من الجميع حتى أنه كـان يسمى من قبيل السخرية « الساعة الثانية عشرة من العمل » . ولم يكن هناك من خيار إلا بين الانحطاط أو التمرد . ولقد كانت الأشكال الأولى من هذا التمرد

أشدها عقماً : تحطيم الآلات واغتيال بني الانسان . بيد أن إنجلز عرف كيف يستشف في هذه الفوضى الأولية الخطوط البارزة للحركة العـاملة المستقبلة التي صعدت بعد خمسة وعشرين عامـاً ، مع عامية باريس ، « لاقتحام السماء » .

وحين احتك الكهنة ــ العمال[1]، بعد قرن من إنجلز، بهذه الحركة العاملة، تعرفوا فيها، باحترام وتواضع، قوة من أعظم القوى الروحية في عصرنا، قوة « تناضل في سبيل علاقات انسانية جديدة ، وفي سبيل تغيير شروط الحياة والكائنات ، وفي سبيل رقي جديد للإنسانية » .

كانت تلك هي نظرة إنجلز أمام عالم في طريقه الى الولادة . وتلك هي أيضاً نظرة الإيمان المسيحي حين يرى في ابن الانسان المصلوب وعداً أكيداً لا يقهر بالبعث .

هذه النظرية هي وحدها التي تتيح لنا أن نفهم ما هو في سبيله الى الموت وما هو في سبيله الى الولادة في تلك الشبيبة وبواسطتها .

وما دامت حكمتنا الصلفة قد أفلست إفلاساً مدوياً، فلنحاول أن نفهم جنون الشبيبة الإلهي .

• • •

لقد أتيح لي ، بحكم أسفاري ومهنتي وعملي الحزبي ، امتياز اللقاء بهذه الشبيبة في مختلف أرجـاء المعمورة : من جامعة موسكو الى مخيمات الطلبة الأميركيين في بركلي أو ستانفورد ، والجلوس في سان فرنسيسكو جنباً الى جنب مع الهيبيين ، والاتصال بـ « الفهود السود » ، والنزول ضيفاً على شيوعيي بلغراد الشبان كما على طلبة جامعات اوستراليا وكندا الكبيرة، والاختلاط بشبيبة برلين أو ميلانو كما بشبيبة نيودلهي أو جاكارتا

---

[1] جماعة من الكهنة ، اختارت ان تعمل ، بلا ثوب كهنوتي ، في المصانع إلى جانب العمال .
« المعرب »

أو مكسيكو ، وتبادل الحديث مع مهندسين زراعيين شبان من « مديرية التحرير » بين القاهرة والاسكندرية ومع عمال أسوان في صعيد مصر .

وبودي باديء ذي بدء أن أتكلم عما علمتني إياه هـــذه التجربة مع الشبيبة على صعيد المعمورة بأسرها ، لا بصدد أولادي وطلابـي فحسب، بل أيضاً بصدد تاريخنا القريب ، التاريخ الذي هو في سبيله الى أن يتم، تاريخ المستقبل .

وإذا ما ربطنا بين الاستجوابات والتحديات ، بين المسارات ومشاعر الغضب ، بين مظاهر اليأس والصراعات ، مهما تكن متنوعة ومهما تكن التناقصات عميقة، فإننا لنستطيـع — أنا واثق من ذلك اليوم — أن نستشف مستقبلنا الذي يوشك أن يولد : فأنا واثق من أن معـــالم الاختيار الكبير ترتسم من الآن في إفلاس حضارتنا ، وأحياناً في إفلاس ثوراتنا .

هذا بشرط أن نعرف كيف نسمع ، فيما وراء الصراخ ، مـــا تدينه هذه الشبيبة وما تبشر به .

* * *

إن المشكلات التي يطرحها تحدي الشبيبية مشكلات مستجدة . وفي وسع المرء أن يطمئن الى أنه لن يفهم شيئاً اذا حاول تهدئة روعه بقوله بينه وبين نفسه : لقد وجد الشباب دوماً ... ولقد كنا نحن أيضاً شباناً تمردنا على أهلنا ... وما الى ذلك .

وحتى نستوعب أهمية ما يحدث، يجب أن ندرك أن الانسان البالغ من العمر اليوم سبعين عاماً قد وُلد في منتصف التاريخ الانساني : فقد حدث من الأشياء منذ ولادته بقدر ما حدث منذ الستة آلاف عام من التاريـخ المكتوب .

واذا لم يدرك هذا السيد ذلك ، أو اذا اعتقد أن المسألة محض مزحة، فنرجى له : فهو يجازف ، هو الذي وُلد في مستهل القرن العشرين ،

بأن ينتمي الى عالم مغاير لعالم أحفاده الذين وُلدوا في أواسط هذا القرن العشرين نفسه، والذين تناهز أعمارهم اليوم العشرين أو ما يزيد بقليل، والذين هم في الحقيقة، بحكم التسارع المباغت في وتيرة التاريخ، بدائيو حضارة ستبلغ سن الرشد في نهاية القرن.

إن الانقلاب المباغت الذي انطلقت شرارته منذ منتصف القرن العشرين، والموسوم بتطور الناظمة الآلية Ordinateur والطاقة الذرية والتلفزيون، غير قابل لأن يقاس بالانقلاب الذي أحدثه ظهور الآلة البخارية في نهاية القرن الثامن عشر أو ظهور المطبعة في عصر النهضة.

إن الانقلابات الوحيدة المماثلة في سعتها لانقلاب عصرنا قد تكون تلك التي دشنت، بين الألف السادس والثالث ق.م، ميلاد الحضارة، وأعني بها اكتشاف الزراعة واختراع الكتابة وما واكبها من اختراع المحراث والعجلة واكتشاف الملاحة الشراعية والبرونز والخزافة والأقنية والحياة المدينية.

ولم تحدث قط أزمة نمو بمثل هذه الأهمية بين نهاية العصر الحجري المصقول ومنتصف القرن العشرين.

ولنأخذ بعض نقاط الاستدلال حتى نقيس «تغير السرعة» هذا.

لنأخذ أولاً سرعة انتقال البشر: فقد كان السادة الأوائل لأمبراطورية سومر أو فراعنة مصر الأوائل أو العشائر الأولى في سهوب مونغوليا يتنقلون قبل خمسة آلاف أو ستة آلاف عام بنفس سرعة الاسكندر أو قيصر أو نابليون: فقد كانت الوتيرة وتيرة الخيول وأبدالها[1] ولم تضاعف السكة الحديدية في القرن التاسع عشر هذه السرعة إلا ثلاث أو أربع مرات. ولم يطرأ تغيير جذري إلا مع الطيران الأسرع من الصوت، وإلا مع الصواريخ المأهولة بوجه خاص.

---

[1] الأبدال: خيول معدة سلفاً، لإراحة خيول متعبة. «المعرب»

ولنأخذ ميداناً ذا أهمية أكبر أيضاً: ميدان تغذية البشر. فنسبة السكان الزراعيين الضروريين لإطعـــام المدن لم تتغير إلا على نحو لا يذكر طوال ألوف الأعوام. وفي مطلع القرن العشرين كانت تزيد على ٥٠ ٪ حتى في البلـــدان المتطورة. ولم تتدن الى ١٥ ٪ في فرنسا، والى ٧ ٪ في الولايات المتحدة، إلا في النصف الثاني من القرن العشرين.

وفي حين أن الانتاج الاجمالي للسلع والخدمات لم يتبدل طوال ألوف السنين إلا بنسبة ٣ أو ٤ ٪ في القرن الواحد أو حتى بنسبة ٢٠ الى ٣٠ ٪ بعيد الثورة الصناعية الأولى، فإنه يتضاعف الآن في الأقطار المتطورة مرة كل خمسة عشر عاماً، بحيث أن المجتمع بات ينتج بزيادة اثنين وثلاثين ضعفاً عند بلوغ المرء سن الشيخوخة قياساً الى حجم الانتاج في عـــام ميلاده.

وتطور المعارف أشد بهراً أيضاً. فثمة تقرير مشهور لليونسكو يفيد بأن ٩٠ ٪ من العلماء الذين عاشوا منذ بداية الحضارة هم أحياء اليوم. وكتب واحد من خيرة الاختصاصيين العالميين في البرامج المدرسية المبثوثة إذاعياً وتلفزيونياً يقول: « قياساً الى الوتيرة التي تتطور بها المعرفة، فإن جملة معارف البشرية ستكون أكبر بأربع مرات حين يتخرج من الجامعة الطفل الذي يولد اليوم. وحين سيناهز الخمسين من العمر، سيكون ٩٧ ٪ مما سيعرفه قد تم اكتشافه منذ ولادته ».

والانقلاب الذي رافق اختراع التلفزيون لا يضارعه إلا الانقلاب الذي ترتب على اكتشاف الكتابة. فالتلفزيون لم يدخل تبدلاً كمياً على نشر الثقافة كما فعلت المطبعة فحسب، بل أدخل تبدلاً نوعيـــاً على مضمون الثقافة بالذات. إن العصر التاريخي الذي كانت فيه الكتابة الوسيط الوحيد بين الانسان والعالم قد طويت صفحته، وبات في مستطاعنا اليوم أن نرى ونسمع العالم قاطبة دونما وساطة الإشارة والرمز، وأن نكون حاضرين في

كل مكان من المعمورة في آن واحد . وهكذا يتاح للأطفال والشبان أن يكونوا على اتصال مباشر بمشاهد من الحياة وبنماذج من السلوك تشغل في تجربتهم حيزاً أهم بما لا يقاس من الحيز الذي تشغله الأسرة أو الكنيسة أو المدرسة .

وهكذا، فإن « سرعة طواف» الحضارة ، التي ظلت شبه ثابتة طوال ستة آلاف عام ، تتخطى على حين بغتة عتبة جديدة في مختلف المجالات في منتصف القرن العشرين .

وقد وُلد الجيل الشاب الراهن في تلك اللحظة من انعطاف التاريخ . ومشكلاته ليست بمشكلات أي جيل سابق ، ولا حتى بمشكلاتنا يوم كنا في العشرين من العمر .

فكيف يمكن،والحالة هذه،أن تأخذنا الدهشة اذا كان رد فعله الأول رفضاً شاملاً لأجوبتنا المعدّة سلفاً ولمؤسساتنا وقيمنا ؟ ولعله من الأجدى لنا ، بدلاً من أن نغتاظ من هذا الرفض ، أن نتساءل عما اذا كانت أجوبتنا ما تزال مطابقة لهذه الأسئلة المستجدة ، وعما اذا كانت مؤسساتنا ما تزال متكيفة مع المهام الجديدة ، وعما اذا كانت « قيمنا » ما تزال جديرة بأن ندافع عنها أو عما اذا كانت الحياة قد تجاوزتها . ولنعترف للشبيبة بهذا الجميل : فلقد وعينا ، بفضل عنف ردود أفعالها ، ضرورة وضع مجمل نمط حياتنا موضع تساؤل من قبلنا نحن أيضاً .

والمؤسسات الأقدم عهداً هي الموضوعة اليوم موضع الاستجواب الأكثر جذرية : الأسرة ، الكنيسة ، الدولة ، المدرسة ، مفاهيم العمل والملكية والسياسة والأخلاق والثقافة والفنون .

ولنحاول بادىء ذي بدء ، من دون أن نصدر حكمَ قيمـــة ، أن نصف الطريقة التي تتصور بها الشبيبة هذا كله وتحياه .

١ — ما تفضحه

إن الأهل رمز انتقال نماذج السلوك . وعليه ، فالنفي الأول هو نفي الأسرة . والتمرد الأول إنما هو موجه ضدها .

يكشف استبار قام به المعهد الفرنسي للرأي العام الستار عن هذه الحقيقة القاسية: إن ٧ ٪ من الأشخاص الذين طرح عليهم السؤال يجهلون ما اذا كان آباؤهم وأمهاتهم ما يزالون على قيد الحياة .

ورداً على السؤال الذي طرح على حوالي خمسة آلاف فتى وفتاة من التعليم التقني أو من الطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين الرابعة عشرة والعشرين: « هل تفضلون أن تمضوا قسطاً من عطلتكم الصيفية في العمل من أجل أوقات فراغكم أم أن تطلبوا المال من أسرتكم ؟ » ، أجاب ٨٥ ٪ : « نفضل العمل » . وذلك للابتعاد عن أسرهم ، وللاحتكاك بوسط مغاير ، ولإنفاق ذلك المال بحرّية على أوقات فراغهم في آن واحد .

لقد أفرغت الأسرة في الأقطار الصناعية شيئاً فشيئاً من محتواها : فهي لم تعد وحدة عمل كما في المجتمعات الزراعية أو الحرفية . ولم تعد مركز تربية تقنية أو أخلاقية . أما بصفتها وحدة سكن ووحدة استهلاك فهي لم تعد تمثل في نظر الشبيبة « قيمة » ، وكم بالأحرى سلطة . والتلاحم القديم الذي كان قد أمكن الوصول اليه بفضل التقاليد ، ثم بفضل المال، ثم بحكم القانون ، ما عادت الشبيبة تحيا إلا في شكل قمع لا مسوغ حياتياً له .

وما ارتفاع نسبة الطلاق بين الشبان (٤٠ ٪ طلقوا في العام الأول من الزواج في جامعات كاليفورنيا) إلا وجه آخر للظاهرة نفسها : فالاستقرار الزوجي والوفاء مدى الحياة يبدوان لهم عادة بالية ومفقرة في سياق التحول المتواصل لمجمل شروط الوجود ومشكلاته . ويرى هذا الجيل في

الغيرة علامة تملُّك أكثر مما يرى فيها علامة حب . والأسرة لم تعد تلك الرابطة المتميزة الأثيرة . وإنه لأمر له دلالته أن يكون حب المحارم ، تلك الخطيئة الخطيرة في جميع المجتمعات التقليدية ابتداء من أوديب وحتى أواسط القرن العشرين ، قد انتهى بقهقهة مدوية في فيلم لوي مال « القلب اللاهث » [1] .

وفي مثل هذه الحال يصبح الجنس، خارج سياق الأسرة التقليدي ، بلا حماية . ولقد أماط فرويد اللثام، ابتداء من النصف الأول من قرننا، عن الدور الذي يلعبه قمع الجنس في تنظيم الحضارة بأسرها . ورفض الحضارة في مجملها يشدد اللهجة على رفض المحرمات الجنسية . والجسد هو الذي تمرد أولاً ، ثم اقتفى العقل أثره في تمرده .

ومن اللغو الباطل اتهام حبوب منع الحمل بأنها هي التي تسببت في الفوضى الجنسية . فهي قد سلطت الضوء فقط على هشاشة « الأخلاق » المبنية على الخوف من النتائج الاقتصادية أو الاجتماعية لأفعالنا . أما المجادلات الدينية والأخلاقية والسياسية التي كانت تدور قبل عشرة أعوام حول التحديد الواعي للنسل فهي تبدو للفتى أو للفتاة البالغين من العمر العشرين في عام ١٩٧٢ مجادلات لا تقلّ عقماً ولغواً عن الخصومات البيزنطية بصدد جنس الملائكة .

إن الشبيبة ، حين ترفض الاندماج بنظام للانتاج والاستهلاك يفتقر الى الغائية الانسانية ، لا تطالب كما كان يطالب برغسون بـ « علاوة روحية » ، بل تطالب على العكس ، حتى تفجر المجتمعات التي تتحكم بها متطلبات مجردة ، لا انسانية ، كمتطلبات النمو للنمو والتقنية للتقنية ، أقول : تطالب بجسد وبنهاية ثنائية الروح والجسد التي هي في آن واحد

---

[1] فيلم فرنسي أنتج عام ١٩٧١ ويدور حول علاقة ابن بأمه . « المعرب »

رمز وتبرير لجميع أشكال الثنائيـات الأخرى ولجميع أنواع القمع الأخرى .

* * *

إن تطلع الشبيبة هذا الى مقاطعة النظام وتجاوزه لا يتجلى بأعظم الوضوح كما يتجلى في معارضة الجامعة ومعارضة المدرسة بوجه عام .

ولقد كان عام ١٩٦٨ هو العام المشهود لهذا الاحتجاج ولهذه الآمال. ولكن الأزمـة بدأت قبل ١٩٦٨ . ونظراً إلى أن أي مشكلة – في أي قطر – لم تحل في ذلك العام ، فإن الأزمة ظلت مفتوحـة بالرغم من خيبات الأمل وأعمال القمع .

إن كل مدرس ، على أي مستوى ، يستطيع أن يشهد على أنه يلاقي صعوبات متزايدة ، وعلى أن مهمته قد تصبح مستحيلة تماماً في مستقبل قريب أو بعيد .

وليست الجامعة هي وحدها التي وضعت في قفص الاتهام ، وإنما النظـام المدرسي في مجمله . فالشبيبة تتساءل عن مضمون المعرفة والثقافة وقيمتها ، عن الدور الاجتماعي للتعليم ، عن بنى المؤسسة الجامعية والمدرسية.

والصبوات على هذه المستويات الثلاثة مبهمة في تعبيرها ، ولكن اتجاهها العميق لا يقبل التباساً .

وسوف نكتفي ههنا برسم الخطوط العريضة البارزة لهذا النقد الجذري.

* * *

إن تشكيك الشبيبة في مضمون وقيمة المعرفة التي تُلقن إياهـا يبدأ مع الشك الذى يزرعه فيها عدد معين من الأساطير الضرورية للحفاظ على الأوضاع القائمة .

ولو محصنا الأدب « المعارض » سواء أكـان أدب جامعة نانتير أم

السوربون في عام ١٩٦٨ ، أدب برلين أم طوكيو أم بيركلي أم أمريكا اللاتينية أم أيطاليا ، لوجدنا أن الموضوعة الغالبة فيه هي أن المعرفة التي تقدم للشبيبة **تخفي الواقع بدلاً من أن تكشفه .**

و « العلوم الإنسانية » من هذه الزاوية نموذجية . فالاهتمام بتمويه كل أثر للتناقض في مجتمعاتنا يتطرف في هذه العلوم إلى أقصى مداه . وقد أعلن طلاب علم الاجتماع في جامعة أمستردام في عام ١٩٦٨ عن محاضرة بعنوان : « هل ينبغي أن يكون علم الاجتماع علماً إنسانياً ؟ » . وكان رأيهم أن علم الاجتماع والاقتصاد السياسي وعلم النفس ليست علوماً إنسانية إذا ما أخذت بعين الاعتبار الطريقة التي تُدرَّس بها على وجه العموم في الجامعات وإنما هي محض توابع فقيرة لعلوم الطبيعة . فعلماء الاجتماع وعلماء النفس ينظرون بوجه عام إلى الكائنات الانسانية نظرتهم إلى مستعمرة من الجرذان في محاولتهم تحديد سلوكها وقياسه . وكل ما هنالك أن درجة أعلى من التركيب أو التعقيد تبرز على مستوى المجتمعات الإنسانية أو الأفراد الإنسانيين . وعليه فإن العلوم المسماة بـ « الانسانية » تستخدم نفس منهج علوم الطبيعة ولها بوجه خاص غرضها نفسه : التحكم بالظاهرات التى هي هنا بشر .

يشير علماء اجتماع نانتير الشباب ، من طلبة وأساتذة ، في مذكرة عن الدور الاجتماعي لعلم الاجتماع في عام ١٩٦٨ ، إلى أن الغرض الأساسي لعلم الاجتماع الصناعي هو تكييف العامل مع وظيفته ، وإلى أن علم الاجتماع السياسي يزيف مفهوم السياسة بالذات إذ يركز الأبحاث على الاختيار الانتخابي كما لو أنه المحرك الحقيقي للحياة السياسية ، وإلى أن علم الاجتماع المطبق على الدعاية هي تقنية تحكم وتكييف ، وإلى أن الخطط البوليسية التي أعدها وزير دفاع الولايات المتحدة ، ماكنمارا ، لمكافحة ثوار أميركا اللاتينية تحت اسم « مشروع كاملوت » قُدمت للجمهور

على أنها « برنامج دراسات سوسيولوجية » .

وفي نفس العام طرح علماء النفس الشبان في السوربون سؤالاً مماثلاً على أنفسهم : « هل يمكن لعالم النفس أن يكون أداة « تكيف » أفضل مع نظام استلابي في ذاته ؟ » .

ولا غرو أن تكون حركة ١٩٦٨ في فرنسا قد بدأت على وجه التحديد في قطاعات علم الاجتماع وعلم النفس والفلسفة : فهنا يبرز اكثر من اي مكان آخر أن نفاق « الموضوعية العلمية » المزعومة يفيد في التستر على تقنيات التحكم والتلاعب بالبشر لتسهيل « إدارة » المشاريع وحكم الدول .

إن العلوم الانسانية المفهومة على هذا النحو تؤلف جزءاً لا يتجزأ من مجتمع قمعي .

وبعد مأخذ حجب الواقع بدلاً من كشفه تأتي تهمة **تدمير الشخصية بدلاً من تطويرها** .

أفليس غرض التعليم الراهن دمج الطفل لاعداده لوظيفة في الانتاج أو في الدولة ؟ ألا تهدف المدرسة ثم الجامعة إلى تأسيس هرم متسلسل من الوظائف والأدوار ، وإلى قولبة وتخصيص كل فرد لكي يصبح نموذج الفرد الذي يحتاجه هذا المجتمع ؟ فكيف تأخذنا الدهشة ، والحالة هذه ، إذا ما وجدنا الشبيبة تشعر بالاختناق في هذه الآلاف من الصناديق الصغيرة المسبقة الصنع التي يتوجب على كل فرد أن يدلف اليها ويبقى فيها ؟

كيف تنظر الشبيبة إلى العلم الذي لا تؤكده إلا شهادة تبيح لحاملها أن يحتل مكانه في ذلك الصندوق الصغير وأن يتلقى أجراً أو راتباً ، وفي حال عمله في الوظيفة العمومية أن يستغلها كما تُستغل براءة اختراع ؟ شهادة تخلق أحياناً متقاعدين في سن الخامسة والعشرين ؟ إن هذا العلم لا يبدو نشاطاً شخصياً بل بضاعة : فرتبة الفرد الاجتماعية تقاس غالباً بكمية التعليم الذي استهلكه . وعليه فإن العلم أشبه ما يكون بالعملة . وقد حلل ماركس

استلاب العامل في المجتمع الطبقي ، وتطور صنمية البضاعة التي هي أساس هذا المجتمع والتي تتعمق وتتفاقم مع الانتقال من البضاعة الى المال ومن المال الى الرأسمال . وشبيبتنا تفضح ظاهرة مماثلة في العلم : فهذا العلم هو الآخر علم مستلب ، أي أنه ليس عملاً خلاقاً للانسان ، بل شيء خارجي عن الفرد ومتعالٍ عليه ، لا صلة له بحاجاته الذاتية وبتطلعاته الى تفتح شخصي .

إن أحـــد المطالب الأساسية ضد علم التربية الذي يدمج الشبان بمنطق النظام هو المطالبة ببحث يتم **معهم** ، بل من **قبلهم** ، لا من **أجلهم** .

وأياً تكن أشكال هذا المطلب ، الطوباوية أحياناً ، فإنه يتطلع إلى نضال ضد لاإنسانية العلم واستلابه . وتحت شعار « الجامعة النقدية » يطل الطموح الى تربية تساعد لا على تمويه التناقضات والاستغلالات والاضطهادات ، بل عـــلى وعي حقيقة أن النظام الحالي ليس هو النظام الوحيد الممكن ، وليس عالماً مغلقاً لا منفذ له ، وليس عالماً ضرورياً لا غنى عنه ، وإنما هو على العكس وضع يحد البشر ويقيدهم ، وفي المستطاع تغييره .

أما المآخـــذ الرئيسي الثالث فهو أن التعليم **يتحاشى مشكلة الغايات** . وقد أظهرت الشبيبة على نحو ساطع في عام ١٩٦٨ أنها لا ترضى بالاندماج بأنظمة تعترض على غاياتها وقيمتها ومعناها .

فحين ترفض الشبيبة أن تعد العدة للحرب ، وأن تعمم التلوث ، وأن تخدم بلا شروط النمو للنمو والتلاعب بالمستهلك ، فإن رفضها هذا ليس رفضاً « روسوياً » للتقنية ، ولكنه رفض لربط الحياة بالتقنية بدلاً من ربط التقنية بالحياة .

إن هذه الشبيبة بطرحها العنيف للسؤال : لماذا ؟ تطرح مشكلة أساسية : مشكلة الانتقال من التلاعب والتحكم إلى تقرير المصير الذاتي .

* * *

إن رسم إشارة الاستفهام حـــول المدرسة نتيجة منطقية لرسم إشارة الاستفهام حول مضمون العلم : فإذا كان هذا العلم ضرورياً **للحفاظ على الوضع القائم** فما الوظيفة الاجتماعية للمؤسسة التي تعمل على نشره ؟

إن الشاغل الأول لهذه المؤسسة هو حصر كل فرد في اختصاصه ، وحمله على المساهمة بأقصى طاقته في المهمة الأساسية ، مهمة زيادة الانتاج والانتاجية . و « الثقافة العامة » التي أطلق عليها بالتوالي اسم « الدين » ثم تعليم « الانسانيات » وأحياناً اسم « العلوم الانسانية » باتت تلبي حاجة قمعية لا حاجة إنتاجية .

ومثل هذا التصور عن الثقافة يفسح المجال واسعاً لتأبيد نظام فئوي مغلق وإخفاء حقيقته .

وللشبيبة مبررها إذا ما شعرت بالانجذاب نحو « ثورة ثقافية » صينية تضع في قفص الاتهام سلطة المتأدب المتنفذ (Mandarin) الذي يمثل منذ ألفي عام المثقف ومالك الأرض والموظف الأمبراطوري في آن واحـــد . وإدراك الرابط بين التقاليد الثقافية وبين المحافظة الاجتماعية هـــو القاسم المشترك بين شبيبة العالم بأسره .

* * *

إن رسم علامة الاستفهام حول بنى المدرسة هو بدوره نتيجـــة محتمة لرسم تلك العلامة حول مضمون العلم والدور الاجتماعي الذي يلعبه .

ويتجلى المظهر الخارجي للمشكلة في أن المؤسسة المدرسية غير متكيفة مع المتطلبات الراهنة . فلقد كانت الوظيفة الوحيدة للجامعة منذ طويل الآماد صنع الجامعيين . والغيتو الجامعي ينفتح بمنتهى البطء على الوقائع بحيث أن ٨٠ ٪ من الطلاب في القطاعات الادبية لن يمارسوا أبداً المهام التي يُفترض أنه قد تم إعدادهم لها .

إن انعدام « مجالات التصريف » هذا قد لعب دوراً هاماً في صعود

حركات التمرد ، مع أنه ليس أسوأ مظاهر المؤسسة . [٣]

إن بنية التعليم تنطوي على نفس الطابع الثنائي الذي تنطوي عليه سائر مظاهر المجتمع القمعي ، وترتبط بصلة قربى بالتعبير الأصفى عن ثنائية الحكام والمحكومين : البيروقراطية .

وأوضح مظاهر تلك البنية وأدعاها إلى الرفض من جانب الشبيبة صلة القربى بين النظام المدرسي والجامعي وبين نظام طقوس التلقين والتأطير . والغرض واحد دوماً : دمج الشبيبة بالمجتمع . والطائفية الكهنوتية ثم المتأدبة تلعب دوراً مماثلاً : فمهمتها ، هي المؤتمنة على التقاليد والعلم ، أن تنصب الحواجز وأن تقوم بالفرز والانتقاء . وتقنية طقوس التلقين والتأطير تتشابه إلى حد يبعث على القلق مع تقنية الجمعيات المقدسة . يقول ماركس : « ما الامتحان إلا المعمودية البيروقراطية للعلم ، والاعتراف الرسمي بتحول العلم الدنيوي إلى علم قدسي » .

وعن المظهر الطقسي يتولد الطابع الاستبدادي للنظام .

ومطالب الطلبة الجامعيين والثانويين في هذا المجال متماثلة في جميع أقطار العالم : أن يُعتبروا ذاتاً للتربية لا موضوعاً لها ، أن يحل الحوار مع المسؤولين محل الدروس التي تُلقى من أعلى المنصة ، أن يُحاكموا لا تبعاً لنظام من قيم خارجية وبعيدة عن اهتماماتهم وحاجاتهم بل تبعاً لمقدرتهم على الإبداع والخلق ، أن يستعاض عن « شرح النصوص » و « الانشاء » المصطنع بعمل شخصي يشارك الفنان في فعله الخلاق .

وهنا نصل الى المشكلة المركزية : نقد المدرسة المتموضعة خارج الحياة الواقعية ، الغريبة عن المشكلات الشخصية ، الخارجية عن الجسد وحاجاته وعن الإبداع والخلق ، والنافية للبحث المشبوب العاطفة عن الغايات .

هذه الإدانة للطابع الثنائي للمدرسة بوصفها مؤسسة منفصلة عن الحياة تفضي بالضرورة إلى نقد سياسي .

* * *

أول ملاحظة تفرض نفسها هنا هي أن الشبيبة ، في غالبيتها ، تقف خارج الأحزاب السياسية ، بل بصورة أعم ، خارج كل تنظيم مبني على المبدأ الثنائي ، مبدأ تفويض السلطة ، أي استلاب السلطـــة بين يدي « نائب » في البرلمان أو « ممثل » في الحزب أو في النقابة أو في الكنيسة.

ولا مراء في أن الحزب الشيوعي هو أكبر المنظمات تعـــداداً وأمتنها تنظيماً في فرنسا. ومع ذلك فإن حركة الشبيبة الشيوعية ، تبعاً للتقديرات الأكثر تفاؤلاً ، لا تصل إلى خمسين ألف منتسب . أمـــا منظمة شبيبة الحزب الحاكم ، « الاتحاد الديموقراطي الجمهوري » فبعيدة غاية البعد عن هذا الرقم . ولاً تضم جملة المنظمات السياسية اليسارية واليسارية المتطرفـــة أكثر من خمسة وعشرين ألف مناضل ، ويقل تعداد المنتسبين إلى المنظمات اليمينية عن هذا الرقم . وبالإجمال يبلغ عدد الشبان المنظمين سياسياً في فرنسا مـــا دون المئة ألف من أصل خمسة ملايين ، أي أقل من ٢٪ . وفي النقابات تتم « الاضرابات الوحشية » ، خارج نطاق رقابة المنظمة في غالب الأحيان ، على أيدي الشباب .

ولا يضم « الاتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين » (بجناحيه) عشرين ألف عضو مـــن أصل سبعمئة ألف طالب جامعي . أما المنظمات المنافسة له واليمينية فهي إشد إقفاراً أيضاً .

ولئن كانت منظمات الشبيبة الكاثوليكية هي الأقوى حـــتى الأمس القريب ، فإنها تذوب اليوم كما يذوب الثلج تحت الشمس وتنقسم على نفسها أو تعارض هرمية التسلسل .

هل هذا معناه أن الشبيبة تنصرف عن السياسة ؟ كلا . إنمـــا هي تنصرف عن تصور معين للسياسة التي يراد ، عن طريق نوع من التفويض الضمني ، أن تمارس باسم الشباب ولكن بدونه . إنها تنصرف عن تصور وعن ممارسة « ثنائيين » للسياسة تزعم على أساسها جماعة من القادة . إنها

تفكر وتقرر بالنيابة عن الجماهير وتحمل اليها الوعي « من الخارج » .

وبالمقابل فإن حركة الشبيبة ، ولا سيما في الجامعات ، تطل دوماً ، في جميع أرجاء العالم ، على نضال سياسي . ففي اميركا اللاتينية ، ومنذ بيان قرطبة في عـام ١٩١٨ يوم طالب الطلاب الارجنتينيون لأول مرة بالاستقلال الذاتي لجامعتهم وبحقهم في تسييرها ، امتدت حركة مقاطعة التصور الأبوي والمستبد خلال الأعوام العشرة الأخيرة إلى الأقطار الرئيسية في القارة واكتسبت طابعاً سياسياً . فاستناداً الى الحريات الجامعية الأولى التي تم انتزاعها ثار الطلاب البوليفيون في عام ١٩٦٤ ، واحتلوا جامعة لاباز شاهرين السلاح . وحين تنظمت حرب الأنصار في فينيزويلا في عـام ١٩٦٢ لعبت جامعة كاراكاس دور المركز الرئيسي لتجنيد المتطوعين . وفي كوبـا شكلت « الإدارة الطلابية الثورية » ، يوم التحرير ، جزءاً من كارتل المنظمات الثورية مع الحزب الشيوعي وحركة ٢٦ تمـوز التي تزعمها فيدل كاسترو .

وفي اليابان تظاهرت الحركة الطلابية في عام ١٩٦٠ احتجاجاً على تجديد المعاهدة مع الولايات المتحدة، فاضطرت الحكومة إلى أن تطلب من ايزنهاور إلغاء زيارته لطوكيو بعد أن اقتحم عشرة آلاف طالب البرلمان وشارك في الزحف عليه أربعون ألف عضو من حركة زنغاكورن إلى جانب ثلاثمئه ألف عامل من النقابات (سوهيو) . وقد ارتفع مد الحركة . مرة ثانية في عام ١٩٦٨ ضد اشتراك اليابان في حرب فيتنام وضد مشروع تجديد التحالف الاميركي .

أما في الصين حيث انطلقت الحركة الثورية والنضال ضد الامبراطورية اليابانية مع التظاهرة الطلابية الهائلة في ٤ أيار ١٩١٩ ، تلك التظاهرة التي كونت جيلاً كاملاً من المناضلين (ومنهم ماوتسي تونغ) ، فقد اقتحم الطلاب من جديد مسرح الحياة السياسية بصورة لم يسبق لها مثيل مع الثورة

الثقافية . ففي عــام ١٩٦٦ أغلقت الجامعات ، وداب الطلاب في جماع الشبيبة ، مع الحرس الأحمر ، وشاركوا في النضال ضد الفئــة الحاكمة الجديدة المكونة من بيروقراطية الحزب ، وضد الثنائية المستوحاة من النموذج الستاليني والمتمثلة في جهاز الحزب والدولة الذي يزعم ، على حـد التعبير الذي استخدمه لينين حين فضح هذا الانحراف في النظام ، أنــه يبني الاشتراكية من أجل الشعب لا بواسطة الشعب .

وفي إيطاليا اقترن احتلال جامعة تورينو في كانون الأول ١٩٦٧ بتنظيم تعليم مضاد في الكليات رسم اشارة استفهام جذرية حول مضمون التعليم العالي . وقد ساهم في الحركة عدد كبير من الطلاب المسيحيين ، مقتدين بمثال كاميلو توريس ، الكاهن الكولومبي الذي قتل وهو يقاتل مع الثوار الأنصار في عام ١٩٦٦ .

وفي إسبانيا لا يشكل الطلاب الجامعيون قوة عددية كبيرة (فقد كان تعدادهم في عام ١٩٦٥ خمسة وسبعين ألفاً في شعب يبلغ تعداده واحــداً وثلاثين مليوناً) . ومع ذلك شكلوا في عام ١٩٦٢ ، ضد المنظمة الرسمية ، منظمتهم السرية : « الاتحاد الجامعي الديموقراطي الاسباني » الذي جرى توسيعه في عام ١٩٦٣ . وفي عام ١٩٦٧ ارتبطت الحركة الطلابية التي يناضل فيها الشيوعيون والكاثوليكيون جنباً الى جنب بـ « اللجان العمالية » ، وباتت تلعب دوراً هاماً في النضال ضد دكتاتورية فرانكو .

أما في فرنسا ، وبعد الدور المشرف الذي لعبه « الاتحاد الوطني لطلبة فرنسا » في النضال ضد حرب الجزائر ، فقد راح عدد المنتسبين يتضاءل ابتداء مــن عام ١٩٥٢ ، وضعفت الحركة بسبب القيادات اللامسؤولة . بيد أن النضال ضد حرب فيتنام والغضب على اصلاحات التعليم الرجعية في عام ١٩٦٨ جرفا جمهور الطلاب الى كفاح سياسي فجر أعظم اضراب عرفته فرنسا وشارك فيه تسعة ملايين عامل وموظف . ولقد كانت هذه

تجربة هائلة ، وتحليل هذه التجربة يؤلف جزءاً أساسياً من دراستنا .

وفي ألمانيا كانت غالبية الطلاب ، غداة الحرب العالمية الثانية ، يمينية أو سلبية . وحتى في عـام ١٩٦٦ كان أكثر من ٨٠ ٪ ، من الطلاب ما يزالون معادين لفكرة المساهمة في تسيير جامعاتهم . وفي عـام ١٩٦٧ رفض نصف الطلاب الاعتراف بحدود الأودر – نايس ، وكـان رأيهم أن النظام البرلماني الألماني وافٍ بالحاجة .

وقد بدأت الحركة عام ١٩٦٦ في جامعة برلين الحرة . فقد كانت هذه الجامعة من صنيع الحرب الباردة ، وكانت منسوخـة عن النموذج الاميركي ، ولكنها كانت أكثر قابلية للانثلام من الجامعات التقليدية .

وفي عام ١٩٦٧ تظاهرت أفواج وأفواج من الطلاب ضد زيارة نائب رئيس الولايات المتحدة ، ثم ضد زيارة شاه ايران . وصرعت الشرطـة أحد الطلاب . ونظم تروست الصحافة سبسرنغر حملة مدروسة لتأليب الرأي العام على الطلاب . واستيقظ الوعي في النفوس بسرعة . فقد بدا القمع ، والتلاعب ، والتحكم ، والخضوع للولايات المتحـدة المعتدية في فيتنام ، بدا هـذا كله على حقيقته كمظاهر مختلفة لنظام واحد : نظام الرأسمالية الالمانية التي سبق أن أنتجت هتلر . واحتل الطلاب مقار صحافة سبرنغر في هامورغ وكولن وفرانكفورت ومونيخ . وشُلّ توزيع صحف هـذا التروست في جميع أرجاء ألمانيـا . وكان « تحالف بون الكبير » بين الديموقراطيين – المسيحيين والاشتراكيين – الديموقراطيين يميط اللثام عن زيف نظام الأحزاب والنظام البرلماني .

لقد لعب الطلاب الألمان دوراً هاماً في الحركة العالمية للشبيبة ، لأنهم أزاحوا الستار على الصعيد النظري عن الخداع البرلماني ، ونقلوا النضال السياسي خارج ساحة البرلمان والأحزاب .

إن مسلك الشبيبة السياسي هذا يتسم بسمتين أساسيتين أثنتين على الأقل ،

بالرغم من تنوع الشروط القومية التي يتجلى فيها . فتطور حركة الشبيبة خارج نطاق الاطارات التقليدية للتنظيم السياسي هو في حد ذاته دليل على تحول جذري في مفهوم السياسة بالذات : فالتغيير السياسي الحقيقي هو قبل كل شيء تغيير لا **للوسائل** فحسب بل **للغايات** المنشودة أيضاً ، على اعتبار أن القوى والأحزاب السياسية القائمة تسعى ، على اختلاف اسمائها، إلى تحقيق غاية واحدة لا غير: النمو الاقتصادي ورفع مستوى الاستهلاك، وان اختلفت فيما بينها على الوسائل والسبل إلى ذلك .

إن الثورة ، كل ثورة ، في التصور التقليدي للسياسة هي في جوهرها تحويل للسلطة من جماعة إلى جماعة أخرى . فلا يكون للفرد فيها من دور إلا أن يستلب سلطته ويفوضها إلى جهاز له قاسمه المشترك مهما تعددت أشكاله : ثنائية الحكام والمحكومين . فالجهاز الحاكم يفكر ويقرر باسم الجميع ، ويقصي في الواقع الغالبية العظمى من السكان عن كل مساهمة فعلية في رسم القرارات وإقرارها وفي اختيار الغايات المنشودة . وشعار « الديموقراطية المباشرة » إنما يعبر عن رفض هذه الثنائية .

هذا النفي ، هذا الرفض ، هذا التمرد من جانب الشبيبة – وهذا اليأس أيضاً لأن سبعة آلاف مراهق بين السابعة عشرة والخامسة والعشرين ينتحرون سنوياً في فرنسا – يزيح النقاب عن عمق أزمة حضارتنا . وهو يساعدنا على وعي ضرورة إعادة النظر الجذرية في نظامنا ومؤسساتنا و « قيمنا » ، وفي غايات مجتمعنا .

إن الشبيبة ترفض على جميع المستويات شرائعنا .

والأهل يتأرجحون بحيرة بين روح تسلطية تكرس القطيعة وبين تسليم ديماغوجي لا يخلق أي رابطة حية بين الجيلين .

والحكومات بدورها تجاوربوجه عام بين خطب التملق وأسلحة القمع . ولا مهرب من الإحراج : إما قمع لا نهاية له ولا أفق ، وإما تغيير

جذري ، أي بديل عن حضارتنا لا عن سياستنا فحسب .

وهذا البديل لا يمكن إنشاؤه **من أجل** الشبيبة **وبدونها** . فليس بعد اليوم من مستقبل يُمنح أو يُنعم به .

وفي تأملنا التمهيدي حول المستقبل ، ينبغي علينا أيضاً ، بعد أن حاولنا استشفاف معنى الانتقادات وقياس عمق المشكلة المطروحة وجديتها ، أن نتساءل عما إذا لم يكن هناك مستقبل هو رهن المخاض في تلك المجتمعات المضادة التي ليس لها بعد قوانين مكتوبة والتي تتألف من انشقاق قسم هام – هو أكثر الأقسام فعالية في غالب الأحيان – من الشبيبة . وهذه لحظة أساسية في تأملنا بصدد المستقبل وبناء المستقبل ، لأن مظاهر النظام السلبية لا تستثير تمرداً حقيقياً إلا إذا وجد ممكن آخر ، نموذج آخر . فمن هنا على وجه التحديد يمكن للأقلية أن تشق ثغرة وأن تفتح أفقاً ، بإيحائها بذلك الممكن وبرسمها المعالم العريضة لذلك النموذج .

لنفتح صدورنا إذن ، في بداية بحثنا هذا ، للاشارات والاتجاهات التي تنم لا عما تفضحه هذه الشبيبة فحسب بل عما تبشر به أيضاً .

٢ – ما تبشر به :

تتجلى في الموسيقى والرقص على سبيل المثال رغبة في التوكيد الحر للذات لا يجوز الخلط بينها وبين النزعات الفردية الذاوية التي شهرتها الأجيال السابقة . والموسيقى والرقص هما الشكلان الأكثر نموذجية لتلك « الثقافة المضادة » ، لذلك الاحتجاج على النزعة التعقلية الشكلية المميزة للتعليم الرسمي الذي لا تلعب فيه الفنون والتعبير المبدع عن الذات غير دور تافه .

وبغض النظر عن كل حكم قيمة على نوعية هذه الموسيقى وهذا الرقص

(هذه مشكلة أخرى سنعالجها في مكان آخر[1]) ، فثمة سمات ثلاث يمكن استخلاصها من شغف الشبيبة هذا .

فالشبيبة ، أولاً ، ما عادت تعدّ الموسيقى أو الرقص فرجة يتمتع بها المرء سلبياً . فالمساهمة فيها مباشرة وفورية . تبدأ الموسيقى أو الأغنية ، فيرهف الراشدون السمع ، أمـا الشبيبة فتأخذ بالحركة ، وكأنها تحيي احتفالاً ديونيسياً مشتركاً . والفنون ، بعـد ذلك ، شكل من أشكال الانعتاق من دوامة النشاطات النفعية . فقـد لا يكون « البوب آرت » إلا رغبة في سلخ الأشياء عن دلالتها الوظيفية . وحتى اذا لم يكن فناً ، فإنه على الأقل أخلاق ، موقف من الحياة ، توكيد على أن ثمة حيـاة أخرى ممكنة ، على أن ثمة مجتمعاً آخر ممكن الى جانب المجتمع القائم ، بانتظار اليوم الذي يمكن فيه استبداله .

هـذه الموسيقى وهذا الرقص هما من الفنون التي لا تخضع لسيطرة الكلمات ولا لمنطق الكلام . وبخلاف الحضـارة الغربية التي قدّمت على الدوام النشاطات العقلية الخالصة على هـذا البعد الجمالي ، أي المحسوس بشكل مباشر ، لعلاقتنا بالعالم ، تضع الشعوب اللاغربية البعد الجمالي في مكانة الصدارة . وهذا هو أحد الأسباب الأساسية لانجذاب الشبيبة نحو الهند أو نحو البوذية الزرادشتية أو نحو الجاز الإفريقي المنابع .

وعلى هذا الصعيد أيضاً نجد أن الغايات هي الموضوعة موضع استفهام . فـ « الفهم » بالنسبة الى الانسان الغربي هو ، تقليدياً ، التفسير بالكلمات .. وذلكم هو مصدر جميع أشكال سوء التفاهم الجمالي . فالغربي يساوره الاعتقاد بسهولة بأنه قد «فهم» اللوحة بمجرد أن يصف له دليل المتحف موضوعها ، أي كل مـا هو ليس برسم في الرسم . « إنني لا أفهم بيكاسو ... » . ولكن ما حاجة الفنان في هذه الحال الى أن يرسم اذا

---

[1] في مؤلف رهن الاعداد : « ديونيسيوس ، دراسة في معنى الرقص الحديث » .

كان ما يريد التعبير عنه قابلاً للتفسير بالكلمات ؟ أفليس الأجدر به أن يحترف الفلسفة أو التأريخ أو الوعظ ؟

ولا ينبغي أن نخفي على أنفسنا أننا نواجه ههنا تعارضاً جوهرياً بين تصورين عن معرفة العالم . وهذا في الحق واحد من الميادين التي يمكن أن يجري فيها حوار حقيقي عظيم الخصوبة بين الحضارات للتغلب على ذلك التعارض ولعدم التهوين من شأن البعد الجمالي والبعد المنطقي على حد سواء لمعرفتنا وثقافتنا ، من شأن العقلانية الهيغلية و « طاو » اللاوتسية على حد سواء . وليست سلسلة من المصادفات التاريخية هي التي جعلت نضال الزنوج في الولايات المتحدة يلعب دوراً حاسم الأهمية في يقظة الشبيبة ، وجعلت من تأييد حرب تحرير الشعب الفيتنامي القاسم المشترك بين الشبيبة في العالم قاطبة، وجعلت الرقص والغناء والفنون الإفريقية تلقى إقبالاً متزايداً ، وجعلت الهند تمارس جاذبية جديدة ، وجعلت اليوغا والبوذية الزرادشتية تعرفان انتشاراً لا سابق له ، وجعلت الثورة الثقافية الصينية تلعب دوراً تعبوياً نموذجياً ، وجعلت أبطال الشبيبة، ماو ولومومبا وغيفارا وأنجيلا ديفيس ، من المنتمين الى العالم اللاغربي جميعاً .

إن نضال الشعوب المستعمَرة أو المضطهَدة منذ طويل الآماد يشكل ، من خلال تجسيم مضخم ، المطلب المشترك للشبيبة في العالم قاطبة . فالشبيبة تطالب ، كتلك الشعوب ، بألا تُعامَل كما تُعامَل الأشياء وبأن تؤكد شخصيتها الخاصة ضد كل محاولة لدمجها بنظام خارجي ، اضطهادي ، قمعي .

واتجاه الشبيبة الى إعادة الاعتبار الى المحسوس والمباشر أمارة غنية من أمارات المستقبل . ولا مراء في أن هذا الاتجاه يقترن في بعض الأحيان بالرغبة في إهاجة شدة الإدراك الحسي ولو بصورة صناعية عن طريق المخدر . فالمخدرات بمثابة تأجيج للتجربة الجمالية . وعرف مديح بودلير

الحشيش ولفضائله في استثارة الهلوسة رواجاً كبيراً . فالماريجوانا تؤجج إحساسات الألوان والأصوات والعطور . والمسكالين أو الـ « ل. س. د » يحدثان المفعول نفسه ، ولكن بمزيد من الضرر . وهذا الشعور بالخفة والغبطة يخلق الأوهام . وقد أثبت السرياليون بالتجربة ، منذ نصف قرن من الزمن ، أن الكتابة الآلية لدى الشاعر طريقة إبداعية خصبة ، ولكن الكتابة الآلية لا تعطي غير نتائج تافهة لدى الشخص اللاموهوب . فالشعر ليس أرضاً أجنبية جاهزة للاكتشاف بعد اقتحامها عنوة . كذلك لا يكفي المرء أن يحدث «خللاً تاماً شاملاً في حواسه كافة » كي يصبح رامبو. وعليه، فإن استعمال المخدر كوسيلة للتحرر من الحدود وللتعبير الكامل عن الذات وهم من أوهام ميتولوجيا العفوية . ولا مراء في قيمة العفوية من حيث أنها تمثل قطيعة إزاء كل ادعاء يزعم بأنه يحمل للإنسان حقيقته وسعادته « من الخارج » ، ومن حيث أنها تعيد الى المحسوس والمباشر قوتهما وحيويتها ضد منطق نظام مفلس ، وتبشر بشكل جديد من العلاقات بين البشر .

ولكن العفوية المكررة لا تعود عفوية ، بل نقيض العفوية : فالإثارة المتكررة للإحساس تثلم الحساسية وتنهكها . و « الأسفار » التي يدعونا المخدر الى القيام بها مهددة بأن تكون فقيرة ومتوحدة على نحو متعاظم . ولكن الشيء الأساسي الذي لا سبيل الى إنكاره هو أن هذه « الأسفار » تمثل مظهراً من مظاهر رفض مجتمع تستحيل فيه الحياة ووسيلة للهرب منه . **إن المدمن على المخدرات ليس جانحاً بل هو إنسان مريض . ومنشأ مرضه اجتماعي .**

وحتى لا نكون من الفريسيين في هذا الموضوع يجب أن نعيد الى الأذهان أن المدمنين على أشد أنواع المخدرات ضرراً وأذى(وأغلاها ثمناً)، الهيروئين ، لا يقتصر أمرهم على الشبيبة ، بل نحن نصادفهم أيضاً

– وبوجه خـــاص – لدى الراشدين والشيوخ . ولا بأس أن نذكر أن المستفيدين من هذه التجارة اللامشروعة، المنظمة على نطاق عالمي في شبكات في غاية القوة ، هم بوجه عام على قدر كبير من «النضج» ولهم شركاء كبـــار متواطئون في أجهزة ليست في متناول الشبيبة . وإذا كـــان من الضروري معاقبة المذنبين ، يجب البدء لا بالشبيبة وإنما بالنظام الذي يولّد تلك التجارة ويغض الطرف عنها .

وليس في المستطاع وضع حد فعلي لاستعمال الوسائل التي تتيح للمرء أن يهرب من العالم إلا اذا خُلق عالم لا يولد الرغبة في الهرب .

* * *

نصل هنا الى حدود المشكلة الدينية . والحق أنها تنطرح اليوم بحدّة متزايدة بالنسبة الى الشبيبة ، ولا سيما أن الكنيسة كانت طول ألف عام في الغرب مدبرة عمليـــات الهرب الكبيرة وصانعة المبررات « الروحية » لجميع الثنائيات ، بدءاً من ثنـــائية الروح والجسد الى ثنائية الطبقات والسيطرة السياسية .

ولا غرو أن تكون حركة المعارضة والنقض قد زعزعت أركان الكنيسة أكثر مما زعزعت أركان أي مؤسسة أخرى موروثة عن الماضي . زعزعتها في أساساتها بالذات ، لأن الشبيبة كانت الخميرة ، ثم تلتها في التحرك تدريجياً الجماهير الغفيرة .

لقد شنت الشبيبة هجوماً عنيفاً على الثنائية في تنظيم الكنيسة الداخلي ، موجهة التحدي الى كل ما يمكن أن يجعل من الكنيسة جسماً منفصلاً في المجتمع ، خارجياً عنه ومتعالياً عليه . وهذا لا يتجلى في ما تصطدم به الكنيسة الكاثوليكية من صعوبات متعاظمة في تجنيد الشبان وتأهيلهم للكهنوت في المدارس الاكليريكية حتى أن بعض الرهبانيات (المذكرة أو المؤنثة) اضطرت الى إغلاق أديرتها بسبب ندرة المرشحين للدعوة الربانية فحسب ،

بل يتجلى أيضاً في المطالبة المتعاظمة باندماج فعلي بين الكنيسة وبين العالم ومشكلاته . ولقد كان الكهنة – العمال رواد حركة لا يمكن أن تتقهقر الى الوراء بعد اليوم ، حين رفضوا الفصل بين العمل والإيمان ، بين الكهنوت والحياة العمالية . حياة عمالية معترَف بها في جميع أبعادها : لا بوصفها بؤساً نشاطرها إياه فحسب، بل أيضاً بوصفها كفاحاً مناضلاً . ومشكلة عزوبة الكهنة والراهبات لم تعد اليوم غير مظهر من مظاهر تلك الرغبة في دمج الكنيسة بالحياة كامل الدمج وفي ممارسة الايمان ضمن نطاق الحياة بأبعادها كافة لا خارج الحياة . وما تشديد اللهجة في الكنيسة الكاثوليكية على « رسالة العلمانيين » وعلى إمكانية رسم الكهنة من بين الرجال المتزوجين والنساء إلا حالة خاصة من ذلك الرفض للثنائيات طراً .

إن هذا التيار العميق غير القابل للارتكاس هو الآخر يعبر عن نفسه أيضاً في التأليف المذهبي ، في اللاهوت بالذات . وليسوا قلة بين الشبيبة المسيحية في اميركا اللاتينية أولئك الذين يرون صلة لا تني تتوثق بين فكرة البعث والقيامة وبين الثورة . وإنه لأمر له دلالته أن يحمل كتاب الأب كومبلان ، الشاهد على تلك الوضعية النفسية ، هذا العنوان : « لاهوت الثورة » .

وفي بلدان العالم الثالث قام جناح هام من جميع الأديان بربط نفسه بحركات التحرر القومي : لا في اميركا اللاتينية فحسب ، بل أيضاً في افريقية في شكل حركات تنبؤية ورسلية ، ولدى الشبان المسلمين الذين ارتبط لديهم الاسلام،في الجزائر على سبيل المثال، بحركة التحرر القومي، مثلهم في ذلك مثل الكهنة البوذيين في فيتنام اليوم . ولقد تأثرت أكثر ما تأثرت حين استمعت في بانكوك ، في معبد وات – فو ، الى راهب بوذي شاب (هذه البوذية التي كانت على مر الزمن أكثر الأديان ثنائية وأشدها حرصاً على صرف اهتمام الانسان عن الأرض) ، وهو يكلمني ،

بحمية نضالية مذهلة ، عن الالتفات لا نحو عـــالم آخر ولا نحو الماضي وإنما نحو المستقبل لتغيير العالم .

إن الشبيبة تواجه ، في الكنائس المسيحية ، ثقل المـــاضي الرهيب : ثنائية الروح والجسد، ومستتبعاتها الأفلاطونية ، عن خلود الروح، والميل على حد تعبير الأب تيار دي شاردان الى الافتراض بأن الجسد والحياة الجنسية ملوثان بما لست أدري من دنس . ولهذه الثنائية ترجمتها السياسية والاجتماعية الفورية : فبحجة أولوية « الروح » يُفضل النظام المصطف الى جانبها على الثورة المدموغة بالفوضوية و « المادية » .

وضد هذا كله يعبّر الاتجاه الأساسي الذي ترتسم معالمه في الشبيبة ، على نحو جذري الجدة ، عن واحد من أعمق تيارات المسيحية ، التيـــار الذي يشدد اللهجة على مـــا يسميه اللاهوتيون بعـلم الأخرويات ، أي الرجاء المسيحي .

بيد أن هذا التيـــار يمثل ، فيما وراء مظهره اللاهوتي المحض وبتجاوز حدود الشبيبة المسيحية ، طريقة جديدة في عيش علاقة الانسان بالعـــالم وعلاقات البشر فيما بينهم .

ونظراً الى عدم توفر مصطلح أنسب ، سنصفه بأنه « ديونيسي » .

أولاً لأننـــا نلمح بذلك الى رؤية نيتشه الذي يلهم ، عن وعي أو لا وعي ، عدداً كبيراً من مبادرات الشبيبة المعاصرة .

إن أبولون ، الذي يجسد المثل الأعلى للفكر الإغريقي الكلاسيكي ، هو معلم العقل والانضباط والتوازن والحكمة الإغريقية النموذجية، الحكمة التي تدين بالشطط كل محاولة لتجاوز حدود الإنسان . أبولون هو ملكوت القانون والنظام . ونموذج الفعل الابولوني هو فعل النحات ، أي الفنـــان الذي يبني كل شيء تبعاً للقانون متقيداً بالنظام الذي شاءته الآلهة .

أما نموذج الفعل الديونيسي فهو فعل الراقص . الراقص بوصفه الصورة

المجازية للحياة المفهومة على أنها فيض متدفق يخترقنا ويتعدى التعبير عنه قدرة الكلمات ، لا المفهومة على أنها نظام علائي ينبغي تقليده بالعمل . الرقص بوصفه انبثاقاً متجدداً للوحدة الأولى بين الانسان والطبيعة قبل كل حضارة ، تلك الوحدة التي عاودت ظهورها في التاريخ في شكل ثورات في كل مرة تم فيهـا اختراق الحدود التقليدية : في المذاهب الصوفية والثورات ، في الطوباويات والهلوسات .

إن الإله الأريسطوطاليسي المسن ، المحرك الثابت ، الرب البـارد ، قد مات . وإني لأشك كل الشك في أن الشبيبة يحلو لهـا أن تمثل دور النادبة في جنازته . فالإله الوحيد الممكن تصوره بالنسبة اليها والقابل للحياة ، بعد ماركس ونيتشه وفرويد ، في عصر الجوهر فيه صيرورة ، والكتلة طاقة والكينونة علاقة ، هو القوة الخلاّقة الكامنة في قلب كل شيء . فالله موجود حيث وجد شيء جديد في سبيله الى الولادة في إبداع فـن من الفنون أو في اكتشاف علمي أو في حب أو في ثورة . إن الله هو نقيض القصور[1] . ولئن كان القصور قانوناً عاماً لانحطاط الطاقات ، فإن الحياة قـد انتصرت عليه من الآن وإن بصورة غير نهائية . وثمة قانون جديد صائر الى الحلول محله ، وهذا القانون الجديد الـذي قبل بتحدي معاودة صعود المنحدر هو الذي يعطي الحياة معناها وقوتها ويجدد صباها .

إن موقف الشبيبة هذا يوحي بشكل جديد للعلاقات بين البشر : فقد لا يكون ما يجمع بيننا محض مهمة مشتركة ، وإنما أيضاً انتماء مشترك الى فيض متدفق واحد ، الى نسغ متصاعد واحد .

إن موقف الشبيبة هذا يوحي بموقف جديد من الحياة : تحول مصير الإنسان الى قصيدة .

---

١ المقصود هنا قصور الطاقة المنحطة ، العاجزة عن توليد عمل . « المعرب » ...

سألني أحد الطلاب : ماذا سيحدث اذا رقصنا حياتنا بدلاً من أن نبنيها فحسب ؟

إن ما تفضحه الشبيبة هو الثنائية في شتّى أشكالها .

والتعارض بين الروح والجسد هو التعبير المباشر والأول عن الثنائية وتلخيص لسائر أشكالها : ثنائية السلطات – سلطة الأب ، رب العمل ، الزعيم ، « القيم » ، الأديان ، الأحزاب ، الطبقات السائدة – والبشر المقضي عليهم بدور المنفذين ، هؤلاء البشر الذين تُحمل اليهم «الغايات» من الخارج ، في الأخلاق كما في السياسة ، في العمل كما في الأدب أو الفنون ، والذين لا يُنتظر منهم من شيء غير الاندماج بنظام الغايات هذا ، الذي خلق في شروط تاريخية مغايرة بصورة كاملة للشروط الراهنة والذي ما عاد يجيب على أسئلة اليوم ولا يلبي متطلباته .

وما تبشر به الشبيبة هو على وجه التحديد الطابع المستعجل لضرورة طرح مشكلة الغايات على بساط البحث . حتّى ولو كانت تفعل ذلك بصورة مشوشة، فوضوية، طوباوية، وبكلمة واحدة : أسطورية . أجل، ثمة « أسطورة » عن الشبيبة . ولكن الأساطير لا تولد أبداً عبثاً : فهي تُخلق حين تبرز حاجة جديدة للإنسان وحين لا تجد هذه الحاجة إمكانية لتلبيتها في المجتمع القائم . إن الأسطورة تجسيد مسبق . ومن الواجب أن نتعلم كيف نفك لغزها . والأسطورة هي دوماً إشارة الى تجاوز . ومن الواجب أن نقرأها لنفهم ما تشير اليه . وهذا الكتاب يقترح محاولة للقراءة ولفك اللغز . يقول مَثَل بوذي : « حين تشير الإصبع الى القمر ، ينظر الأحمق الى الإصبع » .

إنما بدءاً من هنا نستطيع أن نبني ، مع الشبيبة، المستقبل . وما تفتقر اليه هذه الشبيبه هو الذاكرة والأمل . والحل الحقيقي لتيهنا الأعمى والفاجع هو الوصول الى حرية تتجاوز الامتثالية والتمرد ، هو المجهود المبذول كيما يكون لنا مع هذه الشبيبة تاريخ مشترك وآمال متبادلة .

الفَصْلُ الثَّاني

تغييرات ينبغي تحقيقها

١ً – تغيير للبنى : لا رأسمالية ولا بيروقراطية تقنية ستالينية .

إن غياب الغائية الإنسانية في الاقتصاد وفي المجتمع بوجه عـــام ينتج عن مبدأ الرأسمالية بالذات .

فمن عصر النهضة الى مطلع القرن العشرين كانت الظاهرة الغالبة هي توسع الاقتصاد البضاعي .

كان قطع المحاور الكبرى للمواصلات البرية في الأمبراطورية الرومانية على أثر الغزوات البربرية ، وهيمنة العرب بعـــد بضعة قرون على البحر الأبيض المتوسط ، قد أرجعا أوروبا الى اقتصاد مجزأ لا تلعب فيه السوق غير دور ثانوي ، محلي ، في وحدات العالم الإقطاعي الاقتصادية الضيقة . وما كان لا البشر ولا الأرض ولا المال خاضعين لقوانين السوق . وكانت المعايير اللااقتصادية ، الناجمة عن تسلسل المراتب السياسية والاجتماعية ، هي الناظمة لعمل البشر ولملكية الأرض غير القابلة للنقل بطريق التجارة . وكان الاتجار بالمال نادراً بحكم تحريم القرض بفائدة المنزل منزلة الربا ،

، ما كان يجوز لأحد أن يمارسه إلا اذا كـان ممن يحيون خارج المجتمع الإقطاعي ، في هامشه أو في مسامه ، كاليهود على سبيل المثال .

ومع دحر الأتراك واستتباب الملاحة التجارية في البحر الأبيض المتوسط من جديد ، ومع الاكتشافات الكبرى التي أتاحت امكانية نهب ثلاث قارات ، تقوضت أركان أرستقراطيات الأرض والـدم القديمة والنواهي الدينية . وظهر الى حيز الوجود غنى جديد وقوة جديدة ، خارج نطاق الملكية العقارية والمجتمع الإقطاعي والإكليريكي . وما كانت هذه الثروة والقوة الجديدة تستند الى الوراثة النبيلة أو التسلسل الاكليريكي، وإنما الى قوة وحيلة رجال الفتح والتجارة .

وأسس سادة العالم الجدد الشركات الاستعمارية الأولى التي راحت تركز رؤوس الأموال بمختلف الوسائل ، سواء عن طريق إبادة قارات بأسرها كما في اميركا أم عن طريق الاتجار بالرقيق كما في افريقيا أم عن طريق نهب حضارات أكثر تقدماً من حضارة أوروبا ولكن أقل منها تسليماً كما في آسيا ، وخلقوا بالتالي بين القرن الخامس عشر والقرن العشرين ، على صعيد المعمورة بأسرها ، بنية جديدة للعلاقات الانسانية : فلأول مرة في التاريخ اتجهت السوق الى أن تصبح عالمية . فكانت كل عقبة دينية أو أخلاقية أو سياسية تقف في وجه عالمية السوق هذه تزاح ، وصار البحث عن الربح المحرك الأوحد للمشاريع . ولم تكن السوق هي الواقعة الجديدة، بل استبداد السوق المطلق: السوق التي لا تأتمر بغير قوانينها الذاتية والتي تتحكم بسائر العلاقات الاجتماعية بلا استثناء . تلكم هـي السمة الأساسية للرأسمالية ، وذلكم هو ما يميزها عن سائر الأنظمة الاجتماعية التي وجدت في التاريخ . وقـد بلغت الرأسمالية أوجها في نهـاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين .

وبفضل الاختراعات الكبرى في تقنيات الانتاج والمواصلات (ولا سيما

اختراع الآلة البخارية) ، والتقدم الذي تحقق في وسائل الاتصال بدءاً من المطبعة الى الراديو والتلفزيون، وتكامل نظام الاعتماد والتبادل والمصرف والبورصة ، خلق الاقتصاد المبني على السوق، والربح ، الاقتصاد الرأسمالي النموذجي ، خلق في مدى ثلاثة قرون ، المؤسسات القادرة على إدخال كل شيء في ادارة السوق الحرة .

وقبل كل شيء **المـــال** ، عن طريق إلغاء النواهي الدينية بصدد الربا والقرض بفائدة . ثم **الأرض** التي سدد عرضها للبيع ضربـــة قاضية الى الإقطاع . وأخيراً **العمل الإنساني** ، الإنسان نفسه ، لا عن طريق تجارة الرقيق فحسب بل أيضاً عن طريق نظـــام الأجر الذي حوّل قوة العمل الى بضاعة خاضعة ، شأن كل بضاعة أخرى ، لقوانين السوق . يقول لينين : إن الرأسمالية هي نظام اقتصاد السوق وقـــد أدرك المرحلة التي يصبح فيها العمل بضاعة .

إن المال والأرض والعمل ، التي ما عادت تمثل غير وحدات تجارية لا شخصية خاضعة لقوانين العرض والطلب ، أصبحت آلات تعمل جنباً الى جنب مع غيرها من آلات ذلك الجهـــاز الكبير الذي تسيّره قوانين الغـــاب وحدها ، قوانين الصراع بين المصالح الخاصة . و « الحرية » المتولدة عن السوق هي ، في أنقى أشكالها ، تسجيل لعلاقات القوة بين شتى ملاك الثروات . فلكل شيء من الآن فصاعداً سعره ، وهذا السعر يتحدد بنتائج ذلك القتال الضاري الأعمى الذي يشنه ضد الجميع .

إن كل شيء قابل لأن يشرى ويباع . وليس ثمة مـــن شيء تعجز رحى طاحونة الشيطان هذه عن التهامه .

بيد أن الرأسمالية ليست محض نظام اقتصادي . فهذا النظام الاقتصادي يستدعي بالضرورة بنية اجتماعية وعلاقات اجتماعية تسلسلية بين سلطة الأقلية المالكة وتبعية أولئك الذين لا يملكون وسائل الانتاج . ويستدعي أيضـــاً

بنية سياسية تعكس، في أشكال شتى ، هذه التبعية الاقتصادية والاجتماعية . ويستدعي أخيراً نموذجاً من الثقافة والحضارة يُقولب فيه البشر بحسب مقتضيات السوق والمزاحمة والربح ، ويتلاعب بهم ويتحكم بهم أولئك الذين يسيطرون ، الى جانب الرأسمال ، على الغالبية الساحقة من وسائل التعبير (الصحافة ، النشر، السينما ، الاذاعة والتلفزيون، الاعلان، الخ) .

إن مجتمعاً تسيّره قوانين عمياء ، قوانين مزاحمة الجميع وربح قلّة قليلة ، مجتمعاً لا تمثل فيه وظيفة تثمير الأموال وظيفة اجتماعية بل تكون تابعة للمشروع الخاص وحده ، إن مجتمعاً كهذا يفلت من كل رقابة واعية على غاياته .

إنه أول مجتمع في التاريخ لا يقوم على أساس أي مشروع حضاري.

ولقد بات من الدارج أن يقال إن مجتمعاتنا « الغربية » قد زال عنها منذ عصر النهضة طابعها المقدس . بيد أن هذا القول على شيوعه يجانب الصواب . فالمجتمع المكتسب صفة القداسة هو المجتمع المؤسس على غاية مطلقة ، خارجية ، ومتعالية على إرادة الأفراد الذين يتألف منهم . ففي الحواضر الإغريقية، ثم في المجتمع الروماني، كانت الديانة والعبادة العامة تعبران عن هدف المجتمع: احترام النظام الإلهي . ومع أفول الأمبراطورية الرومانية ورثت الكنيسة هذه الوظيفة . ومما له دلالته أن يكون لقب « الحبر الأعظم »[1] قد انتقل من الأمبراطور الى البابا . وطوال ألف عام ونيف ، من عهد الأمبراطور قسطنطين الى عصر النهضة ، شيدت مجتمعاتنا الغربية على الاعتقاد بوجود نظام أرادته المشيئة الإلهية وبأن جميع فصائل الحياة الشخصية أو الجماعية تتفرع عن ضرورة التلاؤم مع هذه الخطة الإلهية .

---

١ pontifex maximus .

ومنذ عصر النهضة ، ومع تطور التجارة ثم الصناعة ، نالت جميع مظاهر حياة البشر ، الحياة الاقتصادية فالسياسية فالفكرية فالأخلاقية ، استقلالها الذاتي وانفصلت عن تلك الرؤية للعالم .

إن مثل هذا المجتمع قد تحول الى مجتمع دنيوي ، بمعنى أن الدين صار فيه « قضية خاصة » . ولكن صفته القدسية لم تزل عنه بنتيجة ذلك ، لأنه ظل خاضعاً لغاية مطلقة ، خارجية ومتعالية على إرادة الأفراد الذين يتألف منهم ، بالرغم من أن هذه الغاية لم تعد تتلبس شكلاً دينياً : فالنجاح الاقتصادي للمشاريع (الفردية أو الجماعية) أصبح غاية في ذاته .

ولما كان التطور التقني هو شرط « إعادة الانتاج الموسع » للنظام ، فإن هذا التطور التقني يصبح بدوره غاية في ذاته . فمنذ القرن السابع عشر فتح ديكارت الأفق لـ « علم يجعلنا سادة الطبيعة وملاكها » . ومنذ القرن الثامن عشر حلّت فكرة « التقدم » محل فكرة « العناية الإلهية » القديمة معياراً مطلقاً لعمل البشر ، التقدم المفهوم على أنه نمو مطرد في الانتاج والاستهلاك والربح والفعالية . ولئن نابت منابه اليوم أسماء أحدث مثل « التنمية » والتطور ، فإنها في الحقيقة تشير الى الواقع نفسه والى الأساطير نفسها وتخضع للمعايير ذاتها .

وقد لخص غالبريث في نكتة الطابع الأساسي لمثل هذه الحضارة : إن كل شيء يحدث كما لو أن القديس بط. س ، المكلف بإرسال هؤلاء الى الجنة وأولئك الى جهنم، يكتفي أن يطرح عليهم هذا السؤال الوحيد: ماذا فعلتم على الأرض حتى تزيدوا النتاج القومي الخام ؟

وفي مثل هذه المجتمعات تسود غائية مطلقة : النمو للنمو ، ولكنها غائية بلا غاية ، أو بتعبير أدق : بلا غاية انسانية حقاً . فبحكم المزاحمة بين الأفراد ، بين المشاريع ، بين الأمم ، لم يعد هناك من انسان يتخذ

[illegible] بصدد الغايات ، وإنما فقط بصدد الوسائل ، وسائل رفع الربح أو النمو الى أعلى مستوى ممكن .

وهكذا ، فإن الغائية المطلقة ، الخارجية ، المتعالية على إرادات الأفراد ، تظل على قيد الوجود ، ولكن بدلاً من أن تبدو علناً وكأنها تسامي قانون إلهي فإنها تتنكر في شكل قانون طبيعي محايث لنفسه .

كيف أمكن الوصول الى مثل هذا التحلل المجتمعي والانساني ؟

بفعل سؤدد السوق الملتهمة في إوالياتها (mécanismes) للعمل والأرض والمال .

• • •

– إن الرأسمالية التي تجعل من قوة عمل الانسان بضاعة تؤبد الثنائية ، تلك السمة المميزة لكل مجتمع قائم على أساس التعارض بين طبقتين رئيسيتين : طبقة الملاك اوسائل الانتاج (في الماضي مالك العبيد ، ثم الإقطاعي المالك للأرض ، واليوم الرأسمالي مالك الآلات والمنشآت) وطبقة من لا يملكون فيخضعون بالتالي للأوائل (في شكل وراثي كما كان يخضع الأقنان لمولاهم ، أو في شكل بيع لقوة العمل كما يخضع العمال لأرباب عملهم) . هذه الثنائية ، هذه التبعية من جانب الغالبية الساحقة لأقلية مسيطرة اقتصادياً ، جلية صارخة . وصراع الطبقات ليس من اختراع الثوريين . يلاحظ أسقف أراس ، المونسينيور هويغ : « لا يملك أي عامل ضمانة لمهنته . فمن الممكن أن يطرَد بلا عودة ولأي دافع كان . وقبل أن يتم استخدامه يُدعى بما يشبه الأمر الى أن يسرد قصة حياته ويفصح عن معتقداته . ومن الممكن أن يُسرح لدوافع تخص ضميره . يقول بعضهم اليوم إنه لم يعد من وجود للطبقات . وإني لألاحظ أن هناك طبقتين على الأقل من الناس : الناس الذين يطلبون عملاً قد يفقدونه بين [illegible] والناس الذين يملكون القدرة المالية على التسريح »

وفي الموجزات الرسمية للاقتصاد السياسي لا نعثر على كلمة «استغلال»، فكأنها مصطلح جدالي لا مصطلح علمي. مع أنه ما من أحد يخطر له أن ينفي أن مالك العبيد كان يستغل عبيده، أي يربح من عملهم أكثر مما تكلفه إعالتهم. وما من أحد يخطر له أن ينفي أن ذلك ينطبق أيضاً على الإقطاعي تجاه أقنانه. أما نفي واقعة استغلال العامل الحديث، فإنه يحول دون فهم عملية تراكم الرأسمال. فالعامل، بخلاف العبد أو القن، ليس ملزماً بحكم أي نص قانوني بأن يظل مرتبطاً أبد الحياة برب عمل معين، ولكن ثمة ضرورة اقتصادية خالصة، ضرورة تأمين أسباب الحياة، ترغمه على أن يكون له رب عمل يتحكم في وسائل الانتاج وفي توزيع الأجر. وما دام هذا الامتياز قائماً، فالتبعية محتمة بنفس درجة الحتمية التي تجعل من مالك بئر في الصحراء تتوفر لديه وسائل الدفاع عن هذا الاحتكار سيداً مطلق التصرف في مسألة الحياة والموت.

إن استغلال العامل الأجير يتلبس اليوم أشكالاً جديدة: فحتى عندما لا يكون العامل مقضياً عليه بالجوع وبالإنهاك الجسماني كما كانت الحال في القرن التاسع عشر، فإنه يظل يعاني من استلاب مزدوج كمنتج وكمستهلك. واستلابه كمستهلك ينجم عن استلابه كمنتج: فالنظام الذي يبلّده ويفرغه من جوهره بحكم وتيرة العمل ومدته، هو عينه الذي يتلاعب به ويكيفه ليخلق لديه ما هو مربح للرأسمال من حاجات. والاستغلال لا يتمثل في ما يُسرق من الشغيل من مال فحسب، بل أيضاً في ما يُنتزع منه من نوعية الحياة. إن العلم والتقنية، منذ عصر النهضة، لم يحررا الانسان.

إن العامل المياوم الزنجي أو المكسيكي في لوس أنجلوس يمتلك سيارة: فعدم توفر وسائط النقل العامة يرغمه على ذلك حتى يستطيع الذهاب الى موضع عمله. وعليه، فإنه يغل عنقه بالديون لسنوات طويلة (وعملياً طوال

حياته) حتى يقتني سيارته ثم حتى يجددها . وهكذا يضاعف ساعات عمله أو وتيرته ليفوز بعلاوات يسدد بها ديونه . وبذلك يصل الى تلك الدرجة من البلادة ومن دمار النوعية الإنسانية للحياة التي لا يعود يعرف معها من استجمام غير التناوم أمـــام جهاز التلفزيون (المبتاع هو الآخر بالدين) ليتفرج على مباراة في لعبة القاعدة (بيسبول) أو على مشاجرة من فيلم عن الجاسوسية أو رجال العصابات ، أو تصفـّح مجلة خلاعية ، هذا اذا لم يتعاط المخدرات . إنه « مستوى الحياة الرفيـع » في تعريفه الأميركي: أكثر من ٤٠٠٠ دولار للشخص في السنة ! إن المصير نفسه ينتظرنا اذا واصلنا القبول بالتهام طاحونة الشيطان لنا !

والإدانة لا تقتصر على مفهوم السوق وحده ، بل تتناول أيضاً مفهوم نظام الأجر النابـع من الأول . فمنذ الآن (وفي المستقبل أكثر) تتوفر إمكانية تقنية لإنتـــاج جملة السلع الاستهلاكية الضرورية من قبَل عدد صغير مـــن الشغيلة وفي ساعات قليلة من العمل في اليوم . ينوّه اللورد باودن بهذا الوضع الجديد انطلاقاً من مثال أغنى الأقطار الرأسمالية: « إن اقتصاد الولايات المتحدة يواجه وضعاً خارقـــاً للمألوف : فنصف السكان العاملين يكفي لتلبية حاجات سكان البلاد ... وهكذا تجد السلطات العامة نفسها ملزمـــة بتوفير الاستخدام للنصف الآخر » . **والحق أن الرأسمالية لا تستطيع أن تبقى على قيد الحياة إلا اذا ضاعفت الاستخدامات اللامجدية أو الضارة** (الجيش ، الوسطاء ، الطفيليين) .

ومنذ عام ١٩٦٤ أشارت لجنة تحقيق أميركية الى أن ٣٨ مليون أميركي يعيشون في ظل البؤس، وخلصت بعد دراسة آفاق التأليل الشامل الى هذه النتيجـــة الحاسمة : « إن الرباط التقليدي بين العمل والدخل يوشك أن ينقطع » .

ويوماً بعد يوم تتجلى بمزيد من الوضع استحالة الإبقاء على نظام تتولى

فيه المشاريع توزيع الدخول (دخول أرباب العمل أو الأجراء على حد سواء) بينما لا تتطابق الأجور والأسعار مع تقدم إنتاجية العمل ، تتجلى استحالة الإبقاء على نظام تتوقف فيه تلبية حاجات شعب بأسره على المبادرة الخاصة لبعض الجماعات المالية والصناعية .

إن التطور الراهن للعلوم والتقنيات الانتاجية يقضي أن يكف العمل اليدوي أو الفكري عن أن يكون بضاعة .

* * *

– إن مبدأ « المشروع الحر » الرأسمالي الذي يجعل من **المال** بضاعة، أي يمكنه من «الإنجاب بدون عمل» ، والذي يعد مسألة توظيف الأموال قضية خاصة (التوظيف في البورصة أو في المضاربة على الأسهم) ، تترتب عليه ثلاث نتائج أساسية :

– تركز الثروة والقوة بين أيدي أقلية لا تني تتضاءل .

– سباق أعمى على الربح للربح والنمو للنمو .

– سؤدد المال على جميع النشاطات القومية ، بحيث تصبح جميع « القيم » الانسانية « قيماً » اقتصادية وتجارية ، « قيماً » بالمعنى البورصي للكلمة ، وبالتالي خاضعة للبيع بالمزاد العلني [1] .

ومن هذه الزاوية فإن استنتاجات ماركس الأساسية في « الرأسمال » ما تزال تحتفظ بكامل قيمتها . وسوف نكتفي بالإشارة الى عواقبها على حياتنا اليومية وعلى نوعية هذه الحياة .

إن آلية تراكم الرساميل ، سواء أبين أيـدي المشاريع (في شكل احتياطي وأرباح غير موزعة) أم بين أيدي الأفراد (في شكل ربائح وحصص وفوائد وريوع) تتيح إمكانية تحويل كل ما هو ضروري للحياة،

---

١ القيم بالفرنسية valeurs وهي تعني ايضاً الأسهم المالية . « المعرب

ولا سيما وسائل الانتاج والتبادل ، الى ملكية خاصة ، كما تتيح إمكانية حصر احتكار هذه السلطة بعدد متضائل بأفراد من الأشخاص .

هذا التركز ظاهرة عامة في العالم الرأسمالي : ففي انكلترا كان ٥ ٪ من السكان في عام ١٩٦٠ يملكون ٧٥ ٪ من الملكية و ٩٦ ٪ من الأسهم، و ١ ٪ منهم يملكون ٨١ ٪ من الأسهم . وحسب تقرير اللجنة الفرعية لمجلس الشيوخ حول «النضال ضد التروستات» (!) في الولايات المتحدة، فإن ٢٠٠ شركة كانت تحوز في عام ١٩٥٠ على ٤٩ ٪ من مجمل الأسهم، وفي عام ١٩٥٧ على ٥٧ ٪ ، وتتلقى ٨٦ ٪ من مجمل الأرباح .

وقد تكهنت صحيفة « الايكونومست » الانكليزية في عددها الصادر في ١٣ تموز ١٩٦٨ ، استناداً الى رأي اقتصاديين «ثقات» ، بأن ٣٠٠ شركة دولية لا أكثر ستهيمن في غضون عشرين عاماً على الحياة الاقتصادية للعالم الرأسمالي .

وهكذا، فإن عدداً لا ينى يتعاظم من الأفراد لن تتاح له إلا إمكانيات اختيار متضائلة باستمرار .

والنتيجة الطبيعية للسباق الأعمى على الربح للربح والنمو للنمو هي : التقنية للتقنية والعلم للعلم .

إن المسلمة المقدسة – والضمنية في آن واحد – لمجتمعنا هي : **كل ما هو ممكن تقنياً مرغوب وضروري** . وليس كمثل هذه المسلمة أذية ومضرة اليوم .

فمعايير الفعالية الصالحة للمشاريع قد سُحبت بوصفها معايير عليا على المجتمع برمته حين باتت المشاريع تمارس نفوذاً حاسماً على الدولة .

ولكن اذا كانت عقلانية المشروع تتحدد استناداً الى غاية تقنية ، فإن عقلانية المجتمع لا يمكن أن تتحدد بالطريقة نفسها وإلا تحول المجتمع الى مجتمع إنتاج للإنتاج واستهلاك للاستهلاك بلا غائية انسانية . والمفارقة اليوم

صارخة بين عقلانية الانجازات الجزئية وبين لاعقلانية المجتمع ككل . ومشكلات حكم أمـة من الأمم لا يمكن أن تعالج بالطرق التي تصلح لتسيير مشروع من المشاريع . واذا ما شبهت الأمة بمشروع ، فما النتاج الذي تقع عليها مهمة صنعه ؟ البشر، أي بالتحديد نقيض النتاج .

إن البحث العلمي ، الذي هو مـن الآن فصاعداً الشرط الأول للغنى والقوة ، قد أصبـح هو الآخر غاية في ذاته ، بصرف النظر عن عواقبه على مستقبل الانسان . ولا يُحدد التطور اليوم بأنـه تطور الانسان ، بل بأنه التطور العلمي والتقني الذي غدا الانسان وسيلته لا غايته .

وهوذا مثال بليـغ الدلالة على هـذه اللاأنسنة : فالأمم تُصنف اليوم تبعاً لـ «الدخل القومي الخام لكل فرد من السكان» دونما اعتبار لتوزيعه واستناداً الى معدل وسطي أعمى يجمع بين دخل شخص كروكفلر وبين دخل عامل تنظيفات من زنوج هارلم، بين دخل أمير من أمراء البترول وبين دخل عمال شحن وتفريغ ناقلات البترول . ومن هنـا فإن بعض الاقتصاديين من أمثـال غالبريث في الولايات المتحدة وميشان في انكلترا بدأوا يشككون في مبـدأ المعالجة الاقتصادية الخالصة للاقتصاد واستعمال المعايير الاقتصادية الصرفة : معايير النمو للنمو .

ولقد كان جوليو كوري ثم أوبنهايمر أول من عاش هذا القلق حين طرحا مشكلة صنع القنبلة الذرية بمصطلحات هي غير المصطلحات التقنية الصرفة . فالعلم لا يمكن أن يكون غاية مطلقة: فهو يعطينا كل ما نرغب فيه ولكنه لا يستطيع أن يحدد لنـا ما ينبغي أن نرغب فيه . يقول آنشتاين : « في الماضي كانت الأهداف كـاملة ولكن كانت الوسائل ناقصة . والوسائل اليوم كاملة والإمكانيات كبيرة،لكن الأهداف مبهمة». وإنهـا لعلامة من علامات العصر أن يقوم العاملون في واحد من أكبر مراكز « المـادة الرمادية » في الولايات المتحدة ، معهد ماشوستس

التكنولوجي ، بإضراب له هذه الغاية الجديدة: التساؤل حول معنى البحث العلمي الراهن وهدفه .

إن الصعود الى القمر أو الى كوكب المريخ ليس من بديهيات الأمور بحجة أن ذلك ممكن تقنياً ، في حين أن المبالغ الموظفة في المشروع (بغاية الربح الاقتصادي بالنسبة الى بناة المركبات،وبغاية النفوذ السياسي والتنافس العسكري الذي لا يستفيد العلم إلا من إسقاطاته الإشعاعية) قمينة بأن تحل على الأرض مشكلة الجوع وبأن تقيم توازناً بين العالم الثالث والبلدان المتطورة .

وليس بناء طائرة من طراز «كونكورد» ، لتمكين ١٥٠ مديراً من مدراء الشركات الكبيرة من اجتياز الأطلسي يومياً في ثلاث ساعات بدلاً من سبع ساعات ، ليس هدفاً له الأولوية على غيره ، وليس ذلك من بديهيات الأمور ما دام في المستطاع بنفس الأموال الموظفة وبنفس مجهود البحث التقني إضفاء طابع إنساني على المواصلات العامة في منطقة باريس بأسرها .

ليست هذه بأجوبة ، وإنما هي أسئلة . أوجه من سؤال واحد : أمن الواجب التفنن في إثبات ضرورة عمل من أعمال التجلية والمفخرة لمجرد أنه ممكن تقنياً ؟ والتفنن في إثبات ذلك انطلاقاً من مسلمات مجتمع بات النمو الأعمى بالنسبة اليه قانوناً من صلب النظام ، أي قانوناً لا يجوز التشكيك فيه ؟

إن سؤدد المال على جميع النشاطات القومية هو نتيجة مباشرة لـ «حرية المشروع» . فحين توظف الأموال بدلالة ربح مالك الرساميل لا بدلالة حاجات المجتمع ، فإنها تساهم بالضرورة في تفسخ الانسان وانحطاطه لا في رقيه . وقد نوه غالبريث بالتفاوت المتعاظم بالنسبة الى امیرکا بين غنى تلبية الحاجات الخاصة وبين بؤس تلبية الحاجات الاجتماعية .

وهذا يسري على جميع بلدان العالم الرأسمالي .

إن التوظيفات في صناديق الموسيقى[1] في جميع بارات فرنسا تتجاوز بما لا يقاس التوظيفات الممنوحة لدور الثقافة . وميزانيات إنتـاج التبوغ والدعاية لها تتجاوز من بعيد ميزانية الصحة العامة .

والمفروض في « قيم » الثقافة ، حين تصبـح « قيماً » تجارية ، أن تغدو بضاعة رابحة في السوق ، وأن تكون ترجماناً للحاجات التي تخلقها علاقات المجتمع الرأسمالي الاجتماعية الاستلابية : حاجة التعويض بالعنف أو حاجة الهرب من كل أشكال الحرمان من الحب أو الثقافة . هـذه الحاجات هي التي تلبيها أفلام رجال العصابات ، وصور « الانسان الأعلى» الخارج على القانون ، من إدي كونستانتين الى جيمس بوند ، والأدب الخلاعي ، والمخدرات ، و « نجوم » الغناء أو السينما أو التلفزيون التي يجري الترويـج لها بنفس الأساليب الإعلانية المستخدمة في اختلاق سوق لمزيل للروائح يتمتع بطاقة مزعومة على الإغراء الجنسي .

وبالمقابل، فإن البحث الجدي في ميدان الفن مقضي عليه بـأن يبقى متوحداً أو من صنع جماعات صغيرة ، ومحرومـاً على كل الأحوال من الوسائل اللازمة لتحقيقه أو لنشره . إن نظامـاً كالنظام القائم يولّد ازدواجاً مميتاً بين الثقافة كبضاعة وبين الثقافة كخلق وإبداع .

ومن النتائج البالغة الضرر لسوق المال هذه ، التي لا يكون فيها من معيار للتوظيف غير معيار ربح الموظِّف ، أن قطاعاً « رابحاً » للغـاية كقطاع صناعات التسلح يحظى بالإقبال الشديد، وتحل فيه مصلحة المموِّلين والصانعين الشخصية محل المصلحة القومية ، وتتحول فيه السياسة الخارجية والحرب الى أدوات ازدهار وتوسع (ازدهار وتوسع الاحتكارات بالطبع!) . « إن ما هو مفيد لـ « جنرال موتورز » مفيد أيضاً للولايات المتحدة» :

---

[1] Juke - Box .

هذا ما كان يردده وزير الدفاع الاميركي ويلسون، الذي كان في الوقت نفسه مديراً لشركة « جنرال موتورز » ، كاشفاً النقاب بذلك عن أحد الدوافع الأساسية للسياسة الخارجية الاميركية ، من حرب كوريا الى حرب فيتنام .

وإذا كانت صناعة الأسلحة حافزاً ممتازاً من حوافز توسع الاحتكارات، فإن صناعة الإعلام – صناعة التلاعب بالجماهير – لا تقلّ عن الأولى وبال عواقب . فحين يكون في مستطاع قوى مالية عظمى أن تسيطر على معظم الصحف ودور النشر والسينما والمجلات المصورة ومحطات الإرسال، وأن توجهها وتديرها بحسب معايير الربح ، فإن الأمة تصبح روحاً وجسداً موضوعاً لهذه « الحرب النفسية » الدائمة التي غدت واحداً من فنون الاقتصاد الرأسمالي الجميلة .

إن الأوليغارشية القابضة على زمام وسائل الاتصال الجماهيري ووسائل الإعلامية [1] ، والمتمتعة بتلك القدرة الهائلة على التلاعب بالجماهير وتوجيهها، لقادرة على إنشاء شبكة إعلام وتحكم في غاية الدقة والإحكام بحيث يجد كل مواطن نفسه فيها مقيداً ، مغلولاً ، أعزل من السلاح ، على نحو لم يعرفه حتى ضحايا ستالين أو هتلر .

* * *

– إن الرأسمالية بتحويلها **الأرض** الى بضاعة **والطبيعة** الى مادة للاحتكار والمضاربة والاستغلال ، قد أباحت لجشع الرأسمال ولـ « حرية المشروع » ولقوانين السوق العمياء لا أرض الملاك العقاريين فحسب ، بل مجمل بيئة الانسان الحيوية .

وأقرب الأمثلة الينا على ذلك يكمن في مشكلة البناء وتنظيم المدن وتلوث البيئة . وما فضائح البناء العقاري إلا المظهر التندري والسطحي

---

[1] l'informatique .

للمشكلة . بيد أنها تزيح النقاب سافراً في الوقت نفسه عن التواطؤ بين الدولة وبين كبريات المشاريع الخاصة الرأسمالية : فهذا متعهد بناء يبتاع أرضاً يحرم القانون البنــاء عليها ، وسرعان ما يحصل من الدولة على « استثناء » ، فــإذا بقيمة الأرض تتضاعف خمسين ضعفاً أو حتى مئة ضعف .

إن مئة ألف « استثناء » من هذا النوع قد تم الحصول عليهــا بين ١٩٦٠ و ١٩٧١ . وهذا يعطينــا فكرة عن ضخامة المضاربات العقارية بفضل تواطؤ الاحتكارات والدولة . فالشركات الكبيرة ، المالكة لتلك الأراضي ، تستطيع حسبما يحلو لها أن تخرب الطبيعة وأن تعيث فيهــا فساداً (تمت إزالة ١٥٠٠٠ هكتار من الغابات في مــدى قرن واحد في منطقة باريس وحدها) ، وأن تلوث الماء والهواء حتى لا تدفع تكاليف تطهير النفايات،وأن تضحي بالفُسَح العامة على مذبح المصالح الشخصية .

لقد أشار جيراردان ، في معرض حديثه عن مستقبل علم البيئة ، الى أن اليوم الذي تتحول فيــه الأنهار الى مجار والبحيرات والبحور الى مستنقعات آسنة وتغرق فيه الأرض تحت تلال النفايات قد بات قريباً اذا لم نضع حداً للاتجاه الفاجع السائد اليوم .

ومن الآن يحوم فوق رؤوسنا ، في الجو ، عشرون مليون طن مــن الملوثات .

وفي أغنى بلاد العالم ، في الولايات المتحدة ، لخص الرئيس نيكسون في رسالته عن « وضع الاتحاد » في كانون الثاني ١٩٧٠ هــذه الحصيلة الغريبة لنظام « المشروع الحر » الذي مــا فتيء يضرب لنا الوعود بأن يجعل منا « سادة الطبيعة وملاّكها » : « إن ٧٠ ٪ من سكاننا يحيون في مراكز مدينية تشلّها حركة سير السيارات، ويخنقها الضباب الصناعي، ويسممها الماء ، ويصمّها الضجيج ، ويرهبها الإجرام » .

والخطر يتعاظم على نطاق العالم بأسره .

فحين تلتهم طاحونة الشيطان وتطحن الانسان والطبيعة معاً ، الانسان في اسم العمل والطبيعة في اسم الأرض ، فإن جميع الأشكال العضوية للحياة تتفسخ وتنحل لا محالة : استغلال لا حدود لـه غير حدود السوق لقوة العامل الجسمانية أو العصبية ، تخريب للبيئة ، إبادة للغابات ، تلويث للمياه ، إذلال للوجود في جميع أشكاله ، بدءاً من العمل الى الفنون الخاضعة لنفس مقتضيات الاتجار في السوق .

ذلك أننا ما عدنا نسيطر على علاقاتنا بالطبيعة مثلما لا نسيطر على علاقاتنا بالبشر .

ولنكتف بمثال واحد : إن الأشجار تمتص أوكسيد الفحم وتنتج الأوكسجين الضروري لحياتنا . والصحيفة اليومية التي تطبع ٢٠٠,٠٠٠ نسخة تستهلك يومياً الانتاج السنوي لهكتار من الغابات . وكلما عبرت طائرة من طراز بوينغ ٧٠٧ المحيط الأطلسي استهلكت من الأوكسجين إنتاج سنة من غابة مساحتها هكتار واحد . وتراكم أوكسيد الفحم في الجو يؤدي الى ارتفاع الحرارة كما هو معلوم . ولئن لم ترتفع حرارة المحيطات أكثر من درجتين على مدى قرن من الزمن ، فإن الوتيرة الراهنة لارتفاعها ستؤدي، في حال استمرارها ، الى ذوبان الجليد الساحلي بسرعة تكفي لكي يرتفع مستوى البحار الى أكثر من عشرة أمتار في مطلع القرن الحادي والعشرين . فتغمر المياه نيويورك ولندن ، الهافر وهامبورغ ، أمستردام وبوردو ، مجددة أسطورة القارة الأطلندية ...

إن نتائج أفعالنا تنبع أقل فأقل من نياتنا . فنحن ما عدنا نتحكم في القوى التي نخلقها .

ولقد أعطانا إنجلز صورة عن هذه الفوضى : « إن العوامل اللاواعية والعمياء هي وحدها التي يؤثر بعضها على بعض في الطبيعة . وبالمقابل

فإن العوامل المؤثرة في تاريخ المجتمعات تتمثل فقط في البشر المزودين بالوعي ، الفاعلين عن تروٍ أو عاطفة ، الناشدين لأهداف محددة . فلا شيء يحدث ههنا بلا قصد واعٍ وبلا غاية مرامة ... ولكن نادراً ما يتحقق القصد المطلوب . ففي معظم الحالات تتصادم الأهداف المنشودة وتتنافى ... والمنازعات بين عدد لا حصر له من الإرادات والأعمال الفردية تخلق في الميدان التاريخي وضعاً مماثلاً تماماً للوضع السائد في الطبيعة اللاواعية . فأهداف الأعمال مقصودة ، ولكن النتائج التي تعقب فعلاً هذه الأعمال ليست بمقصودة ... وتوجد ههنا قوى لا حصر لها تعارض كل منها الأخرى ... تنتج عنها محصلة – الحدث التاريخي – لم يقصدها أحد قط » .

* * *

إن أزمة ١٩٢٩ الجائحة التي زعزعت أركان العالم الرأسمالي بأسره بإفلاساتها المتسلسلة وبالسبعين مليوناً من عاطليها عن العمل وبتدميراتها التي لا حصر لها قد أكدت صحة توقعات ماركس في « الرأسمال » : فجميع آليات الرأسمالية توقفت يومئذ عن العمل بحكم المسار « الطبيعي » لقوانين تطور النظام ولتناقضه الأساسي : التناقض بين الميل الى تشريك الانتاج على نحو ما يفتأ يتعاظم وبين الإبقاء على التملك الخاص للثروات والقدرات التي يخلقها هذا العمل الجماعي .

كذلك تأكدت صحة توقعات ماركس بطريق البرهان المعكوس في الاتحاد السوفياتي : فالقطر الذي ألغى الملكية الخاصة لوسائل الانتاج هو وحده الذي نجا من الأزمة . فقد قضى يومئذ على البطالة وضمنت له خططه الخمسية ازدهاراً سريعاً ومعدل نمو استثنائياً .

وبالرغم من عنف ذلك الزلزال الاقتصادي لم تتداع الرأسمالية منهارة .

وفي محاولة للتغلب على نتائج فوضى الانتاج في اقتصاد قائم على

« المشروع الحر » ، اضطرت الرأسمالية إلى أن تتخلى جزئياً عما يشكل مبدأها بالذات : عن نظام لا يعرف من قوانين غير قوانين السوق .

فقد لجأت البلدان الرأسمالية ، آخذة بعين الاعتبار النجاحات الاقتصادية الأولى التي حققها الاتحاد السوفياتي متغلباً في زمن قياسي على عقبة التأخر الاقتصادي والتقني الموروث عن الماضي ، لجأت إلى تدابير كان الاقتصاديون « الليبراليون » يعدونها حتى ذلك اليوم « اشتراكية » : تدخل الدولة ، ثم التخطيط .

ولكن الدولة الرأسمالية في محاولة منهـــا لتذليل المصاعب من دون أن تضع في قفص الاتهام الملكية الخاصة لوسائل الانتاج والركض وراء الربح، وضعت نفسها في خدمة الاقتصاد بدلاً من أن تضع الاقتصاد في خدمـــة حاجات المجتمع بأسره .

ولقد كان للسياسة المستوحاة من نظريات كينز ، طبيب الرأسمالية بعد أزمة ١٩٢٩ ، هدف مزدوج : الإبقاء على مستوى عال من الاستخدام وضمان معدل مرتفع للنمو . وكانت الوسائل إلى ذلك : نفقات الدولـــة لإنعـــاش الانتاج ، والضرائب لتمويل هذا المجهود ، وسياسة الاستقرار النقدي ومكافحة التضخم .

وقد أمكن طوال ثلاثين عاماً على وجه التقريب ، وبالرغم من فاصل الحرب العالمية الثانية الدامي ، أمكن الحفاظ عـــلى أورثوذكسية الرأسمالية الجديدة هذه بصرف النظر عن كل عقبة . ولقد كان من المفروض بالنمو الاقتصادي أن يحل المشكلات طراً : وضع حد للفقر ، تأمين الاستخدام التام ، الإفلات من التضخم ، تحسين السكنى والبيئة وجملة شروط الحياة، توفير الموارد اللازمة لمساعدة العالم الثالث (للابقاء عليه في معسكر « العالم الحر » كما أوضح ذلك بفظاظة روستو في « بيانه المناهض للشيوعية »)، وأخيراً تمويل برامج الفضاء والهبوط على سطح القمر .

ولم يتحقق من جميع هذه الأهداف غير هدف واحد : القمر . لأن المشروع كان من مستتبعات الحرب الباردة .

أمـــا على سائر جبهات الرأسمالية الأخرى ، وعلى امتداد الستينات ، فإن الأمل النيو — كينزي في نظام رأسمالي قادر على التغلب على تناقضاته الذاتية قد تداعى وانهار .

أولاً بسبب التضخم : فقد اتضح بجلاء متعاظم أن المحاولة (المجهضة) الرامية إلى الإبقاء عـــلى الاستخدام التام وعلى معدل مرتفع للنمو تتسبب لا محالة في ارتفاع الأسعار والتضخم . وباءت بالفشل جميع المراهنـــات التي كانت تقول بإمكانية التخلص من ذلك الارتفاع بوسائل اقتصاديـــة خالصة . وفي كـــل مكان من العالم الرأسمالي (حتى في الولايات المتحدة في ١٥ آب ١٩٧١ !) اضطرت الحكومات الى الرجوع إلى ذلك القرار القليل الخيال والباطل المفعول ، قرار تجميد الأجور والأسعار كـــما في زمن الحرب !

أما المؤشر الثاني للفشل فيتمثل في أزمة النظام النقدي العالمي الدائمة . ومما له دلالته أن الولايات المتحدة ، التي تسيطر بتوظيفاتها عـــلى العالم الرأسمالي ، هي التي عرفت اكبر عجز في ميزان المدفوعات . وعلة هذا العجز تنبع من مبدأ سياستها بالذات : فأكبر أمة صناعية في العالم كرست في الخمسينات والستينات من ١٠ الى ١٥ ٪ وسطياً من دخلهـــا لأغراض عسكرية . وقـــد أدت نفقات التسلح ، المتعاظمة باستمرار والرامية الى حفز الانتاج الاقتصادي والحفاظ عـــلى « الظرف المؤاتي » ، أدت الى تدهور قيمة الدولار وإلى زعزعة اقتصاديات جميع الأقطار الرأسمالية بحكم هيمنة الولايات المتحدة الاقتصادية على العالم .

ويتجلى التناقض الثالث والفشل الثالث في فشل « مساعدة العالم الثالث » . فالتفاوت بين الأقطار « المتخلفة » والأقطار الغنية لم يتقلص ، بل هـــو

ما يفتأ على العكس يتفاقم . فلم يحدث قط في العالم أن جاع مثل هـذا العدد الكبير من البشر من حيث مطلق القيمة : فثلثا الانسانية ، أي ملياران ونصف مليار من الكائنات البشرية ، يعانيان مـن سوء التغذية ونقص التغذية . وعبثاً نبحث عن تفسير ديموغرافي لذلك : فمنذ عـام ١٩٦٥ يزداد الإنتاج الغذائي في العالم بمعدل ٣ ٪ سنوياً بينما يزداد السكان بمعدل ١,٥ ٪ فقط . والحق أن العلة الرئيسية لهـذا الوضع ترجع الى الاستعمار الجديد ، توأم الرأسمالية الجديدة ، الذي يفرض على بلدان العالم الثالث أسعاراً بالغة التدني للمواد الأولية التي يبتاعها منها وأسعاراً بالغة الارتفاع للتجهيزات التي يبيعها إليها ، بحيث أن شراء جرار زراعي في عام ١٩٧٢ بات يكلف ثلاثة أضعاف أو أربعة أضعاف ما كان يكلفه في عام ١٩٦٢ من قصب السكر أو الفول السوداني أو البن . وفي مثل هذه الشروط فإن ما اصطلح عـلى تسميته بـ « مساعدة العالم الثالث » هو في واقع الأمر مساعدة من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية . فمقابل كل فرنك أو دولار أو جنيه استرليني أو مارك يُمنح لقطر من أقطار العالم الثالث حتى يتمكن من الاستمرار في الشراء من أوروبا أو أميركا ، يرتد إلى جيب « الواهب » اثنان أو ثلاثـة من الفرنكات أو الدولارات أو الجنيهات الاسترلينية أو الماركات . وفضلاً عن ذلك يتم سنوياً إنفاق ٢٠٠ مليار دولار على التسلح و ١٢ ملياراً فقط عـلى « مساعدة » البلدان المتخلفة ، المتخلفة بسبب ميراث الاستعمار القديم والرأسمالية الجديدة الراهنة .

لمَ منيت النبوءة الكينزية بهذا الإخفاق الذريع ؟

إن المسكنات والملطفات التي حاولت الرأسمالية الجديدة أن تأتي بها قد أفسحت المجال لحين من الزمن لتمويه بعض تناقضات النظام الاقتصاديـة من خلال تشديد حدة تناقضاته الاجتماعية والانسانية . وبذلك لم تعد أزمة الرأسمالية تتلبس شكل الأزمة الاقتصادية الكلاسيكية ــ من طراز ١٩٢٩ ــ

بل شكل أزمة في مجمل نموذج الحضارة الرأسمالية على جميع مستوياتها : الاقتصاد والسياسة والثقافة .

وهذا يرجع إلى أن الرأسمالية الجديدة قد استنفرت ، في محاولة منها للتغلب على أزماتها الاقتصادية ، جميع بناها الفوقية السياسية والثقافية .

فلمواجهة « فيض الإنتاج » على سبيل المثال اثناء ١٩٢٩ – ١٩٣٣ (المقصود بفيض الإنتاج في الواقع نقص استهلاك الجماهير الغفيرة التي ما كانت تملك وسائل الشراء لتصريف الانتاج) أتبع أسلوب التدمير : فبينما كان ٧٠ مليون عاطل عن العمل يتضورون وأولادهم جوعاً نُحرت مئات الآلاف من الأبقار لعدم وجود منافذ لتصريف الحليب ، وأحرق القمح ، وأغرق البن في البحر .

ثم أتاح تدخل الدولة إيجاد حل جديد لاحتقان السوق : فبدلاً من **تدمير** البضائع استعيض بإنتاج كثيف **لوسائل التدمير** ، أي للاسلحة . وهذا الحل ينطوي على مزايا لا مراء فيها : فهذا الانتاج لا يجازف أولاً ، بعكس إنتاج السلع الاستهلاكية ، بأن يعرض في سوق مكتظة بمشترين معسرين . فالدولة هي وحدها التي تمول وتساعد وتشتري هذا الإنتاج ، على حساب المكلفين . وهكذا فإن قطاع صناعة الأسلحة قطاع ممتاز يضمن للاحتكارات منافذ تصريف ثابتة . وفضلاً عن ذلك فان توسعه يجعل في الإمكان امتصاص البطالة .

وبذلك تكون جميع الوسائل التي تم استخدامها لتلافي الأزمة قد أدت الى تعميقها . وإصبع الاتهام ما عادت توجه إلى السوق الرأسمالية وحدها، وإنما أيضاً إلى الدولة السياسية والثقافة اللتين ارتمتا مباشرة (بعد أن سقط عنها برقع الحياد الكاذب) بين رحى طاحونة الشيطان .

لقد فرضت مقتضيات النمو نفسها نموذجاً للحضارة . والأزمة الراهنة ما عادت محض أزمة اقتصادية ، وإنما هي اليوم أزمة ذلك النموذج

الحضاري الذي يشمل جميع مظاهر الحياة .

إن هذه الأزمـــة ما عادت تولد ، كسابقاتها ، من توقف آليات الاقتصاد الرأسمالي ، بل من عمل هذه الآليات بالذات .

وقد بينت الفاشية الهتلرية إلى أين يفضي منطق مثل هذه الأزمة حين تأخذ عواقبها جميعاً كامل مداها : فللإفلات من المأزق الذي يفضي اليه اقتصاد الرأسمالية ومؤسساتها من دون إعادة النظر في الرأسمالية ذاتها ، ينبغي استنفار جميع طاقات الدولة والثقافة لوضعها في خدمة النظام الاقتصادي التوسعي اللامحدود .

إن إعادة التنظيم الشاملة هذه تلبيةً لمقتضيات النمو الاقتصادي للنظـــام الذي لا يمكنه الاستمرار في العمل مـــا لم تتدخل الدولة بصورة متعاظمة باطراد لضمان التوسع المتواصل للاحتكارات ، هي تعريف النظام التوتاليتاري بالذات . ذلك أن إنقـــاذ الاقتصاد بفضل سياسة التسلح يستوجب سياسة خارجية تقوم على مبدأ الهيمنة ويفترض أيديولوجيا قومية النزعـــة ، بلا عنصرية ، كما يفترض التلاعب بالجماهير والتحكم بتوجيهها لترسيخ هـذا الدين السياسي في أذهانها ، وإلغاء جميع الحريات الديموقراطية على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، وقمعاً شرساً لكل من يرفض الاندماج بالنظام .

وحصيلة أزمة الحضارة الأولى هـــذه تتيح لنا أن نقيس ضخامتها التاريخية : فأضاحي قبائـــل الآزتيك التي كانت تستوجب ذبح ١٠٠٠٠ أسير في يوم واحد ، وتدمير بابل أو قرطاجنة ، وأهرام جنكيزخان أو تيمورلنك المؤلفة من بضعة ألوف من الجماجم ، لا تعدو أن تكون عملاً يدوياً بالمقارنة مع مجازر الحرب العالمية الثانية وملايين الأموات في أفران أوسفيتش وبركنو البشرية .

ولا ريب في أن أزمة الحضارة الراهنة ، التي تتطور وفقـــاً للمنطق

نفسه ، ستكون أشد أذى ووبالاً بما لا يقاس : فالفاشية الهتلرية مهددة بدورها بأن تبدو عملاً يدوياً منذ أن خلق اكتشاف الطاقة الذرية والصواريخ الموجهة والناظمات الآلية والتلفزيون وسائل تدمير مادي وتحكم عقلي لا تصمد للمقارنة معها الوسائل التي كانت معروفة في السنوات العشر السود الممتدة بين ١٩٣٣ و ١٩٤٤ .

إن النظام الرأسمالي ، الذي يمثل اقتصاد الحد الاقصى من الربح غايته، والنمو للنمو قانونه الأول ، لقادر على تحقيق تجليات وعلى الظهور بمظهر « الصحيح المعافى » مهما تكن الأهداف المنشودة : فالشيء الأساسي هو أن يسير محرك السيارة على الوجه المرام ، ولا أهمية بعد ذلك لوجهة سير السيارة .

وسوف نمثل لنموذج هذا النظام ، الذي يختلط فيه التطور الاقتصادي بتطور الإنسان ، برمز مستوحى من كتاب ميشان عن « كلفة النمو » : طاحونة الشيطان .

لقد أعادت الحكومة في « قطر رفيع التطور » العمل بالقانون الذي يبيح للفرد حمل السلاح ، انسجاماً مع مبدأ الحرية الفردية .

وصناعة الأسلحة الفردية تشهد اليوم ازدهاراً لا سابق له . فالمنتجون المتزاحمون يتنافسون في التخيل والإعلان للترويج في السوق الحرة لتشكيلة لامتناهية من المسدسات والقنابل اليدوية المستدقة الحجم ، ضماناً لحريـــة اختيار المستهلك .

والسوق لا محدودة عملياً . ذلك أن الرجل مهما كان مسالماً ، والمرأة مهما كانت متواضعة الجاذبية ، ما عادا يبيحان لنفسيهما إذا كان يخيل اليهما أنهما عاقلان ، المجازفـــة بالسير في شارع من الشوارع بدون سلاح أو سلاحين ناريين ، بعد أن باتت الأعصاب في كل مكان مهتاجـــة بفعل وتائر العمل ، وعرقلة السير في المدن ، والتشكيك في « أقدس القيم »

والإثارة الجنسية أو المالية . ثم إن « المستوى الحياتي » الرفيع للغاية الذي تم إدراكه بفضل تلك الاستثارة الاقتصادية للتوسع يتيح لكل فرد إمكانية شراء عدة أسلحة . لقد ولى إلى غير رجعة زمن الفاقة والبؤس الإنساني !

ولقد ولدت صناعات جديدة تتمتع بدينامية استثنائية : صناعة الصدريات الواقية من الرصاص ، والخوذ والجزمات المشبكة معدنياً ، والأقنعة غير النافذة ، والمركبات المصفحة ، والزجـــاج الواقي للسيارات ، والمصاريع الفولاذية للمنازل . وما « طفرة » صناعة الحديد إلا مؤشر الصحة الاقتصادية للبلاد ، وروحِ المبادرة لدى أرباب الصناعة ، وفضائلِ المشروع الحر ، وبعد نظر الحكام . وفي غمرة هذا الازهار المتجدد بات « الكساد » من منسيات الأمور .

وبالفعل ، إن جميع فروع النشاط القومي تُرفد باستمرار بما ينعشها : إنه العصر الذهبي لشركات التأمين وللعيادات الخاصة وللمخابر الصيدلانية التي تلبي باندفاع الطلب المتعاظم على المهدئات . وبذلك بات الاستخدام التام بحكم المضمون ، ومجالات العمل للشباب غير محدودة : فحتى الذين لا يحوزون على أي اختصاص يستطيعون العمل بأجور مناسبة وفي ميادين لا تتطلب مهارة خاصة ، كأن يعملوا على سبيل المثال نقالين للجرحى والموتى .

ومناقشة الميزانية ، في إطار هذا الاقتصاد القومي المزدهر ، تبرز للعيان أن العلم يستفيد من « إسقاطات » التسلح الخاص : فالنفاد السريع لمصادر الفلزات وجه البحث العلمي نحو اكتشاف مواد اصطناعية للدرع أصلب مقاومة ، وهذا ما قاد الى تطور مماثل في صنع القذائف . وكما قال بهذه المناسبة واحد مع ألمع خطبائنا البرلمانيين ، فإن حلزون التقدم ينفتح عـلى اللانهاية .

إن الجراحة والطب والطب النفسي تحقق تجليات فذة بشفائها أمراضاً

لم تكن معروفة حتى اليوم : فارتداء الدروع الكتيمة جدّد تصوراتنا عن الاستقلاب الغذائي ، وحمل الأسلحة أدى الى اكتشافات في مجال القلق النفسي والعدوانية تقلب رأساً على عقب مستقبل علم النفس .

يا له من تجديد للثقافة ، ولا سيما للعلوم « الانسانية » ! فعلم النفس الوضعي النزعة ينفتح أمامه أفق لا حد له لتطبيق مناهجه . وهو يلعب دوراً رائداً بتنسيقه بين أبحاث سائر العلوم بصدد « علم المسدسات » . والإحصائيون يحسّنون تقنيات التعميم المتوازن ، فيحسبون التاريخ الذي سيصبح فيه حجم الأسلحة ووزنها معادلين حجم الأرض ووزنها بدقة تضارع الدقة التي حدد بها أحد مشاهير أسلافهم السنة التي لن يترك فيها النمو الديموغرافي غير متر مربع واحد من الأرض لكل فرد من أفراد الجنس البشري . بيد أن الديموغرافيا الحديثة قد قلبت معطيات المشكلة حين اكتشفت « القانون اللغارتمي » لإبادة الجنس البشري ، ذلك القانون الذي يتيح إمكانية التنبؤ باليوم الذي سيطلق فيه آخر انسان على جاره آخر طلقة قاتلة !

من هذا المنظور العلمي يصبح « علم المستقبل » الوضعي النزعة ملك العلوم لتمتعه بنفس الدقة النظرية التي يتمتع بها علم الفيزياء أو علم اللغة . وعلى هذا الصعيد تقوم « شركة راند » وأضرابها ، بحكم ما تملكه من خبرة كبيرة في « نظرية الألعاب » الاستراتيجية ، بدور رفيع ، دور المستشارين والأنبياء ، لدى كبار أرباب صناعة الموت .

وقد اقترح مؤخراً أحد الباحثين — وهو بلا شك من أعظم عبقريات عصرنا اذا ما صدقنا نبوءاته الطويلة الأمد — أسلوباً جديداً للهندسة المعمارية ولتنظيم المدن ، وللفن بوجه الإجمال ، يتلاءم وحاجات « عصر المسدس » : شوارع محدودبة للحد من نسبة الاصابات بتراشق الرصاص، ومن ثم « ثورة » في عالم الأشكال استناداً الى هذا المطلب الأولوي .

وهكذا فإن ثقافة جديدة ، كلاسيكية جديدة ستزهر وتورق عما قريب ، بفضل التلاحم الداخلي للنظام الذي هو سمة مميزة لجميع الحضارات الكبيرة حين بلوغها أوجها .

والحكومة تشيد بفخر مشروع بهذا المستقبل العظيم في كل مرة تشير فيها الى حصيلة الازدهار الذي كانت وراءه: معدل للنمو أعلى من معدل نمو سائر أقطار العالم ، مع كل ما يترتب على ذلك من نتائج : عملة متينة ، استخدام تام ، ميزان مدفوعات رابح ، غزو مستمر لأسواق جديدة لتصدير الأسلحة ، إذ أن الحجم الداخلي لإنتاجنا من المسدسات جعل أسعارنا بحق أسعاراً لا تزاحم .

إن الدخل القومي الخام لكل فرد من السكان قد تضاعف خلال أعوام عشرة .

وقد باتت جميع مؤثرات الاقتصاد القوي والسليم متوفرة .

وتحققت جميع أحلامنا باقتصاد دائب النمو .

وفي مستطاعنا اليوم، بملء العدل،أن نتطلع الى الهيمنة العالمية لا بفضل غنانا وقوتنا فحسب ، بل أيضاً بفضل حكمتنا !

• • •

إن نظاماً كهذا النظام يعجز عن حل أي مشكلة من المشكلات التي أثارها ، ويظل عاجزاً عن ذلك سواء تطور من الداخل أم أصلح من الخارج (إن النزعة الاصلاحية هي التصور الذي يرى أن التحول الجذري ممكن بفعل تطور الرأسمالية دونما حاجة الى تدخل يعيد النظر في مبدئها بالذات) .

وإن نظاماً كهذا النظام يعجز أيضاً عن تدمير نفسه بنفسه . فلا أزمة ١٩٢٩ الطاحنة أطاحت به ولا الحرب المدمرة التي نجمت عنها .

ولا مهرب لنا من ضرورة وضع أسس النظام موضع الاتهـام ، أي تحرير العمل والأرض والمال من ربقة قوانين السوق والربـح .

تحرير **العمل** أولاً ، حتى يكف عقد الأجر عن أن يكون عقداً خاصاً بين متعاقدَيْن غير متساويين يملك أحدهما القدرة ، بحكم امتلاكه لوسائل الانتاج ، على إرغام الآخر الذي لا يملك تلك الوسائل .

وتحرير **الأرض** ثانياً من ربقة السوق حتى لا يعود في مقدور أحد أن يحرم ، بدافع من مصلحته الشخصية ، مدينة من المدن من رئتيها ، أي من فُسحها الخضر ، أو أن يسدّ المنافذ الى البحر أو النهر أو الغابة، أو أن يلوث البيئة ويعيث فيها فساداً باسم ربـح أفراد أو جماعات متحالفة .

وأخيراً ، فإن **المـال** بدوره لا يجوز أن يكون بعد الآن موضوعاً لمضاربات السوق . أولاً لأن « حرية المشروع » أفضت الى نقيضها، أي الى الاحتكار، بحكم تراكم الرأسمال وتركزه . وثانياً لأن وظيفة تثمير المال لا يمكن إلا أن تكون وظيفـة اجتماعية تتم تحت إشراف المجتمع بأسره وإلاّ عدنا الى التثميرات المدمرة للإنسان ولوسطه الطبيعي .

إن هذا التغيير للبنى ، هذا التبديل المثلث الذي هو بداية الاشتراكية، يستوجب إعادة النظر في مبدأ الرأسمالية بالذات : الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج .

إن ضرورة الاشتراكية ليست محض ضرورة اقتصادية، فهي تنبع من ضرورة وضع حد لنظام بات يتناقض مع الشروط الأساسية لحياة اجتماعية منظمة وبات يهدد الحياة بالانحلال ، لا على المدى البعيد، بل في غضون ثلاثين عاماً لا أكثر .

وليس المطلوب إلغاء السوق ، وإنما المطلوب على العكس إنقاذ القيم المتولدة عن السوق ، أي حرية المستهلك الفردية . وذلك بأن تُترك في

السوق جميع المنتجات الاستهلاكية لقياس التبدلات الطارئة على الطلب ، ومن ثم لتحقيق تخطيط لامركزي انطلاقاً من الحاجات المعبر عنها بحرية لا انطلاقاً من الادعاء الذي يزعم أنـــه يحدد « من فوق » ومركزياً الحاجات والمخصصات . فالمركزة غير مجدية إلا لإقلاع البلدان المتخلفة . أما في غير هذه الحال فإنها تمسي عقبة في وجه التطورات بالذات .

وإذا ما حُرر العمل والأرض والمال من ربقة السوق ، أمكن تفادي التناقض الذي بات ملازماً لها والذي يتمثل في قوة الاحتكارات المدمرة لحرية المستهلك والشغيل على حـــد سواء . ففي ظل هيمنة الاحتكارات لا يتحدد الانتاج بالسوق وبالحاجات المعبر عنها بحرية ، بل على النقيض من ذلك : فالإنتاج ينيط السوق بـــه إذ يخلق من الحاجات – المصطنعة أو حتى الضارة – مـــا تدرّ تلبيتها على المنتج أكبر قدر ممكن من الربـح .

وهكذا ، فإننا اذا ألغينا المقدرة على الاستيلاء دونما حدود على المال والأرض والعمل ، أمكن للسوق أن تلعب دوراً مفيداً بتبعيتها للمجتمع بدلاً من التحكم به .

لقد طرح النظام الرأسمالي ، بدءاً من اللحظة التي أفلح فيها في دمج مختلف مظاهر الحياة الاجتماعية بالدفاع عن اقتصادياته وباستمرارها، طرح مشكلة يستحيل حلها بمحض وسائل اقتصادية، كأن يُغير على سبيل المثال تشريع الملكية .

إن المشكلة هي مشكلة وضع حد لدمج الانسان روحاً وجسداً بالمقتضيات الاقتصادية للرأسمالية .

ومن هنا فان الاشتراكية لا يمكن أن تُتصور بدورها على أنها محض نظام اقتصادي .

وحين كـــان ماركس يعرّفها بأنها تجاوز تناقضات الرأسمالية المدركة

ملء النضج ، كان يعطيهـــا أبعادها الانسانية كافة ، ولا يخلط غايات الاشتراكية بالوسائل الاقتصادية (تغيير نظام الملكية) .

إن الخلط بين الوسائل والغايات، الذي قاد ستالين وأخلافه على سبيل المثال الى الاعلان عن أن الاشتراكية قد تحققت مع أنه لم يكن قد تحقق منها إلا واحد من شروطها الاقتصادية (ولم يتحقق البتة أي من شروطها على صعيد الديموقراطية الاشتراكية والتفتح الحر للإبداع الثقافي) ، إن ذلك الخلط لا يمكن أن يحدث إلا في قطر لم تحقق فيه الرأسمالية المتأخرة ذلك الاندماج .

إن الاشتراكية ، في فرنسا على سبيل المثال ، وفي عـــام ١٩٧٢ ، لا يمكن أن تكون حل تناقضات رأسمالية القرن التاسع عشر أو تناقضات رأسمالية متخلفة كرأسمالية روسيا في مطلع القرن العشرين .

إن المرمى الأول للاشتراكية هـــو تحرير الناس الأشد عوزاً مـــن الضرورات المادية للحاجة ، لأن ذلك هو الشرط الأول للوصول الى سائر الحريات . ولكن من وجهة النظر هذه يتوفر في بلادنا مـــن الآن قسم كبير مما كان على لينين وماوتسي تونغ أن يخلقاه مقابل تضحيات لا حصر لها في الأقطار المتخلفة : الشروط التقنية والاقتصادية لتلبية الحاجات الأولية لكل فرد .

ومشكلة « الإفقار » تنطرح هي الأخرى بصورة مغايرة : فمنذ عام ١٩٦١ عرِّفتُ « إفقار » الشغيلة بأنه « استلاب متعاظم» وليس تناقصاً مطلقاً في القوة الشرائية أو في مستوى الحياة كـــما كانت الحال في فرنسا وانكلترا في مطلع القرن التـــاسع عشر وفي روسيا في أواخر القرن نفسه بعد إلغاء القنانة [1] .

---

١ راجع روجيه غارودي : « دفاتر الشيوعية » ، عدد كانون الثاني ١٩٦١ ، ص ١٣ — ٢٠

كذلك فإن الطبقة العاملة لا يمكن أن تُعرَّف ، بعد الثورة العلمية والتقنية ، كما كانت تُعرَّف في أواسط القرن التاسع عشر أو في روسيا في أوائل القرن العشرين ، لأن النسبة المتعاظمة من العمل الفكري في الانتاج ، كما سنرى ذلك فيما بعد ، توسّع مفهوم العامل الى أكثر بكثير من العامل اليدوي .

أما على الصعيد السياسي فإن الدولة لم تعد ذلك « الحارس الليلي » العزيز على قلوب ليبيرالي القرن التاسع عشر ، بل أمست دولة مندمجة بالاحتكارات وداجمة لجميع النشاطات القومية . وفضلاً عن ذلك فإننا لا نواجه ، كما في روسيا في مطلع القرن العشرين ، دولة لم تعرف قط نظاماً برلمانياً بورجوازياً ولا تمثل فيها الطبقة الحاملة الأمل الثوري غير نسبة ٣ ٪ من السكان . والديموقراطية الاشتراكية في بلد كفرنسا لا يمكن أن تكون نفي الديموقراطية البورجوازية ، بل ينبغي أن تكون تجاوز حدودها .

وعليه فإن الاشتراكية لا يمكن أن ترتد لا الى محض تغيير في نظام الملكية ولا الى محض تحويل للسلطة السياسية .

إنها تتطلب مشروعاً جديداً للحضارة .

ولقد بات من المستحيل تصورها على أنها محض تلبية للحاجات التي اختلقتها الرأسمالية .

فما دامت الرأسمالية قد تخطت كونها محض نظام اقتصادي حين دمجت بمتطلباتها جميع أشكال الحياة الاجتماعية والشخصية ، فإن على الاشتراكية اذا كانت تريد أن تأخذ بعين الاعتبار هذا الواقع الجديد (وكيف يجوز لها بدون ذلك أن تتكلم عن المادية والعلم والماركسية ؟) أن تقيس الحجم الصحيح للمشكلة الجديدة وأن توجد لها الحل الكامل ، أي على مستوى البنى وعلى مستوى الضمائر في آن واحد ومن خلال وحدتهما الجدلية .

إن وعي التشويهات والتدميرات التي تترتب على تطور الرأسمالية بقود عدداً متعاظماً باطراد من الرجال والنساء الى أن يحلموا بمجتمع لا ينتج من أجل ربح بعض الأفراد وإنما من أجل حاجات الجميع ، الى أن يحلموا كما كتب اوسكار وايلد بـ « نظـام اشتراكي أو شيوعي يحول الملكية الى ثروة عامة ، ويحل التعاون محل المزاحمة ، ويحول المجتمع الى جسم سليم ... يحقق فيه الانسان نفسه على الوجـه الصحيح بالكينونة لا بالملك » .

ولقد كان ماركس قد ميّز ، منذ أن كتب « المسألة اليهودية » ، التحرر السياسي المحض (كـما حققته الثورة الفرنسية على سبيل المثال) عن التحرر الانساني . ولقد أثبتت تجربة ثورات أُخَر منذ ذلك الحين أنه لا يكفي أيضـاً إضافة التحرر الاقتصادي لبلوغ ذلك التحرر الإنساني .

إن الثورة لا يمكن أن تتحدد اليوم بتغيير البنى فحسب ، بـل بتغيير البشر أيضاً . وليست المشكلة الأساسية مشكلة عنف التغيير أو مشروعيته ، بل مشكلة مضمونه واتجاهه . إن الثورة الأصيلة الوحيدة هـي تلك التي تتيح للجميع أن يحيوا حياة أغنى ، أي أكثر خلقاً وإبداعاً .

• • •

هل يمكن لهذه المشكلة أن تجد حلها في ثورة اشتراكية مـن النمط السوفياتي الراهن، أي في تغيير نظام الملكية (تأميم الملكية الخاصة لوسائل الانتاج) ونقل السلطة الى حزب شيوعي (والى حلفائه أيضـاً عند الضرورة) ؟

لا ريب البتة في أن إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج شرط ضروري للثورة الراهنة . ولكنه ليس بالشرط الكافي .

ذلك أن استيلاء حزب (أو مجموعة مـن الأحزاب) على السلطة

وقيامه بتلك التأميمات لن يؤديا الى ديموقراطية اشتراكية ، أي الى تسيير ذاتي لوسائل الانتاج ، اذا لم تكن الجماهير مهيأة لهذا التحول واذا كانت تستلب سلطتها وتفوضها الى قـادة يفكرون ويقررون باسمها مهما تكن فضائلهم . إنهما لن يؤديا في هذه الحال إلا الى ثنائية جديدة : فالحكام هم الذين سيحددون الغايات وسيتحكمون في توزيع فضل القيمة .

وبذلك يتأكد من جديد في هذه الحال القانون الملعون : ففي جميع ثورات التاريخ وفي جميع الصراعات الطبقية بين الطبقة المضطهَدة والطبقة السائدة لم تصل الطبقة المضطهَدة قط الى السلطة . ولقد انتهت الثورة على الدوام بصعود طبقة ثالثة الى سدة السلطة : فنضال العبيد الطويل ضـد سادتهم لم يفض الى انتصار العبيد وإنما الى قيام حكم الإقطاع ، ونضال الأقنان ضد الاقطاعيين لم يفض الى انتصار الأقنان وإنمـا الى انتصار البورجوازية ، ونضال العمال ضد البورجوازية لم يفض الى انتصار العمال وإنما الى سلطة محتكرة من قبل بيروقراطية تقنية .

ذلك أن اقتطاع فضل القيمة مـن قِبَل الدولة على الصعيد القومي لا على صعيد المشاريع لا يؤمِّن آليـاً الرقابة الشعبية على استعمال فضل القيمة أو دقرطة الحياة السياسية أو تحرير الشغيلة من الاستلاب .

إن التأميم يتيح – وهذا تقدم محقق لا يقبل مماراة – إمكانية الدفاع عـن الاستقلال القومي وتحقيق تخطيط حقيقي ، أي تخطيط يضع نصب عينيه تلبية مصالح الأمة ولا يكون ، كـما في ظل الرأسمالية ، محصلة علاقات القوة بين الكتل الاحتكارية الكبرى الزائدة عن مصالحها الخاصة. وليس في مقدور أي امرىء أن ينكر، من وجهة النظر هذه، أن الاتحاد السوفياتي قد حقق نجاحات مرموقة ، ولا سيما في ما يتعلق بالصحة العامة وبنشر التعليم .

بيد أن تغيير الوضع الحقوقي للملكية لا يضع نهـاية لاستلاب الشغيلة

إذا اقتصر الانتقال على الانتقال من الملكية الخاصة إلى ملكية الجماعـات (التعاونيات) أو الى ملكية الدولة (التأميمات) .

ليس التأميم تشريكاً . والفارق بينهما جوهري : فبين الاثنين يندرج استلاب وتفويض سلطة المنتج القاعدي إلى حاكمه . وبذلك تُزيف لعبـة الاشتراكية الديموقراطية .

تُزيف في مبدئهـا بالذات بنتيجة نظام تفويض السلطة الذي يسلب المواطن استقلاله الذاتي ، وهذا النظام هو الذي كان أفضى في الماضي الى تحويل الديموقراطية البورجوازية إلى ديموقراطية « شكلية » . وتُزيف مرة ثانية في النظام الستاليني بفعل مسلمات الاستبدال وتطابق الهوية : فالحكام يزعمون أنهم متحدون في الهوية مع الطبقة العاملة ، وينزلون أنفسهم في الواقع منزلة البديل عنها . وبناء على ذلك يُفترض أن الديموقراطية تسود متى تربع هؤلاء الحكام على سدة السلطة .

والمثال النموذجي على هذه المخادعة مثال دستور ١٩٣٦ السوفياتي . فحين قدمه ستالين إلى المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعي السوفياتي عرّفه بأنـه « ديموقراطية متماسكة منطقياً ومتطورة إلى الحد الأقصى » . ولقـد كان على ملء الصواب : يكفي أن نقرأ نص ذلك الدستور حتى نقر بأنه أكثر الدساتير التي وجدت حتى ذلك اليوم ديموقراطية . بيد أنه عـلى أساس هذا الدستور ، وبدون أي خرق له ، أمكن أن ترمى أسس أعتى دكتاتورية عرفها التاريخ قط . ومفتاح هذا اللغز يكمن في مسلمات تطابق الهوية والاستبدال : فإذا ترجمنا في كـل مرة الطبقة العاملة والشغيلة والمواطنين بالحزب الذي يمثلهم ويطابقهم في الهوية ، وإذا قبلنا بأن القيادة تمثل هذا الحزب وتطابقه في الهوية ، يصبح كل شي واضحاً .

فالطبقة العاملة ، والشغيلة بوجه عام ، والمواطنون مدعوون جميعاً الى « المشاركة » في تحديد الأهداف القومية وفي اختيار الوسائل وفي مراقبة

التنفيذ . ولكن انطلاقاً من اختيارات الحكام وبوساطة الحكام .

وما دام هدف الاشتراكية ليس تقرير الجماهير الحر للغايات الاجتماعية لا التسيير الذاتي الذي يضع حداً لثنائية القادة والقاعدة (القادة الذين يحملون إلى القاعدة الوعي « من الخارج » و « من فوق » بوجه خاص) أي ما دام النموذج السوفياتي هو النموذج المقتدى به ، فإن برامج مختلف الاحزاب المنتمية إلى الشيوعية لن تكون إلا استنساخاً له مع التكيف بقدر أو بآخر مع « الشروط القومية » المتمثلة قبل كل شيء في الأوهام البرلمانية المحلية .

إن الثورة في حال سلوكها هذا السبيل لن تؤدي ، في أفضل الأحوال ، إلا إلى تحويل للسلطة بدون إشراك الجماهير في تحديد اتجاه هذه السلطة وفي ممارستها .

لقد وصف ه. لابوريت في « الإنسان المتخيل » بأجلى صورة السيطرة التي ينبغي علينا أن نتحرر منها ، فقال : « إن السيطرة ظاهرة جلية محددة ، تتمثل في استحالة تقرير البروليتاريا لمصيرها الذاتي . فجميع القرارات الأساسية سواء فيما يخص الحياة الفردية أم الجماعية هي في أيدي الآخرين : الاحتكارات وجماعات الضغط الاقتصادي وكذلك التكنوقراطيين والبيروقراطيين في الشرق الأوروبي . والحال أن جماعات الضغط هذه ليست بسيدة مصيرها . فهي غائصة إلى أذنيها في حتمية صارمة ، حتمية الربح للربح والسيطرة للسيطرة ، أكثر مما هي غائصة في حتمية الربح الذاتي بوصفها المنتفعة بالسلع الاستهلاكية . والنظام البرلماني أخيراً يحقق تلك الخدعة النبيهة ، خدعة السماح لارادة العدد الأكبر بالتعبير عن نفسها ، مع أن هذا العدد الاكبر ، المسمم بالإعلام الموجه ، الجاهل بالعوامل الاقتصادية والسياسية الأساسية ، اللاواعي لحتمية أحكامه التقييمية ، الجاهل واللاواعي معاً باللعبة التي هو موضوعها ، يكتفي بأن يطيع . يطيع في

الدرجة الثانية ، لأنه يطيع حتمية الطبقة الحاكمة ، المحكومة هي نفسها بحوافزها الذاتية على نفس النحو اللاواعي » .

هذا لا يعني أننا نضع الاشتراكية والرأسمالية في عِدْلٍ واحد . فالاشتراكية لم تتلبس هذا الشكل العسفي إلا لأسباب تاريخية : فقد قامت أول ما قامت في أقطار متخلفة ، فأفضى تداخل مشكلات بناء الاشتراكية ومشكلات النضال ضد التخلف إلى ضرورة اللحاق بالأقطار الرأسمالية وتجاوزها (أي الإصابة بعدوى دينها وديدنها : الفاعلية الاقتصادية ، وإنزال الوسائل منزلة الغايات) وكذلك إلى ضرورة مركزة مشتطة للموارد وللسلطة .

بيد أن هذا التشوه المزدوج : غياب الغائية الانسانية واستمرار الثنائية العسفية ، إذا كان يصم الرأسمالية في ماهيتها فإنه لا يصم الاشتراكية إلا في انحرافاتها .

على أن الشيء الأساسي هو أن الثورة اليوم لا يمكن أن تتشبه بثورات الماضي . فنموذجها ما يزال ينتظر من يبدعه .

إن على ثورة اليوم ، كثورات الأمس ، أن تتصدى للبنى كما قلنا لتو"نا . ولكن البنية الجديدة المطلوب خلقها للتصدي الجذري للبنى الثنائية للمجتمعات والثورات الماضية التي لم تمنح قط الجماهير القدرة على التقرير بنفسها ، هي بنية اشتراكية التسيير الذاتي . وهـذا ليس من المنظور البرودوني عن مجتمع حرفي ، وإنما من منظور مجتمع يتميز بانقلاب علمي وتقني كبير لما تتم السيطرة عليه بعد .

ونحن نعلم أن من الناس من لا تزال أنظاره مشدودة إلى الماضي ، فلا يسعه أن يتصور التسيير الذاتي إلا من منظار برودون مثلما لا يسعه أن يتصور الاشتراكية إلا من منظار ستالين .

مع أن الحقيقة التي تواجهنا حقيقة في منتهى البساطة ، حقيقة باتت ملكاً للجميع : « إن تحرر الشغيلة سيكون من صنع الشغيلة أنفسهم » ،

هذا مـــا كان يقوله ماركس . وبعده بقرن واحد قال يوحنا الثالث والعشرون : « إن المعنيين يجب أن يكونوا الفَعَلة الرئيسيين لارتقائهم ».

حقيقة بسيطة يسهل فهمها كـــما يسهل فهم حقيقة أن التسيير الذاتي لا يمكن أن يتحقق في ظل النظام الرأسمالي ، وإنما فقط في ظل النظـــام الاشتراكي .

وما التسيير الذاتي إلا طريقة أخرى لتسمية الاشتراكية التي لا يمكن أن تُصنع **من أجل** الشعب ، والتي ليست هي باشتراكية إلا لأن الشعب، على العكس ، هو الذي يصنعها .

لا « من الخارج » ولا « من فوق » ، وإنما من الداخل ومن تحت.

بهذا ، وبهذا وحده يمكن التغلب على الثنائية التي يتسم بها كل مجتمع طبقي .

إن ثورة على مستوى مشكلات عصرنا لا يمكن أن تكتفي بالقيام بأول اختيار للغايات منذ عصر النهضة والقطيعة مـــع قدسية النظام . بل ينبغي أيضاً أن يكون هذا الاختيار من صنع الجميع ، لا من صنع بعض القادة « من فوق » .

والحال أن الانقلاب الذي طرأ على عالمنا منذ خمسة أو ستة آلاف سنة مع اكتشاف الزراعة والاستقرار في الأرض والذي كان البشير بميلاد الحضارة قد أدى إلى تكوين مجتمعات **ثنائية** : الانفصال الطبقي على الصعيد الاجتماعي بين الذين يملكون الأرض وبين الذين يعملون فيهـــا ، بين السادة وبين العبيد ، وانقسام العمل الى عمل فكري وعمل يدوي على الصعيد التقني ، وثنائيـة الحكـــام والمحكومين على الصعيد السياسي مع نشوء الدولـة والبيروقراطية ، وعـــلى الصعيد الروحي أخيراً ثنائية الأديان والفلسفات المبررة لجميع هذه الثنائيات .

إن البيروقراطية ، التي عاصر ميلادها ميـــلاد الحضارة ، سمة مميزة

لكل مجتمع ثنائي . وهي بحكم كونها « تعبيراً تأسيسياً عن استلاب المصلحة الخاصة والمصلحة العامة » كما كتب ماركس ، تُلْبِس جميع أشكال السيطرة وجهاً غفلاً . فهي من الثنائية السياسية أسسها وقاعدتها .

والبيروقراطية من وجهة النظر التقنية شكل تنظيمي يرمي الى تعقيل النشاطات الجماعية عن طريق مركزة أجهزة التقرير وتحويلها إلى أجهزة متسلسلة ، مرتبية ، لا شخصية .

أما من وجهة النظر السياسية فالبيروقراطية نظام للحكم يتسم بثلاث سمات رئيسية : جهاز دولة مؤلف من موظفين معينين وغير منتخبين ، وخضوع سلك الموظفين هذا ، المنظم تنظيماً هرمياً ، لسلطة عليا مستقلة بذاتها ، وإقصاء المواطنين بفعل هذا النمط من الحكم عن كل مشاركة، وإخضاعهم على العكس للرقابة والدمج .

ولا يتغير شيء في هذا الطابع الثنائي ، المستلب ، القمعي ، للمجتمعات البيروقراطية إذا كان النظام السياسي ملكية مؤسسة على الحق الإلهي أو ملكية انتخابية أو ديموقراطية تمثيلية . ولئن كان الأباطرة الرومان يعينون بالانتخاب ، فإن هذا لا يخفف شيئاً من استبداد النظام . فانتخاب المستبد ليس معياراً للديموقراطية . وفي فرنسا ظل الجهاز البيروقراطي المركزي التابع لملكية لويس الرابع عشر المطلقة ، والذي أعاد بناءه الثوريون اليعاقبة ثم الامبراطور نابليون تبعاً للحاجات الاقتصادية ، ظل الإطار الإداري الأساسي للجمهوريات الأربع التي تعاقبت بعد ذلك ، وهو ما يزال محتفظاً إلى اليوم ، في عام ١٩٧٢ ، بسماته الأساسية .

وقد تعزز هذا النظام البيروقراطي في أوروبا بأسرها ، في القرن التاسع عشر بوجه خاص ، تحت تأثير مزدوج : تكوين الوحدات القومية الذي كان يقتضي مجهوداً من **الدمج** السياسي (ومثاله البيروقراطية البروسية) ، والثورة الصناعية التي كانت تقتضي مجهوداً من **التنظيم** الاقتصادي (وكان

نموذجه لأمد طويل نظام تايلور) .

إن هذين النمطين النموذجيين من البيروقراطية قد أوحيا لماكس ويبر بنظريته التقريظية التي تؤكد أن نجاح النموذج البيروقراطي كشكل مشروع وعقلاني من التنظيم والرقابة أمر لا يقل حتمية عن حتمية نجاح الآلات المخبرية والانتاج المسلسل .

ويخيل إليّ أن التشاؤم لدى تلامذة ويبر المتأخرين الذين يرون أن استفحال أمر البيروقراطية باطراد هو قدرنا ومصيرنا يصدر عن منبعين: الخلط بين البيروقراطية والتقنوقراطية ، وتصور بالٍ فات أوانه عن التقنوقراطية.

صحيح أن البيروقراطية والتقنوقراطية كانتا تشدان كل منهما من أزر الأخرى في القرن التاسع عشر الذي كان في أوروبا القرن العظيم للتصنيع والقرن العظيم في آن للوحدات القومية ، وصحيح أنهما كانتا تنزعان إلى التداخل والاندماج لتحقيق الاندماج القومي والعقلانية الاقتصادية معاً .

ولكن الانقلاب العلمي والتقني الكبير في النصف الثاني من القرن العشرين قلب معطيات المشكلة .

ومن الأمثلة الفصيحة الدلالة على هذا التحول مثال التبدلات التي يفرضها استعمال الناظمة الآلية في تنظيم مشروع من المشاريع أو إدارة من الإدارات [1] .

كيف تفرض المعالجة الآلية للإعلام أشكالاً جديدة من التعاون ؟

إن كل نشاط إنساني جماعي سواء كان مشروعاً صناعياً أم تجارياً أم جيشاً أم إدارة ، هو جملة من إجراءات روتينية ومن قرارات .

---

١ راجع بخصوص هذا الموضوع كتاب ماكس روكيرول « الناظمة الآلية ولامركزية القرارات » ، مشروع النشر الحديث » ، ١٩٦٨ ، وهو كتاب تدين له تأملاتنا التالية بالشيء الكثير .

والروتين عمل ينفذ تبعاً لتعليمات لا تترك شيئاً للمصادفة . أما القرار فيأتي دوره حين ينكشف عجز التعليمات وعـــدم فاعليتها في الإطار المحدد : إما حين تبرز حالة غير متوقعة وإما حين تنطرح مشكلة جديدة . وعليه فإن القرار مبادرة تزيد من كمية إعـــلام النظام ، في حين أن الروتين يتواجد عندما لا ينطوي تنفيذه على أي غموض أو إبهام تنبغي إزالته .

وما دامت الآلة تحل محل الانسان في جميع العمليات الروتينية ، وما دام الانسان لا يتدخل إلا حيثما كان هناك قرار ينبغي اتخاذه ، أي معلومات إضافية ينبغي ضمها لتحقيق المشروع الاجمالي ، فإن المشروع في جملته، ومن حيث أنه سلسلة من القرارات والاجراءات الروتينية ، يشكل منظومة من دوائر إعلامية ناظمة لجماعة من أناس يتبع كل منهم الآخر ويرتبط به . وهذه الشبكة من المبادلات وهذه الشبكة من التبعيات تشكل نموذجاً تنظيمياً يتعارض جذري التعارض مع النموذج البيروقراطي : إن استخدام الناظمة الآلية يوجه إصبع الاتهام إلى مبدأ التسلسل البيروقراطي الوحيـــد الاتجاه إذ يستبدله بشبكة من التبعيات المتبادلة .

ولما كـــان دور الناظمة الآلية أن تتولج بسرعة أكبر وبلا أخطاء بالإجراءات الروتينية وأن تجمع وتغربل بفعالية أكبر المتراكم من المعلومات، فإن الإيقاع الذي ستتخذ به القرارات سيتسارع . إن الناظمة الآلية ترغم إرغاماً على اتخاذ القرارات بسرعة أكبر . وهـــذا يستوجب لا مركزة القرارات ، وإلا تراكمت الملفات في الادارة العامة متى ما طمعت هذه الأخيرة بأن تحتفظ لنفسها باحتكار القرارات . وعـــلى نقيض الهرم البيروقراطي حيث يأتي كل شيء مـــن فوق ، ينبغي هنا إزالة الصفة المركزية عن قرارات العمل اليومي والرقابة والتنظيم ، وبكلمة واحدة عن جميع القرارات التكتيكية حيث لا تحتفظ الادارة العامـــة لنفسها إلا بالقرارات الاستراتيجية .

وهذا يقتضي تغيّراً عميقاً في علاقات السلطة. فنظراً الى أن الظاهرتين كلتيهما — تزايد الترابط والتبعية المتبادلة وتسارع وتيرة القرارات — تتآزران وتتضامنان، فلا مفر من إزالة الصفة المركزية عنهما ومن تنظيم مشاركة أوسع نطاقاً، أي لا مفر من مكافحة النموذج البيروقراطي وبناه وطرائقه في سبيل المزيد من الفعالية.

وليست الناظمة الآلية محض عامل من عوامل لامركزة القرارات: فالقرارات في جملتها عبارة عن كل تترابط عناصره جميعاً. وعليه فإن اتخاذ القرارات يتطلب تداولاً وتنسيقاً. وبيت القصيد ههنا شيء يختلف كل الاختلاف عن تفويض السلطة: فعلى الرئيس أن يشرح أسباب اختياره، وعلى المقرر التابع أن يطلع رئيسه على نتائج القرارات التي يتخذها، وعلى الجوانب غير السوية التي يلاحظها، وعلى التغيرات التي يستشفها.

هذا الحوار هو بمثابة تصحيح ارتجاعي[1] للنظام.

أي أن النموذج التنظيمي الميكانيكي المميز للتصور البيروقراطي حيث يأتي كل قرار من الأعلى ويترجّع انعكاسه من منفِّذ الى منفَّذ، يحل محله نموذج سبراني يتطلب الحوار والتداول والتنسيق والمشاركة.

هذه التقنيات وهذه المقتضيات الجديدة تتنافى والنمط البيروقراطي في التسيير والحكم لأنها تتطلب:

— تدريباً إضافياً دائماً لمتابعة التطور العلمي والتقني، مع ما يترتب على ذلك من تبدلات في الملاكات وفي مفهوم «المِلاك» بالذات.

— مسؤوليات محددة بوضوح، لأن استعمال الناظمة الآلية لا يسمح بإلقاء تبعة الخطأ على منفذ من المنفذين.

— العمل التعاوني المتضافر ضد السلطان المطلق للرئيس.

---

[1] feed - back.

– الحوار والتداول والمشاركة، بل إن المعارضة بالذات تصبح ضرورة تقنية .

– القرار الذي يكف أكثر فأكثر عـن أن يكون تحكيمياً ليصبح أكثر فأكثر محركاً ومحرضاً .

* * *

هذا لا يعني البتة أن هذه التقنيات الجديدة وهذه المقتضيات الجديدة ستحررنا آلياً من ربقة البيروقراطية والثنائية .

فمشكلتنا المركزية هي على وجـه التحديد اقتراح المبادرات الضرورية حتى تأخذ إمكانيات أنسنة العلاقات البشرية طابعاً راهناً .

إن كل شيء يجب أن يعاد من جديد في معترك النضال ضد الثنائيات: تنظيمنا الاقتصادي والاجتماعي ، مؤسساتنا السياسية ، ثقافتنا . علينا أن نحدد علاقاتنا بالطبيعة ، بالعلم وبالتقنيات ، بالناس الآخرين وبالثقافات . علينا أن نصنع كل شيء من جديد ، بتناولنا المشكلات في الوضع الذي تركها عليه البشر الذين خرجوا لتوهم من عصر الحجر المصقول .

وليس هناك من فلسفة جاهزة لطرح المشكلة على هذا النطاق ، وليس هناك من مذهب أو حزب أو نموذج من مجتمعات قائمة .

والثورة لن تكون على القدر الضروري مـن السعة والشمول إلا اذا حلّت هاتين المشكلتين :

– اكتشاف **الغايات الجديدة** من خلال إعـادة النظر في الغائيات المتجسّمة منذ عصر النهضة .

– وضع نهاية **للثنائية** المميزة لجميع المجتمعات منذ نهـاية العصر الحجري الأخير وميلاد الحضارة .

* * *

سوف نبين أن التسيير الذاتي لا يمثل مرحلة تم تجاوزها من التطور الاقتصادي ، بل يمثل على النقيض مـن ذلك الشكل الوحيد لاشتراكية قادرة على تلبية المتطلبات الراهنة للتحول الناجم عن الناظمة الآلية والتأليل والتخطيط الديموقراطي .

وهذا الكتاب يسعى الى أن يثبت إمكانية هذه الاشتراكية التي تقوم على التسيير الذاتي والتي تطرح مشكلات أشد تعقيداً من ثورات الماضي ومن التحويلات المألوفة للسلطة .

وفي طليعة هذه المشكلات الصعوبة الجسيمة التالية : إن الاشتراكية والحريـة غير الممنوحتين « من الخارج » ، والمنتزعتين من قبل الشعب انتزاعاً ، تقتضيان أن يترافق تغيير البنى بتغيير للضمائر .

٢ً – تغيير للضمائر : لا « دين أفيون للشعب » ولا إلحاد وضعي :

إن تغيير البنى على النحو الذي عرضناه لا يرمي لا الى تحويل السلطة فحسب ولا الى تغيير نظام الملكية فحسب . وإنما يتطلع أولاً وأخيراً الى إرساء أسس اشتراكية تسييرية ذاتية ، أي اشتراكية تهدف الى وضع نهاية لجميع الثنائيات والى خلق الشروط التي تتيح لكل فرد أن يقرر بنفسه الغايات وأن يسيِّر المجتمع ذاتياً، بدلاً من أن يستلب سلطته ويقوضها . هذه المشاركة الشخصية لكل فرد تستوجب ضمناً وحكماً تغيير الضمائر : فمن المستحيل تحقيق التسيير الذاتي والجماهير راضية بأن تتلقى غاياتها « من الخارج » ، مستكينة الى ما تكابد من تحكم وتلاعب بها .

وتغيير الضمائر هذا ليس مقدمة لتغيير البنى ولا نتيجة آلية له .

فنحن لسنا بملزمين بأن نظل أسرى الإحراج الكاذب: غيِّروا الإنسان أولاً فتتغير البنى (إن عشرين قرناً من فشل الوعظ المسيحي قد برهنت

على عجز هذا المنهج) أو غيروا البنى فيولد آليـاً إنسان جديد (إن نصف قرن من التجارب التاريخية قد أكرهنا على الإقرار بأن إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وتحويل السلطة الى حزب شيوعي لا يكفيان لتحقيق ديموقراطية اشتراكية ولولادة انسان جديد وثقافة جديدة ومشروع جديد للحضارة) .

كان ماركس قد طرح طرحاً جدلياً لا ميكانيكياً هذه المشكلة في نقده لماديي القرن الثـامن عشر الفرنسيين : إن الظروف تصنع الانسان ولكن الانسان يصنع الظروف .

وكيما نتجاوز تلك الأوهام المتناظرة المتولدة عن روحانية عاجزة وعن مادية ميكانيكية ، يخلق بنا أن نعي ، من جهـة أولى ، أن الشروط الموضوعية ليست «معطيات» ميتافيزيقية هامدة وإنما هي من صنع الانسان أي مشاريع انسانية متحققة تاريخياً وقابلة بالتالي تاريخياً للتحويل والتجاوز، وأن الوعي،من جهة ثانية، ليس انعكاساً سلبياً وإنما هو فعل ومشروع . وبين هـذا المشروع الفاعل وتلك الشروط حركة ذهاب وإياب دائبة ، وحدة وتجانس ضروريان بين الغـايات المنشودة وبين الوسائل المستخدمة لبلوغها . إن عملاً «روحياً» خالصاً (يصادر على ثنائية الروح والجسد، الوعي والعالم، الانسان والله) لا يمكن أن يفضي الى تغيير العالم . ولكن على العكس من ذلك أيضاً، فإن تقنية ثورية خالصة لتغيير البنى لا يمكن أن تفضي الى أن يصبح كل انسان باني تاريخه .

إن مدرسة التسيير الذاتي لا يمكن إلا أن تكون جملة النضالات في سبيل التسيير الذاتي .

ذلكم هو حجر الزاوية في كل نظام تسييري ذاتي : التفاعل الدائم بين عمل المؤسسات وبين تربية الأفراد من خلال مشاركتهم الفعلية في هذا العمل .

إن الوحدة الجدلية بين تغيير البنى وتغيير الضمائر هـــي مبدأ التسيير الذاتي بالذات .

والمأثرة الكبرى لروسو في «العقد الاجتماعي» تكمن على وجه التحديد في طرحه لمشكلة وظيفة الديموقراطية التربوية ، الديموقراطية المفهومة على أنها نظام لمشاركة كل مواطن في اتخاذ القرار .

ولا يكتفي « المنظّرون » الراهنون لـ « الديموقراطية » بمكافحـــة ماركس بل يكافحون أيضاً روسو، عاملين بوجه خاص على تغيير مفهوم الديموقراطية حتى يجردوه من جوهره : المشاركة في اتخاذ القرار .

فمنذ كتاب شومبيتر (« الرأسمالية والاشتراكية والديموقراطية » الصادر عام ١٩٤٣) الذى اكتفى التلامذة جميعاً بنسخ موضوعاته وتكرارها ، ما عادت الديموقراطية تُعرَّف إلا بأنهـــا تقنية للحكم خاضعة ، كسائر التقنيات ، لمعيار الفعالية وحده .

وعليه لم تعد الأرستقراطية في أواسط قرننا العشرين هذا هي الخصم الرئيسي للديموقراطية كما هي الحـــال لدى روسو أو روبسبير ، بل بات هذا الخصم يتمثل على العكس في المشاركة الشعبية .

وتلامذة شومبيتر يصطنعون تعارضاً مطلقاً بين الديموقراطية والتنظيم : ففي رأيهم أن كلاً منهـما ينفي الآخر. بل إن ميكلز لا يحجم عن صياغة مـــا يسميه بـ « قانون الأوليغارشيات الحديدي » . فالأوليغارشية تُصوَّر ههنا ، كما في نظرية ماكس ويبر عن البيروقراطية ، على أنهـــا نتيجة ضرورية ، حتمية ، للتنظيم ولمعيار الفعالية .

وانطلاقاً من هذه الأفكار الثابتة يصاغ مفهوم « الديموقراطية » على منوال السوق الرأسمالية ، وتُنسب اليه الفضائل ذاتها : فمن الواجب أن يتمكن المواطن، نظير المستهلك، من الاختيار بين السياسات كما يختار هذا الأخير بين بضائع شتى .

وعليه فإن الديموقراطية تتواجد متى تواجد التنافس والتعارض وتعدد الأحزاب ، مثلما يتنافس المقاولون في السوق على عرض منتجاتهم .

على المواطن إذن أن يختـــار بين برامج جاهزة ، مسبقة الإعداد . و « مشاركته » لا تتعدى التصويت لنائب أو لقائد كل ثلاث أو أربـع سنوات مرة .

وهذا تصور سلبي ودفاعي عن الديموقراطية يخلط بينهـــا وبين النظام البرلماني : سلبي لأن الناخب لا يستطيـع أن يقول « لا » لممثله إلا في الانتخابات التالية ، ودفاعي لأن الحق الوحيد للناخب في هذه الحال هو رد الفعل لا الفعل .

إن « المشاركة » ترتد ، في هذا المنظور ، الى تقنية إقناع : فالمهم هو أن يساور الناخب الشعور بالمشاركة حتى يتقبل القرارات التي يتخذها حكامه بدونه .

واذا كان ماركس وروسو على حد سواء يلقيان اليوم هذه المعارضة العنيفة ، فهذا لأنهما لم يخلطا قط بين الديموقراطية والنظـــام التمثيلي ، وحددا الديموقراطية على العكس بصورة غير استلابية على أساس المشاركة الفعلية في اتخاذ القرار .

وأول ما يترتب على ذلك أن التعريف « الشكلي» للديموقراطية تعريف ناقص وغير مقبول (فليست الديموقراطية شكلاً من المساواة يتمثل في أن لكل امرىء بطاقة انتخابية ، كما أنها ليست شكلاً من الحرية يحق معه لكل فرد أن يستلب دورياً سلطاته) .

لقد أشار روسو أولاً ، ثم ماركس، الى أن بعض الشروط الاقتصادية ضرورية لتأسيس ديموقراطية . طـــالب روسو في « العقد الاجتماعي » (الكتاب الثاني ، الفصل الحادي عشر) بألا « يكون المواطن على قدر كبير من الثراء يمكنه من شراء مواطن آخر ، وبألا يكون على قدر كبير

من الفقر برغمه على بيع نفسه » . وقد ذهب به الفكر يومئذ الى ديموقراطية يمتلك فيها جميع الناس ملكية صغيرة على الأقل تضمن لهم الاستقلال . وفي عصر بات فيه هذا التصور طوبائياً بحكم التركز الرأسمالي وتبلتر ملايين البشر أوضح ماركس بالاستناد إلى المبدأ العيني نفسه ، المبدأ الذي ينص على أن المال يعطي الحرية لمن يملكه وينتزعها ممن لا يملكه ، اوضح أن تشريك ملكية وسائل الانتاج هو وحده القمين بالحيلولة دون تبعية من لا يملكها لمن يملكها .

وبدءاً من هنا تتاح الإمكانية لديموقراطية فعلية لاشكلية . فالديموقراطية لا تعود على هذا الأساس محض تقنية لتنظيم السلطة ، بل يمسي لها دور تربوي إذ يتمرن كل مواطن من مواطني القاعدة بواسطتها على فعل التقرير الاجتماعي . وقد سبق لتوكفيل أن أشار ، في معرض كلامه عن الديموقراطية الأصلية في أميركا ، إلى أن المشاركة المباشرة في المؤسسات المحلية هي مدرسة المواطن الفعال حقاً . وقد غدا هذا التصور عن السلطة المحلية ، في الشروط الحالية لمجتمعاتنا ، لا يقل طوباوية عن مثل روسو الأعلى في الممالك الصغير . ولكن المبدأ يظل صحيحاً ، ولا بد من أن يتحقق في شروط جديدة كل الجدة إذا كنا لا نريد أن نتخلى عما عده لينين ، بعد ماركس ، السمة المميزة الرئيسية للشيوعية : أعني أن تكون الامكانية متاحة لكل ربة بيت للمشاركة في حكم الدولة ، وأن يتعلم كل مواطن كيف يفكر ويتصرف كرجل دولة . وهذا خير تعريف للتسيير الذاتي .

إن تغيير الضمائر هذا لا يمكن أن يكون ثمرة الوعظ أو التعليم الخارجين عن الحياة : فالمرء لا يتعلم السباحة على مقاعد مدرسة أو في صفحات كتاب .

وإنما بمقدار ما تُرسى على مستوى كل وحدة قاعدية (في المشروع أو في المخبر أو في الجامعة أو في مكاتب الخدمات والأحياء أو في

التعاونيات الاستهلاكية أو في مراكز الثقافة الخ) أسس ديموقراطية مباشرة (أي ديموقراطية يشارك فيها كل فرد شخصياً في اتخاذ القرار دونما وساطة مندوب أو مفوض) ، تشرع الصلة الحية بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة في أن تنعقد وتتوطد .

بهذا النحو ، وبهذا النحو وحده ، يشرع بالتكون عضو في المجتمع فعال لا سالب ، تعظم حاجته إلى المزيد من الاعلام والتثقيف كلما كانت المشكلات المطالب بأن يبدي رأيه فيها أوسع وأرحب نطاقاً . وحتى عندما تصبح الديموقراطية المباشرة غير قابلة للتطبيق في المستويات العليا ، حتى في هذه الحال فإن عضو المجتمع لن يستلب سلطته بتفويضها الى مندوب يمثله بجماعه . ذلك أن هذا المندوب لن يمثله إلا في وظيفة محددة من وظائفه، بصفته منتفعاً بهذا المرفق أو ذاك من مرافق الخدمة العامة على سبيل المثال. وعلى هذا الأساس فإنه سيجد نفسه ملزماً في كل حالة من هذه الحالات بأن يستوعب الوظيفة الاجتماعية وبأن يبدي رأيه عينياً ، شخصياً ، في من وكله وفوضه .

ولا ريب في أن نظام التسيير الذاتي هـذا ، المتأصلة جذوره في الاشتراكية الديموقراطية على مستوى القاعدة ، الحائل دون أي تمثيل إلا تمثيل كل وظيفة بوظيفتها دونما استلاب إجمالي ، يفترض إعـادة تنظيم جذرية لبنى مختلف المؤسسات ، لأن إعادة التنظيم هذه هي التي تتيح لكل فرد تكويناً فعلياً . ولكن ليس صحيحاً أن في الامكان تحقيق الديموقراطية عن طريق إعـادة تنظيم المؤسسات فحسب ، من دون أن تخلق الشروط التي تمكن كل فرد من أن يلعب فيها دوراً محركاً ومن أن يعي في آن واحد استقلاله عن الآخرين وارتباطه بهم .

وسوف نحـدد عينياً ، في القسم الثاني من هذا الكتاب ، بعضاً من التدابير الفورية ، ثم الطويلة الأجل ، القمينة بأن تضع البشرية على هذا

الطريق . وهـذا النمط من التنظيم ليس ، على كل حال ، أشد تعقيداً من النظام الراهن .

ففي النظام الراهن بتعقيداته ومتاهاته التي لا حصر لها ، تمحي حدود مسؤوليات كل فرد وتضمحل الغائيات . وهذا الجهاز على درجة من الكتامة والثقل يخلق معها شعوراً بالعجز وشعوراً بدوار التخلي معاً ، ويخلق أيضاً العجز والتخلي الفعليين . فكل شيء يجري « في الأعلى » ، بعيداً غاية البعد ، حيث لا منفذ لي لا بالفكر ولا بالعمل .

وإنما ضد هذا الاستلاب الشامل ، ضد هذا الوحش الخرافي الأعمى ترتفع اليوم وتتصاعد مشاعر الغضب . وربيع ١٩٦٨ في باريس كـما في براغ قد أزاح النقاب عن هـذه الحقيقة بما رفعه من شعارات فصيحة الدلالة بتقاربها : شعارات تسيير ذاتي حقيقي ضد المشاركة المزعومـة الموهومة .

ليس تغيير الضمائر إذن مجرد أمنية ورعة : فهو قد شرع يتحقق من الآن تحت سمعنا وبصرنا ، حتى في المؤسسات التي للماضي اليد الطولى في تنظيم بناها ، أعني الكنائس والأحزاب .

لنحاول أن نحلل تبدل الضمائر هذا لدى المسيحيين ولدى الماركسيين .

إن المسيحية والماركسية على حد سواء قد عجزتا حتى الآن عن الوفاء بوعودهما . فالمسيحية التي كانت تعلن عن وجود متعال لنظام مراد من الله وتدعو بني الإنسان إلى الاعتراف بهذا النظام وإلى القبول به ، كانت تجرد الانسان من مسؤولية تاريخه ومن مسؤولية خلقه وإبداعه . والماركسية لا تستطيع هي الأخرى ، ما دامت مشوبة بالمادية الميكانيكية وبالوضعية ، أن تتيح للانسان إمكانية الانسلاخ عن قدره ليصبح مبدع تاريخه وخالقه .

والامكانيات الجديدة تولد اليوم من أزمة مزدوجة — ايجابية البشائر — تعاني منها المسيحية والماركسية على حد سواء .

إن ما فرض على المسيحيين أن يعيدوا التفكير في إيمانهم ، وما فرض على الماركسيين أن يعيدوا التفكير في راسخ معتقداتهم ، وما فرض على هؤلاء وأولئك أن يميزوا في مواقفهم ما هو أساسي وما هو محض شكل ثقافي أو تأسيسي تواجد عبر التاريخ ، وما فرض على هؤلاء وأولئك أن يدققوا النظر اليوم في الشروط النوعية لانتمائهم الى العالم ، يتمثل قبل كل شيء في تأثير التبدلات الكبرى التي يحياها عصرنا .

إن التحول المشار اليه في شروط الحياة قد طالب الأحياء بالمثول للاستجواب . أرغمهم على إعادة النظر في ما كانوا يحسبونه مبادىء وما كان في حقيقته محض تقاليد وموروثات ، وعلى اتخاذ مبادرات كانت تسمى في الماضي هرطقات وهي في واقعها إبداعات مذهبية .

إن ثلاث وقائع جلى قد اقتضت تجديداً عميقاً وخلقت شروط هذا التجديد .

– نهاية الاستعمار .
– الانقلاب العلمي والتقني الكبير .
– قيام الاشتراكية وانحرافاتها .

لقد وجد الغرب نفسه مكرهاً منذ نحو عشرين عاماً ، منذ الثورة الصينية ، منذ انتزاع شعوب آسيا وإفريقيا لاستقلالها السياسي ، منذ انطلاقة حركة التحرر القومي والاجتماعي في أميركا اللاتينية ، وجد نفسه مكرهاً على أن يتخلى رويداً رويداً عن الوهم الذي كان يصور له أنه المركز الوحيد للمبادهة التاريخية وأنه المبدع الوحيد للقيم .

وحتى إذا كان الماضي ما يزال يشن بشراسة معاركه الرجعية في شكل حروب استعمارية ، من حرب أنغولا إلى حرب فيتنام ، وفي شكل استعمار جديد ومبادلات لامتساوية مع العالم الثالث على نطاق القارات الثلاث ، فثمة حقيقة عنيدة تفرض نفسها بقوة متعاظمة وهي أن مشكلة التنمية

ومساعدة التنمية ليست محض مشكلة اقتصادية . فحتى لو تضاعف معدل المساعدة مرتين أو ثلاث مرات لما ونت الهوة بين الشمال والجنوب تتسع وتتعاظم .

فالخطأ الأساسي هو الاعتقاد بأن الحضارة الغربية ، كما تطورت منذ العهد الأغريقي الكلاسيكي ومنـــذ عصر النهضة ، هي النموذج الأوحد للتطور .

فانطلاقاً من هذه المسلمة تقدم « المساعدة » في أحسن الحالات لبلدان العالم الثالث كي تتخطى بدورها مراحل ذلك التطور المنزل منزلة التطور النموذجي .

وإذ تُقدم «المساعدة» لهذه البلدان كي تنجز في نهايات القرن العشرين « الثورة الصناعية » التي أنجزتها أوروبا في أوائل القرن التاسع عشر، في الوقت الذي يتيـح لنا فيه الانقلاب العلمي والتقني الراهن تسريعاً مدوخاً لتطورنا الذاتي، فإن الهوة بين العالمين لا تني تتعمق كما لاحظ البابا بولس السادس في رسالته البابوية « التقدم الشعبي » .

إن إعادة النظر الجذرية في هذه المشكلة تقتضي أن **يتقدم ما هو ثقافي على ما هو اقتصادي** . أي أن تُنظَّم الوسائل تبعاً لتأمل نقدي جوهري في الغايات .

إن أساساً جديداً لعلاقاتنا بالعـــالم الثالث وإعادة توجيه جذرية لتصور « المساعدة » يقتضيان أن يوضع حد للأوهـــام بصدد الطابـع الاستثنائي لـ « الغرب » الذي بات اليوم مجرد إقليم بين أقاليم العالم .

ولا يجوز أن يحل محل الاستعمار القديم ، النافي والمدمر لكل ثقـــافة لا غربية ، نزعة أبوية ثقافية مميتة بالنسبة للعالم الثالث ومفقرة بالنسبة الى ثقافاتنا نحن بالذات .

وإنما بمقدار مـــا نتقبل بلا تحفظ فكرة وجود معايير أخرى للتطور

غير المعيار الاقتصادي الغربي القائل بالنمو للنمو ، وبمقدار مـا نتقبل بلا تحفظ فكرة أن التطور مظهر مـن مظاهر خلق الانسان المتواصل للإنسان في جميع أبعاده بدءاً من النمو الاقتصادي الى تصور معنى الحياة وقيمها وغاياتها ، وفكرة أن تلك المعابير يجب أن تكون داخلية بالنسبة الى كل حضارة لا مفروضة ومعممة من قبل حضارة بعينها ، بمقدار ما نتقبل بلا تحفظ هذه الفكرات تكف مساعدة التطور عن أن تكون وحيدة الاتجـاه وتتأسس على **حوار حقيقي بين الحضارات** وتصبح حسب تعبير شاعر زنجي كبير « الملتقى الكوني للأخذ والعطاء » .

وهذا التحول سيتعمق بالتوازي مع تسارع « غروب الآلهة » أي مع تسارع أفول ماردَي العالم الغربي: الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي .

إن طموح الولايات المتحدة الى الهيمنة العالمية ، الذي أمكن لـه أن يستمر ما يناهز الثلاثين عاماً ، قد انكفأ على نفسه مقهوراً بصورة نهائية حين كرست « قرارات » صيف ١٩٧١ - التي لم تكن في الواقع إلا نكوصاً إجبارياً - فشل وكذب الدفاع المزعوم عن « العالم الحر» (هذا الدفاع الذي يجد أشأم مثال له في حرب فيتنام) : فقد وجدت الولايات المتحدة نفسها مكرهة على طلب التفاوض مع الصين وعلى التخلي عـن ملكوت الدولار كقاعدة عالمية للنقد .

كذلك فإن طموح الزعماء السوفييت الى أن يلعبوا دوراً قياديـاً في « المعسكر الاشتراكي » والى تكوين نموذج أوحد للاشتراكية قد مُني بالفشل الذريع حين اضطروا الى استخـدام الدبابات لفرض نموذجهم بعد أن بات من المستحيل عليهم أن يعتمدوا على إشعاعهم الثوري أو على قدرتهم على تجاوز الرأسمالية اقتصاديـاً في مباراة سلمية أو على حظوتهم الايديولوجية في البلدان الاشتراكية .

وهنـاك اليوم قوتان قادرتان على أن يكون لهما وزن عالمي وعلى أن

تفتحا آفاقاً جديدة للمستقبل : اليابان والصين . بيد أن سياسة الحكام اليابانيين في الخضوع والاستسلام للولايات المتحدة تقود الى الافلاس . ولا يمكن لغير المعارضة أن تغيّر السياسة اليابانية . فهل سيكون في مقدورها أن « تترجم الى اليابانية » مثال ماوتسي تونغ وأن توجه اليابان نحو تقارب عميق مع الصين؟ لو أمكن ذلك لأشرف عصرنا على انعطاف هائل : فالدينامية الاقتصادية اليابانية اذا ما تضافرت مع الثورة الصينية التي تمثل ، بالرغم من اختلاجاتها المفاجئة، البديل الشامل الوحيد لأزمتنا الحضارية الراهنة، ستقود في نهاية القرن الى ازدهار سياسي وثقافي لا سابق له في التاريخ للمنظومة الصينية ـ اليابانية ومن ثم لـ «العالم الثالث» في آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية .

وعلى كل فإن « أفول الغرب » هذا لا يعني البتة « خطراً أصفر » خرافياً ، بل يعني على العكس بداية عصر حضاري جديد ، مشروعاً جديداً للحضارة يحل محل النموذج الغربي المولود مع عصر النهضة والرأسمالية والاستعمار والمسفر اليوم عن إفلاسه وعجزه عن ضمان التطور الانساني للإنسان .

وحتى اذا كان هذا المنظور ، الذي ينبغي من الآن أن نحدد موقعنا منه ، وحتى اذا كان مطلب « الحوار بين الحضارات » الحاسم بالنسبة الى المستقبل، لا يلقيان بعد الفهم الكافي، ولا يُعاشان بعد بكل نتائجهما، فإنهما يشكلان مع ذلك قوة موضوعية كبرى في ميلاد تاريخنا القريب ، قوة تفعل فعلها من الآن في صمت وثبات في وعي أصحى المسيحيين والماركسيين فكراً وتحدث فيهم ، بلا علم منهم أحياناً ، تبدلاً كبيراً على صعيد الوعي .

وقد أدى هذا الوعي لدى الكثيرين من المسيحيين، على إبهامه أحياناً ، الى إعادة النظر :

– في طريقتهم في التفكير بعلاقتهم بالعالم وفي معاشهم لها .
– في طريقتهم في التفكير بإيمانهم وفي معاشهم له .

وأن يكون مجمع الفاتيكان الثاني قد أنشأ لجنة خاصة للعلاقات مع الأديان غير المسيحية، وأن يكون مجمع الكنائس المسكوني قد انفتح بروح جديدة على ديانات آسيا وإفريقيا ، وأن تكون أميركا اللاتينية قد باتت تتمتع بوزن متعاظم ، فهذه كلها مؤشرات على حركة عميقة آخذة بالتصاعد .

وتتسم هذه الحركة بادىء ذي بدء بالاعتراف بقيمة التعدد . فقد شرعت الكنيسة الكاثوليكية – وهذه لحظة عظيمة في تاريخها – تفصل ، منذ مجمع الفاتيكان الثاني بوجه خاص ، مطالبتها الأساسية بالشمولية والكونية عن الأشكال التي أضفاها موروث تاريخي مديد على ذلك المطلب: موروث الأمبراطورية الرومانية في طموحها الى السيطرة الكونية ، موروث عصر النهضة في طموحه الى محورة العالم على اوروبا(وهذا ما قاد الكنيسة الى أن تتساءل يوماً عما اذا كان للهنود روح !) ، وموروث الاستعمار الذي شوّه فكرة « الرسالة » بالذات .

إن التوكيد العلني بأن الكنيسة لا تطمح الى غزو العالم والى إخضاعه لها بل تعمل على العكس في خدمته وفي حوار دائم معه لهو بمثابة بداية لذلك الانعطاف الكبير والضروري .

ولقد كانت هذه المواجهة عامل تعميق جديد للمسيحية بدلاً من أن تكون عامل إضعاف لها : ففي مواجهة ثقافات أخرى وديانات أخرى بات يُنظر اليها على أنها مصادر لقيم حقيقية لا على أنها هرطقات أو ضلالات بشرية ، اندفع العديد من المسيحيين ومن كبار اللاهوتيين نحو **التساؤل حول خصوصية ايمانهم .**

فالمسيحية بوصفها ديانة ، أي بحكم ارتباط الإيمان بحضارة وبمؤسسات

وبأعراف متحددة تاريخياً ، تندرج في « القانون العام » للديانات : فهي تخضع نظير سائر الأديان الأخرى لقوانين الاستلاب .

ولكن بصرف النظر عن هذه التبعيات ، عن هذه النسبية ، عن هذه الاستلابات ، ما السمة النوعية للإيمان المسيحي من حيث أنه شعور بالوجود ، أي من حيث أنه طريقة معينة في انتماء الانسان الى سائر الكائنات وفي تواجده بينها وتأثيره عليها ؟

لا مراء في أن هذا الايمان يترجم بالضرورة ، في كل عصر ، في لغة ايديولوجيا محددة ، ولكنه لا يختزل اليها على اعتبار أن الايمان ليس ايديولوجيا بل طريقة للوجود في العالم .

وإنها لأمارة من أمارات العصر أن يكون فيلسوف مسيحي هو بول ريكور قد أمكن له أن يطرح هذا السؤال في مواجهة نظام يتصور الله على أنه جواب على حاجات معينة للإنسان (حاجات مرتبطة تاريخياً بهذه البنية الاجتماعية أو تلك وبهذه الثقافة أو تلك) : هل الدين استلاب للإيمان ؟

وبذلك تكون مشكلة طبيعة الإيمان وحقيقته قد طرحت على نحو جديد .

ومن وجهة النظر هذه،فإن التوازي مع تطور الماركسية الحديث لا بد أن يلفت الانتباه .

فالمشكلة الأولى المطروحة بالنسبة الى الماركسية أيضاً كانت مشكلة **التعدد** . وعلى وجه التحديد **تعدد نماذج الاشتراكية** .

فأن تكون الاشتراكية منذ أن أرست لأول مرة جذورها بقوة وعلى نحو مستقل ذاتياً في قطر غير أوروبي هو الصين قد قلبت الأسلوب « الارثوذكسي» في الوصول الى السلطة ، وذلك بالاستناد في المقام الأول لا الى الطبقة العاملة والمراكز العمالية بل الى مؤخرة البلاد الفلاحية لتطويق

المدن في مرحلة تالية ، وأن يكون الحزب الشيوعي الصيني قد اختار فور وصوله الى السلطة شكلاً خاصاً للتطور لا يندرج بصورة من الصور في المخطط الكلاسيكي ، وأن يقدم اليوم بديلاً شاملاً عن نمط الحياة الرأسمالي بوضعه المسلّمات الحضارية الأساسية لهذا النمط في قفص الاتهام ، وأن يكون هذا الشكل الجديد من الاشتراكية أخيراً قد أفضى الى الانشقاق ، فإن هذا كله قد طرح على الماركسيين مشكلة نظرية وعملية بالغة الأهمية والشمول بحيث وجدوا أنفسهم منقادين ، هم أيضاً ، الى تمييز ما هو أساسي وجوهري في مذهبهم عما هو محض نتيجة لشروط تطوره التاريخية .

إن مصاعب غرس الماركسية « الاورثوذكسية » في إفريقيا السوداء وفي العالم الاسلامي ، وتراجعها في امبركا اللاتينية ، قادت الماركسيين الى التساؤل عما اذا كان هناك نموذج أوحد للثورة الاشتراكية ونموذج أوحد للإشتراكية على النحو الذي تم إنشاؤهما به انطلاقاً من التقاليد الغربية وحدها : الفلسفة الألمانية مع هيغل ، الاقتصاد السياسي الانكليزي مع ريكاردو ، الاشتراكية الفرنسية مع سان سيمون أو فورييه . ولم يكن هناك مناص من إعادة النظر في هذا المخطط الثقافي التبسطي لكي تنطرح بصورة جذرية مشكلة تأصيل الماركسية في بنى كل شعب وثقافاته : سواء كان المقصود الثقافات الصينية أو الاسلامية الرفيعة ، أم التصورات الافريقية للعالم والحياة ، أم المجموعات الثقافية والدينية في امبركا اللاتينية .

وهكذا فإن إصبع الاتهام لم توجه إلى التأويلات الدوغمائية للجدل التاريخي فحسب، ولا الى التأويلات الوضعية النزعة لجدل الطبيعة فحسب، ولا الى الانحرافات البيروقراطية والاستبدادية للماركسية فحسب ، بل طرحت أيضاً المشكلة الأساسية : ما الشيء الجوهري في الماركسية

بصرف النظر عن الأشكال التأسيسية أو الثقافية التي امكن لها أن تتلبسها عبر تاريخها ؟

• • •

إن التحول الكبير الثاني الذي لعب دوراً رئيسياً في تغير الوعي لدى المسيحيين والماركسيين هو تحول العلوم والتقنيات .

فقد صدر لدى المسيحيين حكم نهائي بإدانة التصور الذي كان يرى في الله « إله الثقوب » المكلف بسد الثغرات المؤقتة في العلم أو التقنية بواسطة فرضيات ميتافيزيقية . وإنــه لما له دلالته أن المحاولات المسيحية لتحقيق هذا التجاوز بلا تحفظ لم تأخــذ طريقها إلى الاشتهار إلا في الخمسينات بالرغم من أن التفكير فيها سابق على ذلك بسنوات عديدة :

– محاولة الأب تيار دي شاردان التي محضت العلم مطلق الثقة .

– محاولة الراعي الأب بونهوفر المستوحـــاة هي الأخرى من تفاؤل رجولي والباحثة عن الله لا عند تخوم الإنسان أو في إخفاقاته ، بل على العكس في صميم الإنسان ، في مجهوده الخلاق وامتلائه .

فالوصول إلى الله في نظر الاثنين كليهما لا يكون بأن ندير ظهرنـــا للعالم ، بل على العكس بأن نأخذ على عاتقنا ملء مسؤوليته .

وقد سجل مجمع الفاتيكان الثاني ، كما يسجل المرجاف الهزات الأرضية ، صعود الانسان هذا ، فأقرّ بـ « الاستقلال الذاتي للقيم الدنيوية » ، قيم المعرفة وقيم العمل على حد سواء .

وقد كان تأثر الماركسيين بالانقلاب العلمي والتقني أكثر مباشرة لأن الماركسية بالذات ولدت في الشروط التاريخية للثورة الصناعية الأولى التي وسمتها بعميق ميسمها .

إن ماركس لم يحدد قط الاشتراكية بدءاً من « مخطوطات ١٨٤٤ »

إلى « الرأسمال » وحتى نهاية حياته من وجهة النظر الاقتصادية وحدها ، بل حددها دوماً من وجهة نظر الإنسان الشامل .

وليس الغرض الوحيد للاشتراكية ، في فكر ماركس ، أن تجعل الانسان فاعلاً حقيقياً للحياة الاقتصادية . فاقتصاد الاشتراكية ليس في نظره سوى وسيلة لتحرير الانسان في ممارسته لمجمل نشاطاته : العلمية والفنية والروحية .

إن الاستلاب لا يرتد إلى محض مظاهره الاقتصادية .

وإذا صح أن الاستلاب الاقتصادي استلاب شامل ، فأنى لانسان مستلب أن يكافح الاستلاب ؟

لقد أوضح ماركس في « الرأسمال » كيف تفضي الرأسمالية على الصعيد الاقتصادي إلى ما يسميه ، بلغة الفلسفة الألمانية ، بـ « قلب للعلاقات بين الذات والموضوع » . فعاقبة الرأسمالية على الصعيد الاقتصادي إلحاق الذات بالموضوع ، إلحاق الانسان بالبضاعة والمال والآلة .

ورسالة الاشتراكية أن تحقق القلب المعاكس : إعطاء الأولوية للذات . وهي لن تفلح في ذلك إلا إذا كافحت الاستلاب الاقتصادي البالغ الأهمية خارج نطاق دائرة الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية بشنها معركة سياسية ومعركة نظرية .

أي باستنادها من جهة أولى الى الاستقلال النسبي للبنى الفوقية ، ولا سيما إلى السياسة ، ومن الجهة الثانية إلى الفكر العلمي الذي يفلت إلى حد كبير من إسار حتمية البنى .

أما تعريف الماركسية بأنها « حتمية اقتصادية » فيسلبها تلاحمها الداخلي ويقضي عليها بالمصادرة على المطلوب[1] أو بالتناقض .

---

١ المصادرة على المطلوب او القياس الدائر : افتراض ما يطلب إثباته . « المترجم »

ولهذا كافح لينين بصلابة وقوة بالغتين ذلك التأويل الميكانيكي النزعة باسم « الاقتصادية » .

بيد أن لينين جنح أحياناً (ولا سيما في المراحل الأولى من فكره بين ١٩٠٢ و ١٩٠٤ في « ما العمل ؟ ») ، وهو منصرف إلى التنظير انطلاقاً من التجربة التاريخية لروسيا القياصرة المتأخرة ، جنح أحياناً إلى تشديد اللهجة من جانب واحد على الموضوعة المقتبسة عن كاوتسكي والقائلة بأن الوعي الاشتراكي يجب أن يُحمل إلى الطبقة العاملة « من الخارج » . وقد جرى فيما بعد تأويل هذه الأطروحة تأويلاً دوغمائياً دونما تحليل — كما تنص الماركسية — للشروط التاريخية التي ولدت فيها ، فأُنزلت منزلة الصحة المطلقة في كل مكان وزمان ، واستغلت في تبرير البنى الاستبدادية للحزب والدولة وفي تبرير بناء الاشتراكية **من أجل** الشعب لا **من قبل** الشعب .

إن الانقلاب العلمي والتقني الكبير في عصرنا قد أتاح الامكانية لوعي التحول التاريخي الذي طرأ على الطبقة العاملة في بنيتها وطبيعتها وثقافتها ، ولوعي طبيعة « الكتلة التاريخية » الجديدة التي تشكلت حولها ، هذه الكتلة التي ولَّدت فيها « من الداخل » الشروطُ الجديدة للعمل الاجتماعي (المتضمن قسماً متعاظماً باستمرار من العمل الفكري) حوافزَ جديدة وعفوية جديدة قابلة لأن تلتقي بكل انسجام مع الحوافز السياسية والنظرية المولودة فعلاً « خارج » الاقتصاد وإن بالترابط معه جدلياً .

هنا على وجه التحديد يكمن الجذر العميق لتحول شامل في الماركسية : في نظريتها الاقتصادية ، وبوجه خاص في دوغمائيات « قيمة العمل » التي سبق لماركس ، كما رأينا ، أن حذر منها في « المساهمة في نقد الاقتصاد السياسي » ، وفي نظريتها السياسية سواء فيما يتعلق ببنى الحزب والدولة ومهامها أم فيما يتعلق بتصور الثقافة بالذات .

* * *

إن المجموعة الثالثة من الظاهرات التاريخية التي كان لها كبير الأثر على الوعي المسيحي وعلى الوعي الماركسي تتمثل في قيام الاشتراكية وما لحق بها من تشويهات وانحرافات .

لقد قوبلت ثورة اوكتوبر الاشتراكية بالترحـــاب العظيم لا من قبل الطبقة العاملة في العالم قاطبة فحسب ، بل أيضاً من قبل الأدمغة الكبيرة في العالم ، فوصفها أناتول فرانس ولانجفان بأنهـــا « بداية الأمل » ، مكررين موقف غوته وكانط وهيغل من ثورة ١٧٨٩ . وقـــد كفت الاشتراكية عن أن تكون حلماً من أجمل أحلام البشر لتصبح حقيقة واقعة ولتقدم بديلاً عينياً عن عالم الرأسمالية والحرب .

وقد تعاظم هذا الاشعاع بعـــد الدور الذي لعبه الاتحاد السوفياتي في تحرير أوروبا من الكابوس الهتلري .

وكان من نتائج ذلك أن انتبه العديد من المسيحيين لضرورة فك الحلف الذي ظل قائماً فعلاً وحقـــاً لحقبة طويلة من الزمن بين كنائسهم وبين الطبقات الحاكمة والفوضى المستتبة والنزعة الاجتماعية المحافظة والثورة المضادة.

بل إن العديدين منهم أدركوا على نحو أعمق أيضاً ، إزاء مـــا أثبتته الماركسية من نجع وفعالية في التغلب على التخلف وفي رفع بعض الأقطار المتأخرة مثل روسيا القياصرة أو صين أرباب الحرب الى المرتبة الأولى بين الأمم في زمن قياسي ، أدركوا ضرورة التمييز بين ميتافيزيقا ملحدة وبين تقنية فعالة اجتماعياً في الصراع ضد البؤس .

وقد قادهم استمرار إخفاقات المسيحية اجتماعياً وعجزها عن النفاذ الى الطبقة العاملة الى تصور إمكانية لدمج المنجزات التاريخية للماركسية في منظور إيمانهم .

وكـــان من نتيجة ذلك أن اتضح للعيان أن ثمة ضرورة لمجهود

دائم في سبيل دمج الأبعاد التاريخية والاجتماعية والنضالية بالايمان وفي سبيل تغيير سياسة الكنيسة تغييراً جذرياً .

وقد جاءت مآسي الحركة الشيوعية والانحرافات التي طرأت على مذهبها وممارستها على حد سواء لكي تدفع بالمسيحيين الى عتبة تحول جديد .

فلئن كان بين المسيحيين من بادر ، على عجلة من أمره ، ليقيم صلة تضامن بين إيمانه وبين شكل بالٍ تاريخياً من الاشتراكية (مثلما أقيمت مثل هذه الصلة في الماضي مع ملكية « الحق الالهي » أو الفاشية الاكليريكية أو « الديموقراطية المسيحية ») ، فقد تنبه اليوم إلى ضرورة تصور العلاقات بين الكنيسة والسياسة على نحو أقل تبسيطاً وسذاجة .

ويذهب بعضهم اليوم إلى أن الكنيسة لم تعد مطالبة بأن تنشىء مذاهب اجتماعية تماماً كما أنها غير مطالبة بإنشاء طب أو علم فلك خاص .

ومقدرتها على الانفصال عن كل نظام قائم مرهونة على هذا الأساس بهذا الثمن : ألا تربط نفسها بنظام مؤقت . فرسالتها من طبيعة أخرى .

وتصور علاقات جديدة مع العالم لا يضع ضرورة الالتزام مثار شك على أن يكون هذا الالتزام التزام المسيحيين لا التزام الكنيسة كمؤسسة .

أما الماركسيون فقد كان لانتصار ثورة أوكتوبر وحظوتها وللدور الحاسم الذي لعبه الاتحاد السوفياتي في الحرب ضد الهتلرية وقع متناقض عليهم .

فقد خلطوا أولاً ، بسبب تلك الانتصارات ، مفهومي الثورة والاشتراكية بالثورة والاشتراكية الروسيتين . وكان هذا الخلط بمثابة تضييق لذينك المفهومين ، إذ انعدم التمييز بين ما له قيمة شمولية في هذه الثورة وبين ما هو روسي محض ، بين ما ينبع من المبادىء وبين ما ينجم عن التاريخ .

وطوال أكثر من خمسين عاماً قام شيوعيو العالم قاطبة بتنظير المفاهيم استناداً إلى هذا النموذج الممكن كما لو أنه كوني وضروري .

وكان لا بد من انتظار ظهور النتائج المشؤومة لهذا الانحراف،ولا سيما بعد غزو تشيكوسلوفاكيا ، حتى يطرح الشيوعيون بأعداد متزايدة مشكلة تعدد النماذج ، ويعودوا بالتالي إلى ما هو أساسي في الماركسية بصرف النظر عن منجزاتها التاريخية وانحرافاتها معاً : لا الماركسية بوصفها جدولاً بالقوانين الاقتصادية وبالمبادىء الفلسفية كما تنص تعاليم ستالين ، بل الماركسية بوصفها منهاجية للمبادرة التاريخية تتيح لبني الانسان أن يكتشفوا ويحققوا ، انطلاقاً من التناقضات الخاصة بكل عصر وبكل قطر ، المستقبل الممكن القادر على تجاوزها .

* * *

إنما من خلال أزمة المسيحية والماركسية المزدوجة هذه ، ومن خلال هذا الاعتراف المتبادل بتناقضات تاريخها الماضي وتصادماته ، يمكن أن يولد لقاء جديد ووعي لضرورة تكامل مستقبليهما .

والوعي الصاحي الناجم عن المجهود المشترك لمواجهة تحولات عصرنا هو وحده الذي يتيح إمكانية تجاوز الاحراجات الزائفة الموروثة عن الماضي بين دين « أفيون للشعب » وبين إلحاد علموي ووضعي النزعة .

* * *

قال بوروجوف كبير كهنة بطركية موسكو في مجمع الكنائس المسكوني في عام ١٩٦٦ : « إن المسيحية ثورية بطبيعتها ... لكن الكنائس التاريخية لم تكن قط الى جانب الثورة » .

ولقد سبق أن أتينا بذكر ذلك[1] . فالدين « أفيون » في كل مرة يؤكد فيها أن الحياة الأبدية ، فيما وراء التاريخ وفيما وراء هذه الحياة الدنيا ، هي الأساسية فيحط بذلك من قيمة مشكلات هذه الحياة الدنيا

---

١ راجع كتابنا « استعادة الأمل » ، ص ١١٢ – ١١٧ .

ومن قيمة معارك هذا التاريخ . والدين أفيون في كل مرة يجري فيها تصور العلاقة بين الانسان والله على نحو لا ينادي معه الانسانُ اللهَ ولا يلاقيه إلا في « التخوم » لا « في المركز » كما كتب بونهوفر ليعوض عن جوانب الضعف والفشل في فكره وعمله . الدين أفيون حين يتلبس شكل ايديولوجيا ، شكل ميتافيزياء ، لا شكل فعل وقرار وطريقة خلاقة للحياة . وبكلمة واحدة ، الدين أفيون في كل مرة يكرس فيها الثنائيات السياسية والاجتماعية إذ يقدم عن العالم تصوراً ثنائياً هو الآخر .

ولقد نشب الخلاف منذ أيام المسيحية الاولى بين أولئك الذين كانوا يكتفون بإعداد النفوس لمجيء مملكة الرب عن طريق التوبة وبين أولئك الذين كانوا يريدون إعداد العدة لمجيء هذه المملكة عن طريق تغيير العالم.

ومنذ أن دمجت المسيحية بها ، مع القديس أوغسطينوس ، موروث الفكر الاغريقي الثنائي ، وقبلت ، مع الأمبراطور قسطنطين ، الموروث الروماني فصارت دين دولة ، رأى الكثيرون في الكنيسة تجسيداً مسبقاً لمملكة الرب ، وفي الأنظمة السياسية والاجتماعية التي تكرسها الكنيسة صورة عن النظام المراد من الرب . هذا الموروث المزدوج من ثنائية الفلسفة الإغريقية والتنظيم الروماني هو حجر الزاوية في نزعة الكنيسة المحافظة .

بيد أن هناك تراثاً آخر ، أتهم في غالب الأحيان بالهرطقة واستطاع على الدوام الصمود والاستمرار ، على قلة أنصاره ، شاهداً على أن « المفاهيم الأساسية للثورة هي مفاهيم توراتية » كما كتب الأب كومبلان[1]. فحين يقدم لنا سِفْر الخروج المثال الأول على نزع الصفة القدسية عن السلطة بدعوته إلى العصيان المدني ضد فرعون ، وحين يعلمنا أنبياء « العهد القديم » ضرورة الانسلاخ عن النظام القائم والابتعاد عن الاستلابات كافة

---

١ جوزيف كومبلان : « لاهوت الثورة » ص ٢١٦ .

بتحريمهم عبادة الأصنام أو المؤسسات التي يخلقها الإنسان ، وحين يعلن القديس يوحنا في رؤياه في « العهد الجديد » : « هأنذا أصنع أشيـــاء جديدة تماماً » وينوه بأن الايمان هو فعل المشاركة في تغيير العالم ، فإن لنا في هذا كله تذكرة بأن العالم ليس واقعاً جاهز الصنع وإنما خلق متصل ، وبأنه على كواهلنا تقع مسؤولية العمل والنضال في سبيل ذلك التغيير وهذا الخلق ، وبأن الإنسان ليس له طبيعة واحدة ثابتة لا تحول وإنما له تاريخ مؤلف من قرارات ومن خلق لممكنات متجددة أبداً ومن تصادمات مع المستحيل .

هـــذا التراث يجد رافداً له في الرؤى التنبؤية للأب يواكيم دي فلور الذي كان يرى ، في القرن الثاني عشر ، أن « الروح القدس » هـــو القدرة الخالقة لعصر جديد في التاريخ وفي الكنيسة وفي العالم . وقد كان لـ « لاهوت التاريخ » الأول هذا تأثير عميق عـــلى النقد الجذري الذي أخذه الفرنسيسكانيون الأوائل على عاتقهم ، وعلى جميع حركات الإصلاح الديني والثورة الاجتماعية حتى القرن السادس عشر (ونخص بالذكر حركة يان هوس[1]) . وحتى في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر سيلقى من يسلتهمه ويستوحيه في شخص فيخته وهيغل .

هذا التراث يجد رافداً آخر له في توماس مونذر ، هذا اللاهوتي الأول للثورة الذي نظم في القرن السادس عشر انتفاضة الفلاحين المسلحة تمهيداً لقيام مملكة الرب . كان يقول : « إن الإيمان في مبدئه الأول يهب لنا أن نصنع أشياء مستحيلة » . وكان إنجلز يرى فيـــه واحداً من أولئك الرجال « الذين يمكن تشبيههم بخيرة الثوريين » . وأضاف يقول إنـــه

---

[1] مصلح ديني تشيكي (١٣٦٩ – ١٥١٤) ، كان من اتباع اللاهوتي الانكليزي ويكلف ، أدين بالهرطقة وأحرق حياً . « المعرب »

« تجاوز العلاقات الاجتماعية والسياسية القائمة بقدر ما تجاوز لاهوته تصورات العصر الدينية » . وكانت مملكة الرب التي ينبغي إعداد العـــدة لقيامها بالكفاح ، كانت في نظر مونذر مجتمعاً بلا أقنان ولا سادة ، وبلا ملكية خاصة ولا سطوة دولة أو كنيسة تفرض نفسها من الخارج سلطةً متعالية على الضمائر . وقد أقر له ماركس فيما بعد بأن مشروعه الثوري كان أكثر المشاريع الثورية التي عرفها العالم تقدماً حتى أواسط القرن التاسع عشر .

وما يميز هذا التراث ويجعل منه مصدراً للالهام الثوري تصوره عـــن العالم : فالعالم في سبيله دوماً الى الولادة ، وتصوره عن الإنسان وإيمانه : فكل فرد منا خالق شريك ومسؤول عن النصر أو الهزيمة ، وتصوره عن علاقات الإنسان والعالم : فالأمل المسيحي ليس منفذاً للهرب يسمو ببني آدم فوق « وادي الدموع » . **إن إيماناً كهذا الإيمان ليس أفيوناً بـــل خميرة لتحول العالم. وكل ضربة تسدد إلى مثل هذا الإيمان إنما هي ضربة مسددة الى الثورة .**

وحين نؤكد أن التبدل الطاريء عـــلى مشكلات عصرنا يتسم في آن واحد بسمات ثورة تغير البنى وبسمات انقلاب ديني يغير الضمائر ، فهذا لا يعني البتة أننا ننادي بالجمع بين العمل الثوري والوعظ الديني .

إنما يعني هذا أن المناضل الثوري يعي الدور الذي يلعبه هـــذا الإيمان في صميم عمله .

إن الإلحاد ليس الأساس الضروري للعمل الثوري .

وليس من الصحيح تاريخياً ، باديء ذي بدء ، أن المادية التاريخيـــة والالحاد كانا مرتبطين بالعمل الثوري برباط داخلي .

وماركس في نقده للدين ينطلق مـــن منظور تاريخي لا من منظور ميتافيزيقي : فالدين في نظره ليس محض انعكاس لشدة يعاني منها الإنسان فعلاً وواقعاً بل هو أيضاً احتجاج على هذه الشدة (احتجاج قد يفضي

إلى نضال ثوري عملي كما بيَّن إنجلز ذلك عند دراسته لحركـة توماس مونذر الثورية). وماركس لا ينتقد الدين بوصفه ايديولوجيا فحسب (على نحو مـا كان يفعل ملاحدة القرن الثامن عشر الفرنسي) ، بل بوصفه أيضاً مشروعاً إنسانياً ، مشروعاً مستلباً يعارضه بمشروعه الثوري الخاص.

ليس إلحاده اذن الحاداً ميتافيزيقياً ، وإنما إلحاد نهاجي يقصي جانباً « إله الثقوب » . وإذا كان عدد كبير من المسيحيين يدمجون اليوم بإيمانهم ذلك النقد الجذري على اعتباره جزءاً لا يتجزأ منه ، فهذا لأنهم يعون أن هذا « الإلحاد النهاجي » قد يكون خير مدافع عن شرف الله .

إن مشروع ماركس البروميثيوسي مبني على فكرة أن « البشر يصنعون تاريخهم بأنفسهم » (وإن لم يكن ذلك عسفاً ، وإنما في شروط متحددة دوماً بالماضي) .

هذا التاريخ ، الذي يبدأ مـع العمل في شكله الإنساني الصرف أي الفعل المسبوق بوعي غايته ، ينطوي ، بخلاف التطور الطبيعي على لحظتين نوعيتين : فعل الإنسان الخلاق (مشروعه) ونقيضه : الاستلاب الذي يقلد حتميات الطبيعة .

واكتشاف التوتر بين هذين الحدين المتنافيين ، الخلق والاستلاب ، يجسد جوهر مساهمة ماركس في دراسة الذاتية .

والحال أن انحراف الماركسية على الصعيد الفلسفي يتأتى من نظريـة خاطئة عن المعرفة منظوراً إليها على أنها انعكاس للواقع ومـن نظرية خاطئة عن الحرية انطلاقاً من التأويل الوضعي النزعـة للصيغة الهيغلية : الحرية هي الضرورة وقد صارت واعية .

إن هاتين الأطروحتين غريبتان عن فكر ماركس : فقد حارب ذلك التصور عن المعرفة منذ أن حرر أطروحاته عن فيورباخ منوهاً ، بعـد كانط وفيخته وهيغل ، بالطابع **الفاعل** للمعرفة ، وحارب ذلك التصور

عن الحرية حين حددها ، منذ « الأسرة المقدسة » بأنها « طاقة » ، وأعاد الى الأذهان في « ١٨ برومير » كما في « الرأسمال » أن البشر يصنعون تاريخهم بأنفسهم .

إن الواقع في منظار ماركس وفي التقاليد الهيغلية ليس ما هو «معطى» فحسب ، بل ما هو **ممكن** أيضاً . وهذه الحقيقة هي التي تناساها ورثته من تلامذة الصف الثاني .

وقد استغلت انحرافات الماركسية الفلسفية كتبرير وأساس لانحرافاتها السياسية : فإذا لم يكن هناك غير واقع معطى وغير انعكاس صحيح لهذا الواقع ، فإن إنساناً بعينه أو جماعة من الناس ستؤتمن على هذه الحقيقة الواحدة والمطلقة وستتمتع بالتالي بسلطان لا محدود لأنها هي التي تحمل الى الشعب تلك الحقيقة « من الخارج » . وبذلك يكون قد وجد الأساس « النظري » لحزب أوحد ولدولة مستبدة .

والحال أن جدل ماركس مبني على العكس على تصور نقدي للمعرفة يرى في المعرفة **فعلاً** لا **انعكاساً** ، فعلاً يقودنا الى التجربة المحققة بفرضياتها أو بنماذجها القابلة دوماً لأن يعاد النظر فيها . وتنجم عن هذا نتيجتان حاسمتان :

١ً — **إن اللحظة الذاتية** في العمل الثوري لا تتمثل في « العلم » وحده (علم هو في حوزة المنظِّرين والقادة !) وإنما أيضاً في « مبادرة الجماهير التاريخية » (مبادرة لا توضع بعد اليوم في موضع الازدراء باسم « العفوية ») .

٢ً — **التعدد** : فكما يقول بارت إن كل ما أقوله عن الله إنما يقوله انسان ، كذلك لا يستطيع الماركسي أن ينسى أن كل ما أقوله عن الطبيعة والتاريخ إنما يقوله انسان .

وبدون هذه اللحظة النقدية ، النسبية ، في الفكر اللاهوتي كما في

الفكر الثوري ، لن يكون هنـاك إلا اكليريكية تفتيشية [1] أو ستالينية استبدادية .

إن الوعي الثوري ، مثلـه مثل الوعي الديني ، ليس محض انعكاس لوضع من الأوضاع ، وإنما أيضاً ، على حد تعبير ماركس ، احتجاج على هذا الوضع .

ولكن هنـا يبرز هذا الاعتراض : اذا لم يكن الوعي الثوري محض نتاج لوضع من الأوضاع ، فما منبع مشروعه ؟

الحق أننا لا نستطيع ، في دراستنا للذاتية ، أن نتملص من مشكلة التعالي .

والتعالي هو « التجاوز الجدلي » اذا ترجم الى اللغـة الهيغلية أو الماركسية .

ولكن لا وجود لدى ماركس ، وهذا بخلاف الحال لدى هيغل ، لـ « روح مطلق » قائم في ذاته وفينا .

إن التعالي في منظار الماركسي لا يكون أبداً مطلقاً : إنما هو انتقال من مرتبة الى أخرى . فالحياة تتعالى على مـا هو فيزيائي – كيميائي . والإنسان ليس في حـال من الأحوال محض محصلة للشروط التي نشأ فيها وتكوّن .

إن ماركس ليس وريثاً لسبينوزا ليحبس نفسه في المحايثة الصرفة . فهو يرفض ، نظير سبينوزا ، كل غائية خارجية : فالإنسان يخلق في هذا العالم معناه وحريته . ولكنه على وجه التحديد يخلقهما ولا يكتشفهما جاهزين . إن ماركس لا يعارض اللاهوت الدوغمائي الذي يصطنع تنافياً بين التعالي والمحايثة فحسب ، بل يعارض أيضاً فلسفة هيغل في التاريخ ومذهب النشوء والارتقاء الوضعي النزعة .

---

[1] نسبة إلى محاكم التفتيش « المعرب »

إن التعالي والمحايثة لا يتعارضان تعارض نعم ولا المنطق الكلاسيكي ، بل هما مترابطان جدلياً ، توترياً : يتنافيان ويتضامنان معاً . فالتعالي هو النقض الداخلي للمحايثة . إنه ليس من فصيلة **الكينونة** ، وإنما من فصيلة **الفعل** .

وأقرب ترجمة لـ « حضور الله » بالنسبة الى الماركسي هي تجربة الخلق في جميع أشكاله : من الاختراع العلمي الى الإبداع الفني، ومن الحب الى الثورة . وهو لن يقول : الله ههنا ! بل : ثمة شيء جديد ينبثق في التاريخ وفي حياة البشر .

أما التصور الذي يضع التعالي في « الماوراء » فإنه يضعه في الحقيقة على هامش حياة البشر .

هذه الذاتية الفاعلة ، التي هي انبثاق لامحدود للتعالي، نجد مثالاً عليها في صورة المسيح وهو يحطم الأصنام والأغلال ويعبر الحدود ويطيح بالمحرمات باسم حب يتخطى جميع هذه الحدود التاريخية ويتعالى عليها .

ولا يمكن للماركسية أن تكون المحطمة الأصيلة للأغلال إلا اذا كانت قادرة على أن تدمج بها هذه اللحظة الإلهية من لحظات الانسان .

ذلك أن الموقف الثوري ، في السياسة كما في الفن، بحاجة الى التعالي أكثر مما هو بحاجة الى الواقعية .

وليس في مستطاع أي تناقض « موضوعي » أن يفضي وحده الى ثورة . ولقد أوضح ماركس ، ومن بعده لينين ، أن البؤس لا يتحول آلياً الى حركة صاعدة تطوح بصرح النظام المؤلِّد للبؤس : إذ لا بد لذلك من مشروع ثوري يزيح النقاب عن إمكانية نظام آخر يتجاوب وأماني الجماهير العميقة .

وليس في مستطاع أي محاجّة « علمية » أن تبرهن على ضرورة هذه الإمكانية : فماركس في تحليله في « الرأسمال » لتناقضات الرأسمالية يثبت

أن التطور الداخلي للنظام يقوده الى حتفه ودماره . ولكنه لا يصف لنا المجتمع الذي سيولد من أنقاض الرأسمالية .

وهو لا يدعي البتة ، في كل مرة يأتي فيها بذكر المجتمع المقبل ، أنه يستخدم منهجاً علمياً . فهو يلجأ في توقعاته الاستباقية الى أسلوبين : الجدل الهيغلي الصرف أي جدل نفي النفي ، والإسقاط المستوحى من الطوباثيين .

ونلقى مثالاً نموذجياً لاستخدام المخطط الهيغلي عن نفي النفي في مؤلف من مؤلفات شبابه : « مساهمة في نقد فلسفة هيغل في الحقوق» . فهو يعبّر عن يقينه بتحرير الطبقة العاملة على النحو التالي : « ينبغي أن تتكوّن طبقة جذرية الأغلال ... دائرة لها طابع شمولي بحكم عذاباتها الشمولية ... دائرة لا تستطيع بعد الآن أن تنتسب الى لقب تاريخي وإنما فقط الى اللقب الانساني، دائرة لا تتعارض تعارضاً خاصاً مع نتائج النظام السياسي بل تعارضاً عاماً مع جميع مبادئه ... دائرة أخيراً لا تستطيع أن تحرر نفسها ما لم تحرر سائر الدوائر الأخرى... وبكلمة واحدة دائرة تجسد الضياع الكامل للإنسان ولا تستطيع بالتالي أن تستعيد نفسها إلا اذا استعادت الانسان كاملاً ، وانحلال المجتمع من حيث أنه طبقة خاصة يتمثل في البروليتاريا » .

إن رسالة البروليتاريا التاريخية المتمثلة في استعادة الانسان الكامل مبنية هنا على الجدل الهيغلي وريث الجدل المسيحي عن الصلب والبعث . وهذا ما سبق لجوريس أن نوّه به : «كما أن انحطاط الله اللامتناهي هذا كان شرط ارتفاع الانسان اللامتناهي ، كذلك فإنه كان على البروليتاريا ، المنقذ الحديث ، أن تنحط في جدل ماركس الى أعمق أعماق العدم التاريخي والاجتماعي حتى ترفع بارتفاعها الانسانية قاطبة » .

ولئن كان الهم الأول لماركس في « الرأسمال» هو التحليل الاقتصادي

للآليات التي تقود النظام نحو انحلاله النهائي ، فإنه لم يتخل عن الهيكل الهيغلي . فالإنتاج الرأسمالي ، النافي للملكية المؤسسة على العمل وحده يولّد نفيه الذاتي : « إنه نفي النفي » كما كتب ماركس بالحرف الواحد[1] . والنتيجة التي تنجم عن ذلك انقلاب جدلي جديد في العلاقات بين الموضوع والذات (الآلة والإنسان) والانتقـــال من الاستلاب (الذي تمثل صنمية البضاعة حـــالة خاصة من حالاته) الى تفتح « الانسان الكلي » . ونحن هنـــا في غاية القرب من موضوعة الانتقال من **الملك** الى **الكينونة في** « مخطوطات ١٨٤٤ » .

وحين يتخطى ماركس تحليل الحركة الواقعية للمجتمع الرأسمالي ليستكشف آفاق ممكنات المستقبل ، يرجع الى استباقات الطوباثيين المتقدمين . ويضع إنجلز في « الاشتراكية الطوباوية والاشتراكية العلمية » قائمة بأسمائهم : توماس مونذر، « المسوون » الانكليز، موريلي ، مالبي ، سان سيمون، أوين ، فورييه ، ويعدهم « مؤسسي الاشتراكية » . ويضيف قائلاً : « مع عدم نضج الانتاج الرأسمالي، وعدم نضج وضع الطبقات، يتجاوب عدم نضج النظريات . ولم يكن هناك مناص من أن ينبجس من الدماغ حل المشكلات الاجتماعية الذي كان ما يزال مختفياً في العلاقات الاقتصادية... وكان الهدف اختراع نظام جديد أكمل من النظام الاجتماعي القائم وتقديمه هبة الى المجتمع من الخارج بواسطة الدعاية ، واذا أمكن، بواسطة قدوة التجارب النموذجية » . وبدلاً من السخرية من تلك الاستباقات الطوباوية وازدرائهـــا يقول إنجلز : « نفضل أن نغتبط ببذور الأفكار **العبقرية** (التسويد من إنجلز) التي تشق طريقها تحت الغلاف الخرافي والتي يعمى عنها الأدعياء الجهلة » . وقد غرف ماركس ، حتى يتخيل المستقبل ، من معين هـــذه الإسقاطات : تصور مجتمع بلا طبقات ولا دولة لدى

---

[1] « الرأسمال » ، الكتاب ٣ ، ص ٢٠٥ .

توماس مونذر ، وتصور الدولة لـــدى فوربيه ، وتصور تفتّح الانسان ونظريات العمل والتّربية المتعددة تقنياً لدى أوين ، الخ .

وماركس ، الذي لم يشأ قط أن يؤسس « نظاماً » ، لم يفصِّل على الدوام فلسفة شبابه وتحليلات «الرأسمال» الاقتصادية وإنشاء نماذج المستقبل بحسب ما كانت تقتضي حياته كمناضل .

وقد عانت الماركسية لدى ورثته ، ولا سيما بعد أن جرى استخدام المذهب أساساً تقوم عليه الأحزاب والدول ، عانت من الفقر والهزال : فقـــد برزت في السياق التاريخي لأواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين رغبة في استغلال « العلم » الى أقصى حد ممكن ، ولكن على أساس تأويله باتجاه وضعي النزعة . فابتداء مـــن كاوتسكي نفسه لم تعد الماركسية إلا جدولاً تصنيفياً للقوانين الاقتصادية يبيـح التعميم انطلاقاً من الوقائع الحاضرة . وبذلك حلّت محل الجدل الهيغلي الثنائية الكانطية القائلة بوجود عالمين : عالم الظاهرات الخاضع ، بحكم غياب الانسان ، لحتمية ميكانيكية ، والعـــالم الأخلاقي الذاتي الصرف الذي لا يمت بصلة الى الواقع .

ومع ستالين ، وباسم المادية الجدلية ، تم الجمع بين تصور وضعي عن علوم الطبيعة وبين فلسفة للتاريـخ تبني اليقين بانتصار الاشتراكية على لاهوت مصبوغ بالصبغة العلمانية : معرفـــة أعم قوانين الطبيعة والفكر والتاريـخ .

وانطلاقاً من مثل هذه الرؤية كان من المحتّم أن تزهر نفس الانحرافات التي عرفها تاريـخ الكنيسة : الدوغمائية ، والإكليروسية ، والمنافحة عن العقيدة بكل الوسائل ، والرضى عن النفس بكل ما يترتب عليه من نزعة محافظة . وبذلك تلبس الإيمان، الذي هو علّة كل عمل ثوري ومبدأه ، أشكالاً منحرفة كالتعصب المتحزب وعبـــادة الشخصية واليقين الدوغمائي

بامتلاك الحقيقة الكاملة والنهائية مع ما يترتب على ذلك بالحتم والضرورة من إحياء لمحاكم التفتيش .

واذا كان الثوريون لا يرغبون في تأبيد هذه التصورات الشائهة عن التاريخ كما عن المستقبل ، التي تشل العمل الثوري وتحكم عليه بالعقم ، فمن الأهمية بمكان أن يعوا دينامية وإمكانيات الايمان الذي فيهم .

إن البديل الحقيقي عن دين أفيون للشعب ليس إلحاداً وضعي النزعة، لأن الوضعية ليست هي العالم بدون الله فحسب ، بل أيضاً العالم بدون الانسان . إن البديل الحقيقي هو إيمان مناضل وخلاّق لا يقصر الواقع على ما هو كائن فحسب ، بل يضمنه أيضاً جميع ممكنات مستقبل يبدو على الدوام مستحيلاً في نظر من لا يملك قوة الأمل .

ومن مآثر إرنست بلوخ أنه أعاد اكتشاف الأساس الضروري لكل ماركسية حية : أعني ما أسماه بـ « مبدأ الأمل » .

إن الثورة ليست محض علم أو فلسفة أو ايديولوجيا : فهي قبل كل شيء طريقة في العمل والسلوك، مثلها مثل الايمان . ومن يرفض الإقرار بمسلّماتها يقطع عن نفسه معينها . وليس صحيحاً أن المرء يصبح ثورياً بمجرد أن يعاني من الشقاء أو بمجرد أن يتأكد بطريق البرهان « العلمي» من ضرورة الاشتراكية .

ومن النافع كل النفع للثوري أن يمر بتجربة الشقاء الحيوية، وأن يمتلك الروح العلمية ، ولكن ليس بؤسه ولا علمه هما اللذين جعلا منه ثورياً .

إن وراء كل عمل ثوري فعل إيمان : اليقين بأن العالم قابل للتحويل، وبأن الانسان يملك القدرة على الخلق من جديد، وبأننا مسؤولون شخصياً عن هذا التغيير .

والإيمان يعني الأمل . يعني أن نستشف الإمكانيات فيما وراء الواقع المباشر .

وإذا كان للانسان تاريخ لا طبيعة ، فإن هذا التاريخ لا يكتمل أو ينتهي أبداً . ولا سبيل أبـداً إلى نفوسنا للرضى والاكتفاء . وعليه فإن الإيمان لا يمكن أن يكون تبريراً للتاريخ،وإنما هو انفتاح على التاريخ . إنه ذلك السؤال الذي يترك التاريخ معلقاً .

* * *

لقد تساءلت طوال حياتي عما إذا كنت مسيحياً . وطوال أربعين عاماً أجبت بالنفي . وهذا لأن المشكلة كانت تطرح على غير وجهها الصحيح : فكأن الإيمان يتنافى وحياة المناضل . وإني لواثق من الآن فصاعداً بأنهما شيء واحد ، وبأن رجائي كمناضل لن يكون له من أساس بدون هذا الإيمان .

وإذا كنت الآن أتردد في الإجابة بالإيجاب فهذا لأسباب اخرى : فمثل هذا الايمان يبدو لي قوة تفجيرية هائلة لا يستطيع الإنسان أن يزعم أنـه يمتلكها قبل أن يتحقق منها في العمل المثير للأسئلة وللقلق ، اللهم إلا إذا كان دعياً مغروراً . وهذا التحقق لن يتاح للمرء إلا في نهاية حياته لا في منتصفها ، أي بعد أن يكون قد أنجز نصيبه من الخلق كاملاً .

ولست أعتقد أن هذا الوعي حدث شخصي . فهذا التساؤل هو ، على اختلاف أشكاله ، تساؤل الملايين من البشر في هذه اللحظة من انعطاف التاريخ . إنه علامة من علامات الزمن ، لحظة من ثقافتنا ومن أزمـة الحضارة . ومن هنا فإن التغيير الذي يفرض نفسه على صعيد البنى وعلى صعيد الضمائر معـاً لن يكون محض تحديث للإيمان ، بل سيكون أيضاً ثورة ثقافية .

٣ — تغيير مشروع الحضارة : ثورة ثقافية .

يطرح لينين بإلحاح وقوة مشكلة الثورة الثقافية في مقاله « عن التعاون

في عام ١٩٢٣ . ويمثل هذا النص ، وهو من أواخر نصوص حياته ، « وصيته » الحقيقية أكثر بكثير مما يمثلها النص الذي سمي بهـذا الاسم والذي يتعلق بمسائـل الأشخاص واختيار القادة ، ولا سيما ستالين . وفي تلك الدراسة عن النظام التعاوني يسلط لينين الضوء على جوهر الاشتراكية مركزاً على أفكار رئيسية ثلاث :

١ – إن الخطر الأكبر هو خطر سقوط النظام بين براثن البيروقراطية. كتب يقول : « إن جهازنا الإداري لا يساوي قشة ، وقد ورثناه بتمامه عن الماضي » . ولينين يخوض هنا حربه الأخيرة : ضد البيروقراطية . وكان منذ عام ١٩٢٠ قد فضح هذا التشويه الذي قد يفضي ، في أحسن الأحوال ، إلى بنـاء اشتراكية **من أجل** الشعب لا **عن طريق** الشعب ، والذي يتنافى وماهية الاشتراكية بالذات .

٢ – إن العلاج في نظر لينين هو تنظيم الشغيلة ، وهو يلح إلحاحـاً خاصاً ، في روسيا التي كانت ما تزال فلاحية ، عـلى التعاون الفلاحي مثلما كان يلح في المدن على « الرقابة العمالية » . والاتجاه في كلتا الحالتين واحد : لا اشتراكية حقيقية إلا متى سيَّر الشغيلة مشروعهم بأنفسهم . وهذا بالضبط تعريف التسيير الذاتي . « إن التعاون يتفق كل الاتفاق مع الاشتراكية » .

٣ – لكن هذا التعاون – كما يضيف لينين قائلاً – يتطلب درجة عالية جداً من الثقافة ... بحيث يستحيل ذلك التنظيم العام في التعاونيات بدون « **ثورة ثقافية حقيقية** ». ويخلص إلى القول بأن من الضروري «أن ننجز هذه الثورة الثقافية حتى نصبح قطراً اشتراكياً بملء معنى الكلمة » .

* * *

الاشتراكية إذن لا تتحدد بالنسبة إلى لينين بإلغاء ملكية وسائل الانتاج فحسب . ولا سبيل إلى تحقيق الاشتراكية فعلاً وحقاً إلا إذا وضع حد

لـ « تركة الماضي » تلك : البيروقراطية . وهذا بدوره لا سبيل إليه إلا بالتنظيم التعاوني الذي يسيّر فيه الشغيلة مشروعهم بأنفسهم . وهذا التسيير الذاتي غير ممكن بدوره إلا إذا كان الشغيلة على مستوى عالٍ من الثقافة بفضل ثورة ثقافية .**إن الاشتراكية ليست محض تشريك للملكية ، بل أيضاً ، وفي الوقت نفسه تشريك للملك وللسلطة وللمعرفة .**

وقد انطرحت مشكلة الثورة الثقافية بحدة خاصة في الصين حيث كان المتأدب المتنفذ[1] يجمع منذ ألفي عام بين أسلحة السيطرة الثلاثة هذه .

وكما أن الغالبية البرودونية من قادة عامية باريس افترضت أن مهمتيها الأساسيتين هما التسيير الذاتي والفيدرالية لتحطيم المركزية البيروقراطية التي كانت تقليداً قومياً متأثل الجذور ورثه اليعاقبة فنابليون عن الملكية ، كذلك فإن ماوتسي تونغ حين لاحظ بعد ثلث قرن من تجربة لينين صعود الخطر الجديد : خطر بيروقراطية مكونة من موظفي الحزب القابضين في آن واحد هم أيضاً على زمام السلطة السياسية والعلم الماركسي والاشراف على توزيع فضل القيمة (مكرسين بذلك على مستويات ثلاثة الثنائية القديمة بين الحكام والجماهير) ، بادر الى المجازفة بتحطيم جهاز الحزب فأطلق « الثورة الثقافية » من قمقمها ضد عودة المتنفذين الجديدة .

وحين أطلقت شرارة الثورة الثقافية في عام ١٩٦٦ ، كانت غالبية جهاز الحزب الشيوعي الصيني ورئيس الجمهورية ليو شاو شي تستلهم جوهراً وأساساً النموذج السوفياتي : فقد كانت تنزل أولوية الصناعة الثقيلة (إنتاج وسائل الإنتاج) على الصناعة الخفيفة (إنتاج السلع الاستهلاكية) منزلة العقيدة المطلقة[2] ، وتؤكد على ضرورة المشاريع الجبارة واستخدام

---

١ Mandarin

٢ راجع تاريخ هذه « العقيدة » في كتابنا « استعادة الامل » ، ص ٢١ وما يليها .

الحوافز المادية (العلاوات ، الخ) لإثارة حماسة الشغيلة للعمل ، وتتبنى التصور الغربي والسوفياتي عن النمو : الرفع المتواصل لمستوى الاستهلاك والرفاه كهدف أول للمجتمع .

في عـــام ١٩٦٦ أطلق ماوتسي تونغ الشعب الصيني في هجوم كاسح على جهاز الحزب وتصوره عن الاشتراكية . وكان رأي ماوتسي تونغ أن شيخوخة الحزب البيروقراطية لا سبيل الى « تقويمها » و « اصلاحها » ، مثلها مثل الدولة البورجوازية التي لا سبيل الى اصلاحها والتي لا بد ، كما كان يقول ماركس ، « تحطيم جهازها » اذا كانت الرغبة صادقة في وضع حد لثنائية الحكام والمحكومين البيروقراطية . وبذلك بات من الضروري تفكيك أوصال جهاز الحزب نفسه وجهاز الدولة كذلك : وهكذا جرى تغيير ٨٠ ٪ من الملاكات السياسية والإدارية لا في شكل تطهير وتصفية للقادة القدامى ، بل عن طريق إعادتهم إلى العمل في الانتاج . وهـــذا النضال ضد البيروقراطية أتاح إمكانية تخفيف وزن الادارات و « اللجان » الحزبية التي كانت تنافس الوزارات في عملها .

وقد وُضع أيضاً حد لامتيازات القادة : شقق فخمة ، سيارات ، مخازن خاصة للتموين . وأُخذ بمبدأ دوران الملاكات بحيث تعاود هـــذه الملاكات اتصالها بالشغيلة دورياً بعملها في ميادين الإنتاج شهرين على الأقل في السنة .

والحق أن الشيوعيين الصينيين في سبيلهم إلى بناء نموذج التطور هـــو بمثابة بديل جذري عن نموذج الحضارة الغربية والسوفياتية : مها هي ذي، في مواجهة حمى النمو والمزاحمة ، مدن بلا مصارف وبلا إعلانات وبلا مخدرات وبلا كحول وبلا سيارات خاصة . ولم تعد شانغهاي المركز العالمي للافيون والبغاء ، وتقدمت المواصلات المشتركة على السيارة الفردية .
وهذا كله ليس من نتائج التخلف كما يزعم الزاعمون ، لأن البلدان

المتخلفة غالباً مـــا تجمع بين بؤس معمم وبين ترف « غربـي » لطبقة هزيلة من أصحاب الامتيازات . وإنما نحن أمـــام اختيار إنساني أساسي يتطلب المزيد من الثورات الثقافية حتّى يستمر نمط الحياة الاشتراكي في الاختلاف عن سائر الأنماط الأخرى في غاياته كما في وسائله .

ما الوسائل المستخدمة لخلق علاقات اجتماعية جديدة ؟

في المقام الأول تسيير المشاريع من قبل « لجان ثورية » تتألف في غالبيتها من عمال ومهندسين وكوادر تقنية ، لا من قبل دولة ممركزة أو من قبل جهاز الحزب أو من قبل تكنوقراطيين .

هذا النظام يقتضي – مثله في ذلك مثل كـــل تسيير ذاتي – رفعاً مستمراً لثقافة الشغلية ، رفعاً مستمراً لا لمعارفهم التقنية فحسب بل أيضاً لوعيهم مسؤوليتهم تجاه المستقبل . وهكذا فإن المعول عليه في زيادة الانتاج ليس التحريض المادي وإنما تطور « اللحظة الذاتية » في العمل الثوري ، أي ذلك الإيمان الذي يزعزع الجبال ويغير موضعها . ولا ريب في أنــه يسهل علينا أن نسخر من عبادة شخصية ماو التي لا سبيل إلى إنكارها ، كما يسهل علينا أن نهزأ من التلقين المذهبي الدوغمائي بواسطة « الكتاب الأحمر الصغير » ومن صراعات الزمر والأجنحة داخل الحزب ومن الأسلوب الواهن الديموقراطية المستخدم في حلهـــا ، ولكن المشكلة كانت مشكلة ترسيخ الثقة في مدى سنوات معدودات لدى ثمانمئة مليون إنسان كـــان معظمهم أمياً ومشوهاً ومسحوقاً منذ ألوف السنين ، ترسيخ الثقة بقدرة الإنسان على تغيير العالم بقواه الذاتية وبث الشعور بالمسؤولية الشخصية لكل فرد عن هذا التغيير . ولم يكن هناك مناص من استخدام الوسائل المتاحة مباشرة أو النكوص عن هذه المهمة ، أي النكوص عن شق طريق جديدة أمام التاريخ الإنساني .

لقد هبت العاصفة على نطاق القارة الصينية المترامية الأطراف ، فخرجت

من هذا الزلزال الذي دام أعواماً ثلاثة صين جديدة لم تضل قط طريقها: الطريق المفضي الى تولي الشعب بنفسه تسيير دفة كل شيء .

ولقد كانت النتائج المادية نفسها إيجابية : فالأرقام التي أعطاها شو إن لاي لأول مرة منذ ست سنوات (١٨ مليون طن من الفولاذ و ٢٠ مليون طن من النفط) ، ناهيك عن النجاحات العلمية التي أدهشت العالم، تدل على تجلية جديرة بأن تنتزع الإعجاب ، لا سيما وأن الصين لم تتلق مساعدة طوال تلك الأعوام الستة لا من الكتلة الرأسمالية ولا من الكتلة السوفياتية .

وأخيراً ، ضربت الصين مثالاً على زراعة اشتراكية ناجحة (وهذا أمر غير معهود حتى اليوم !) .

ومن المظاهر البارزة الأخرى في الثورة الثقافية اختراع وسيلة جديدة في تكوين المجتمع لكوادره . لا عن طريق بذل مجهود جبار لتصفية الأمية فحسب (يتردد مئة مليون طفل على المدارس الابتدائية) ، بل عن طريق إلغاء كل انتقال مباشر وفوري الى الجامعة . فبعد أن ضُرب الصفح عن المناهج القديمة من خلال وقف كل تعليم عالٍ طوال أعوام أربعة تقريباً بصرف النظر عن كل ما ترتب على ذلك من مصاعب ، جرى إدخال تغيير جذري لا على مضمون التعليم فحسب ، بل أرسيت أيضاً قواعد نظام يوجب على جميع الطلاب بلا استثناء عند تخرجهم من المرحلة الثانوية أن يمضوا ثلاث سنوات على الأقل في العمل في المصانع أو في الريف . وبذلك باتت أبواب الثقافة العليا لا تفتح إلا أمام رجال عرفوا طعم هذه الحياة العمالية أو الفلاحية . كما أن الولوج منها ما عاد مرهوناً بالولادة أو بالمال ، وإنما باختيار رفاقهم في العمل .

لقد نوهت ببعض سمات هذه الثورة الثقافية الصينية لا لأدعو الى تقليدها في الوقت الذي تنطرح فيه المشكلات في بلادنا بصورة مغايرة

كلياً ، وإنما لأنها تشكل النموذج التاريخي الوحيد لمحاولة ترمي الى تغيير وسائل الثقافة وغاياتها والى خلق مشروع جديد للحضارة .

***

لقد قدمت الكنيسة طوال قرون المبادىء الأساسية فيما يتعلق بغايات ثقافتنا ومضمونها : ففي مجتمعات العصر الوسيط الأوروبي القدسية تولت الكنيسة تحديد « النظام المرام من الله » فكانت جميع الفضائل العامة أو الخاصة تنبع من التقيد بهذا النظام .

وابتداء من عصر النهضة حلت دراسة الآداب القديمة محل تعليم الكنيسة. وكان ذلك بمثابة عودة الى المنابع : سبق أن ذكرنا أن الكنيسة المسيحية دمجت بها منذ عهد القديس أوغسطينوس ثنائية الفلسفة الإغريقية ، ومنذ عهد الأمبراطور قسطنطين ميراث التنظيم الروماني للدولة . ودراسة الآداب القديمة تمثل ، بعد عشرة قرون ونيّف من هيمنة الكنيسة ، عودة الى منبعي هذه الهيمنة : الثنائية الإغريقية والنظام الروماني .

وفي وسعنا أن نلقى لدى شيشرون المبدأ الأساسي للتمييز بين الشغلية اليدويين والحكام السياسيين : « يُترك للفنون اليدوية ما يُستخلص من الأشياء والحيوانات التي نستخدمها ، ويُستبقى لحكمة عظام الرجال وفضيلتهم واجب توجيه النشاط الانساني بهدف إنماء الصالح العام » (شيشرون « مقالة الواجبات ») .

ولم يضع الدرس في طيات النسيان . فقد صرح أشأم سياسي عرفته فرنسا ، أدولف تيير [1] ، أثناء مداولات اللجنة التي عُينت من خارج البرلمان لتكميل قمع ثورة حزيران ١٨٤٨ بقانون مدرسي ، صرح بصدد

---

١ سياسي ومؤرخ فرنسي (١٧٩٧ – ١٨٧٧) ، أول رئيس للجمهورية الثالثة ، قمع بوحشية نموذجية ثورة عامية باريس . « المترجم »

تعليم اللاتينية بقوله : « إني لأوثر أن يُحدَّث الطفل على امتداد أعوام ثلاثة عن سيبيون[1] وكاتون[2] على أن يُحدَّث عن المثلثات والزوايا القائمة. فحين يدب الوهن في الدين في بلد من البلدان ، يمسي العماد الأول للأخلاق أمثلة الماضي الكبيرة » .

لا مجال للشك إذن في أن المعنى الطبقي والقمعي لتعليم اللاتينية ذاك ما كان غائباً عن أذهان السياسيين الذين لم يفرضوه في عصر علماء الآداب القديمة المكافحين في عصر النهضة ضد قيم الماضي القدسية ، وإنما في عصر البورجوازية المعقود لها إزار النصر والموطدة العزم على الدفاع عن تصورها عن النظام .

ولقد كانت اللاتينية أداة ممتازة مثلى لتكوين « النخب » السياسية : فشعب الجنود والمستعمرين والقانونيين ذاك له أدب وفن على قياسه ، من دون أي محاولة للخلق والإبداع تهدد بأن تكون هدامة . وفي المستطاع أن يُغرق بملء الأيدي من هذه النصوص لاصطناع أعيان ورجال أمن وموظفي قانون ومعجبين بالقوة ، وكذلك لاصطناع سفسطائيين قادرين بالتناوب على إثبات الـ « مع » و « الضد » .

ما من نص من تلك النصوص يثير القلق لدى الانسان ويحمله على توكيد تعاليه . وإذا ما تم تمثل الميراث اللاتيني المكين على الوجه الأكمل أمكن للمرء أن يطمئن الى أن الخيال لن يتربع يوماً سدة السلطة !

ولقد نابت « العلوم الانسانية » بدورها خلال الأعوام العشرة الأخيرة

---

١ سيبيون الإفريقي (٢٣٥ - ١٨٣ ق . م) قاهر هنيبعل ، وسيبيون إميليان (١٨٥ - ١٢٩ق . م) مدمر قرطاجة . « المترجم »

٢ كاتون الشيخ أو الرقيب ، سياسي روماني (٢٣٤ - ١٤٩ ق . م) اشتهر بصرامة مبادئه . « المترجم »

مناب « الآداب القديمة » في أداء دور مماثل : فاتجاهها العام أن يبث الشعور بنظام ضروري ، بل بقدر مقدور يتولد معه شعور ببطلان كل مشروع يرمي إلى تغيير النظام جذرياً . فالمؤسسات الاجتماعية القائمة لا سبيل الى تجاوزها .

وسأكتفي بأن أضرب على ذلك مثالين :

إن المؤلفات الرسمية في الاقتصاد السياسي (تلقى مؤخراً واحد من مؤلفيها جائزة نوبل بعد أن ترجم الى مختلف لغات العالم الرأسمالي) تنحي جانباً كلمة « الاستغلال » بالذات بوصفها كلمة « جدلية لا علمية » وتمحو كل أثر **للمناقضة** . وهكذا توصف ، في صيغ رياضية بقدر أو بآخر ، « أواليات » اقتصادية بحيث تبدو السيطرة والهيمنة وكأنهما نابعتان من القوانين الموضوعية للتطور التقني .

ويسهم علم الاجتماع بقسطه من « المفاهيم القمعية » . ومن الأمثلة النموذجية البارزة على ذلك أطروحات ماكس ويبر بصدد البيروقراطية : فانطلاقاً من تجربة الدور الذي لعبته البيروقراطية البروسية في تكوين الوحدة القومية الألمانية والذي لعبه نظام تايلور في تطوير إنتاجية المشاريع الأميركية يصور ماكس ويبر التنظيم البيروقراطي الطراز على أنه شكل متفوق من العقلانية ، شكل هو بمثابة قدر مقدور لكل مجتمع يتطلع الى النجع والفعالية .

ولكن بصرف النظر عن هذه الأطروحة الخاصة أو تلك ، فإن منهج هذه « العلوم الإنسانية » هو خير ضمانة للنظام القائم . فمنهجها هو منهج الوضعية التي تحدد العلم بأنه ملاحظة لعدد معين من « الوقائع » وتحديد للعلاقات الدائمة بين هذه الوقائع . والحال أن مثل هذا التصور قد بلي ودالت دولته منذ أمد طويل على صعيد علوم الطبيعة : فليس هناك من « واقعة » لها معنى في حد ذاتها ، وإنما يتأتى معناها من صلتها بالنظرية

التي تؤكد تلك الواقعة نفسها صحتها أو بطلانها .

والوضعية علـى مستوى العلوم الإنسانية أشد ضرراً وفتكاً أيضاً : أولاً لأن الواقعة الإنسانية ليست **معطى** وإنما ما **فعله** إنسان أو جماعة من الناس . كما أنها ليست موضوعاً ، وإنما مشروع متحقق . وهذا يعني أن ثمة مشاريع أخرى كـانت ممكنة ، وأن تحقيق هذا المشروع دون سائر المشاريع الأخرى لم يكن محتماً حتمية سقوط الحجر أو حدوث التفاعـل الكيميائي . إن الوضعية في العلوم الإنسانية هي مدرسة الجبرية : فحين يُحبس الفكر في نطاق المعطى يُحبس الإنسان في حدود النظام القائم .

إن أسماء علم الاجتماع ، وعلم النفس ، والآن « عـلم المستقبل » ، تخلق بذاتهـا التباساً أول إذ توحي بأن المسألة هي مسألة علوم من نفس طراز علم الأحياء أو علم وظائف الأعضاء اللذين يعالجان ظاهرات الطبيعة. وهـذا الالتباس هو من ميراث الوضعية التي كان سان سيمون أول من صاغها . ففي رأيه أن « علم الإنسان » يجب أن يكون نسخة طبق الأصل عن نموذج علـوم الطبيعة . وقد قال بأن من الواجب أن يضفى عليه طابع وضعي « بتأسيسه على الملاحظة وبمعالجته تبعاً للمنهج المستخدم في سائر فروع الفيزياء » . وسوف يقنن أوغست كونت « الروح الحقيقية للوضعية » انطلاقاً ممـا يسميه بـ « العقيدة العامة القائلة بثبات القوانين الطبيعية » ، وهي تسمية لها في حد ذاتها دلالتها .

ومن هنا يمسي مفهوماً الدور الذي أمكن لفكر ماركوز أن يلعبه في التمرد على تلك الثقافة القمعية وعلى تلك المعرفة الوضعية « ذات البعـد الواحد » مثلها مثل المجتمع الذي هي في آن واحد تعبيره وحارسه .

وإلى ماركوز يعود الفضل في التذكير ، بعد ماركس ، وفي ظروف جديدة ، بالمدلول الثوري للجدل ، إذ ينوه بسمتيه الأساسيتين :

أ ـ كان هيغل يقول : « إن الفكر هـو في جوهره نفي المعطى

الماثل أمامنا» . والجدل هو نقيض الوضعية : فنقطة انطلاقه ليست ما هو « إيجابي » (معطى) في الواقع ، وإنما ما هو « سلبي » ، أي كل ما ليس هو بالظاهر المحسوس المباشر، أي مجمل العلاقات التي تربط هذا الظاهر بما هو مغاير له ، أعني شبكة العلاقات التي تعطيه معنى داخل كل محدد : هكذا حلل ماركس «البضاعة» لا بصفتها شيئاً يقع مباشرة تحت متناول الإدراك وإنما بصفتها علاقة بين بشر . فحتى يصبح نتاج العمل بضاعة ينبغي أن يكون هناك بائع ومشتر ، أي جملة من علاقات اجتماعية تقود البشر الى مقارنة منتجاتهم والمقابلة بينها في سوق محددة . والأمور لم تسر دوماً على هذا النحو ولن تسير دوماً عليه .

كذلك ليست الملكية الخاصة محض واقعة : فهي غير قابلة لأن تُحدد وتُفهم إلا بوصفها نفياً لتملك البشر الجماعي للطبيعة ، أي ليس بوصفها معطى ثابتاً لا يتبدل ولا يحول ، وإنما بوصفها واقعاً متغيراً ولد في لحظة محددة من التطور التاريخي وقُدر عليه الموت في مرحلة أخرى من هذا التطور .

ب ـ إن الممكن يؤلف جزءاً لا يتجزأ من الواقعي . والوضعية في العلوم الانسانية تبتر من الواقع بعده الأساسي : فنظراً الى أنها لا تقيم اعتباراً إلا للوقائع المتجمدة في « معطيات » نجدها تجهل أن البشر هم الذين يصنعون تاريخهم (ولكنهم لا يصنعونه عسفاً وإنما في ظروف متحددة دوماً بالماضي) . والوضعية طريقة عجيبة غريبة في طرح المشكلات: « ماذا سيحدث اذا ضربنا صفحاً عن كل تدخل انساني واذا امتنعنا عن أي مجهود لتغيير مجرى الأشياء ؟ » . وتجاه هذا العالم الذي ينفي عنه الانسان والذي تزعم الوضعية أنها تصفه « موضوعياً » ، تعلق الشبيبة عظيم الرجاء على ثقافة تساعدنا على تصور وتحقيق الممكنات التي يمكن أن تولد من مبادرتنا وعملنا .

ولم تنج الماركسية نفسها ، بدءاً من الأشكال التأسيسية التي تلبستها في شرقي اوروبا ، من عدوى الوضعية . فقد تحوّل فيها الجدل الى نقيضه: فبدلاً من أن يكون منهجاً للانسلاخ النقدي عن المعطى وأداة للبحث عن ممكنات جديدة ولخلقها ، غدا أيديولوجيا تقريظية وتبريرية . فحين يُعد التاريخ الانساني حالة خاصة من حالات « جدل الطبيعة » ، خاضعة لقوانين « طبيعية » (وهذه هي الحالة القصوى التي ينزع اليها مجتمع مستلب) ، نكون قد عدنا الى لاهوت العناية الإلهية متلبساً شكلاً علمانياً . وآنئذ يعود الانسان من جديد « أحادي البعد » . وهذا ما يفسر نفور شبيبة الأقطار الاشتراكية من التعليم الالزامي لـ « مادية جدلية » منحطة الى دين دولة . وحركات الشبيبة ، حيثما أمكن لها أن تعبّر عن نفسها، من وارسو الى براغ ، كانت شاهداً متساوياً على ذلك .

وفي العالم الثالث تفاقمت حدة الاستياء نظراً الى أن الجامعات فيه لم تعدُ أن تكون نسخة طبق الأصل عن النموذج الغربي . وبذلك انضافت الى سيئات ذلك التصور عن المعرفه سيئات أخرى : فقد أفضى هذا التصور عن الثقافة ، المبني على المسلّمة القائلة بوجود نموذج ممكن أوحد للحياة المتمدينة ، الى نفي هدام للثقافات المولودة خارج الغرب ، أي لجميع الثقافات التي لا ترى في الفعالية التقنية وفي النمو للنمو غاياتها العليا . ومن اللغو الباطل اتهام هذه الشبيبة بالنزعة القومية وبالظلامية[1] «الإقليمية» : فهي لا ترفض التقنية البتة وإنما ترفض تبعية جميع الغايات الانسانية لتصور غربي عن التقنية للتقنية ، هذه التقنية التي لا يؤدي استيرادها الى بلادها – وتجربة الشبيبة في هذا المجال مريرة قاسية – الى قهر التخلف وتقليص البون بين أقطارها والأقطار الغربية . إن مطلب الشبيبة في أقطار

---

١ الظلامية أو نزعة التجهيل : obscurantisme . « المترجم »

العالم الثالث ليس بمطلب انعزالي ، وإنما هو مطلب بـ « حوار حقيقي بين الحضارات » كبديل عن « المساعدات » المزعومة الوحيدة الاتجاه التي لا تني تعمّق الحفرة .

اذا كان قد بات من المستحيل أن تكون مضامين الثقافة هي نفس مضامين الماضي : لا المقدسات ولا « الآداب القديمة » ولا « العلوم الانسانية » ، فماذا يمكن أن تكون اليوم الأسس لـ « ثقافة عامة » تتجاوب ومتطلبات عصرنا : ثقافة عامة لا ترمي كما في السابق الى حمل الناس على القبول بنظام معطى ، بل ترمي على العكس الى تهيئة الانسان للتغيّر المتعاظم سرعة في شروط حياته ، والى تشديد اللهجة على الروح النقادة والمبدعة لا على تمثل معرفة محددة وأخلاق محددة ؛ وأخيراً ثقافة عامة لا تكون امتيازاً لحفنة من الأشخاص ، بل تكون مشرعة الأبواب للجميع حتى يتوفر لكل فرد التكوين والإعلام الضروريان للمساهمة الواعية والخلاقة في المبادرات والقرارات ؟

إن الأعمدة الرئيسية الثلاثة لمثل هذه الثقافة العامة يجب أن تكون :

الإعلامية ،

الجمالية ،

التحسبية .

• • •

إن **الإعلامية**[1] قادرة على تحرير الثقافة من كل ما هو مراكمة للمعارف لتطور في الانسان وتنمي فيه ما هو انساني صرف : طرح الأسئلة وتقرير الغايات .

ليس المطلوب اليوم تعبئة ذاكرات البشر كما كانت الحال في الماضي ، وإنما تعبئة ذاكرات الناظمات الآلية ، بحيث يمسي كل طفل ، كل انسان ،

---

[1] l'informatique أي تقنية الإعلام . « المعرب »

معموراً بكل ثقافة الانسانية المتراكمة ، موصولاً بها . أي تعليمه كيفية الحوار مع الناظمة الآلية . هذا المران يجب أن يبــدأ في سن مبكرة : ففي بالو آلتو ، في كاليفورنيا ، يتعلم صغار الأطفال القراءة والحساب وهم يتلهون بالضرب على ملامس المعزف . وبعد بضع سنوات يكون في المستطاع أن يُفسح الطريق أمام الطفل الى « بنك المعطيات » الذي تختزن فيه لا معارف الماضي فحسب، بل كذلك اكتشافات الحاضر التي هي في حالة تبرعم دائم والتي تتعدى إمكانيات أي ذكاء فردي في الفهم مهما تكن قدرته على الاستيعاب . إن الحلم القديم ، الــذي أكل الدهر عليه وشرب ، بمعرفة كاملة شاملة ، قد بات اليوم من الممكنات وان في شكل غير متوقع : فالذاكرة الموسوعية، المتمكنة من كل معرفة العصر، لم تعد ذاكرة أرسطوطاليس أو ليوناردو دي فنشي ، وإنمــا هي تلك الذاكرة الجماعية ، المتجسدة في آلة ، التي ليس لهــا من مزايا غير القدرة على الاستيعاب ، وبوجه خاص القدرة على التصنيف والتنظيم .

فضلاً عن ذلك، فإن استجواب الناظمة الآلية هو خير مدرسة للمنطق العيني . فاللغة التي ينبغي أن تطرح بها الأسئلة تتطلب دقة لا متناهية : لم يعد هناك مكان اليوم لإنشاء الجمل الفضفاضة الجوفاء كما هي الحال في « علوم البلاغة » القديمة .

هذا التخفيف من الوزن المتاح للعقل الذي لم يعد مرغماً على تكديس معرفة يملك في كل لحظة أن يستنفرها بتمامها ، وهذه الدقة المطلوبة في فن طرح الأسئلة،قادران على تمكين الانسان (كل إنسان) من أداء مهمته على نحو أكمل إذ يضعان تحت متناوله ذلك المساعد الرائع في اتخاذ القرار وفي استباق العمل .

بيد أن الناظمة الآلية لا تعفينــا إلا من المهــام الفكرية التكرارية والميكانيكية . ففيها يتلخص المكتسب من العلوم والتقنيات ، أي **الوسائل**

التي يمتلكها الانسان ليبني نفسه . وبدءاً من هنا يمكن أن ينصرف بملء الحرية الى خلق **الغايات** واختيارها .

* * *

لا يمكن **للجمالية أن** تكون الأساس الثاني للتربية **إلا** اذا **لم** تكن **تأملاً** ميتافيزيقياً ومجرداً في « الجمال » ، أي إلا اذا كانت مراناً على **الفعل** الخلاق . **إن** الجمالية يجب أن تفهم ههنا على أنها علم وفن نحيـا ونحيي بهـا ، من خلال الأعمال الفنية ، الفعلَ الانساني الصرف الذي يتجاوز الانسان بفضله ، من خلال عمل خلاق ومبادرة تاريخية ، تحديده بالذات وماضيه وإكراهاته واستلاباته . إن الجمالية تخلق وتبعث اللحظـات التي يتخطى فيها الانسان عتبة جديدة من الانسانية عـن طريق التمرد ، أو الصلاة ، أو الحب، أو البطولة ، أو الإبداع . **فهي** تعلّمه أن يستوعب وينتج انبثاق ما هو جديد . إنها تمرس على فن الاختراع مـن خلال الاحتكاك بأعمال الانسان .

ليست التربية الجمالية إذن ، بحال من الأحوال ، هروباً من الحضارة التقنية ، ولا حتى موازنـة للتكوين العلمي . بل هي مركب أساسي في التربية ، أجلّ شأناً حتى من التربية العلمية والتقنية ، مـا دام **اختراع الغايات يسبق البحث عن الوسائل** ويتحكم به .

ونوضح في غير هذا الكتاب[1] ، مـن خلال تحليل الآثار الفنية ، كيف أن المشكلة الأولى في التربيـة ، اليوم ، ليست وضع الانسان في مدرسة الآلة والتطلع الى مزاحمة الناظمة الآلية والتنافس معها ، وإنمـا المشكلة أن نتعلم كيف نتحكم بهـا ونعين لها غايات . ولئن كنا اليوم

---

١ في « مرآة الرسم » (كيف نقرأ اللوحة) ، منشورات سكيرا (جنيف) ، وفي « ديونيسوس » (دراسة في دلالة الرقص الحديث) .

مغـ رين ، مغرقين بغنى **الوسائل** وقوتها ، فإن حاجتنا الى فن الاختراع أشد إلحاحاً من أي وقت سبق . وأولى الفضائل التي ينبغي أن نعرسها في النفوس هي **الخيال** .

فبدون الخيال نرتد بالثقافة الى وظيفة حسابية خالصة ، مفترضين أن الغايات متحددة سلفاً ومستخدمين الناظمة الآلية لاستخلاص أحسن النتائج الممكنة من الوسائل . أمـــا الاستعمال الانساني ، غير المستلب ، للناظمة الآلية فهو أن نرى فيها وسيطاً بين كتلة المعلومات وبين خيال الانسان الخلاق ، لا أن نرى فيها انساناً آلياً ينوب مناب الانسان ويحل محله . فآلة القرن العشرين ، بخلاف آلة القرن التاسع عشر التي قضت على الانسان بدور الخادم والوسيلة ، قمينة بأن تحرير الانسان من جميع المهام التي ليست طرحاً للمشكلات واختياراً للغايات .

إن التكوين الجمالي الحقيقي هو ثقافة الخيال التي تتيح وحدها إمكانية « الاستخدام الحسن » للناظمة الآلية .

التكوين الجمالي الحقيقي هو أيضـــاً ثقافة التجربة **الحسية** التي أصابها الضمور والهزال في تقاليدنا الغربية لصالح المنطق والمقال المنطقي .

إن الجمالية ، التي شلتها لحقبة مديدة من الزمن ميتافيزيقا « الجمال » المجرد ، أو الشروح الثرثارة لـ « الآية الفنيـــة الكلاسيكية » ، أو الادعاءات العلمية لقياسي الإحساس (تتكرر في علم الجـــمال المراحل الثلاث للثقافات القديمة : الصوفية الأفلاطونية و « النزعـــة الانسانية » الإغريقية — اللاتينية (الخـــالدة النماذج !) والتصورات الوضعية للعلوم الانسانية) ، أقول : إن الجمالية يجب أن تستعيد معناها الأول : معنى الاتصال الحسي (aisthesis) المباشر بالطبيعة ، بالتعارض مع [illegible] [illegible] ، الذهنية ، المتوسطة .

بخلاف العقلانية الكبيرة [illegible] عقلانية سقراط أو لايبنز أو هيغـــل .

وبخلاف العقلانية الصغيرة ، عقلانية أوغست كونت الوضعية ، بخلاف هاتين العقلانيتين اللتين تريان أنه ليس لشيء من الأشياء من معنى أو حتى من وجود فعلي خارج نطاق ما يمكن إرجاعه إلى العقل ومفاهيمه ومقولاته، يمكن لـ « حوار الحضارات » مع الثقافات اللاغربية أن يساعدنا على وعي المركّب الجمالي في معاناتنا للحياة ، هذا المركب الذي لا يقل علوّ مرتبة ومقام عن المركّب المنطقي . إن تقاليدنا الغربية ترى إلى المركّب الجمالي وكأنه دون ومتخلف . وهي لا تترك من مكان البتة لما تسميه الطاوية على سبيل المثال بـ « اللاعلم » ، أي في الواقع العلم اللامتوسّط ، الفعل أو التأمل اللذين نتطابق بفضلها مع حركة الكينونة . وإذا كنا قد ألفنا منذ أيام سقراط ، كما أوضح ذلك نيتشه ، أن نهوّن من شأن ما يفلت من شبكة مناهجنا الذهنية الخالصة ، من شبكة فرضياتنا واستنتاجاتنا وتحققاتنا وجدليات مفاهيمنا ولغاتنا ، فإن التجربة الجمالية تساعدنا على الإطاحة بالحقائق الكبرى التي تفلت من هذا السلطان : فحين أحلل لوحة من اللوحات يستحيل علي أن أثبت بطريق البرهان أنها جميلة وأن من الواجب أن تثير انفعالك ، وكل ما هنالك هو أنني أستطيع في أحسن الأحوال أن أوصلك الى النقطة التي يصبح فيها بوسعك أن تحس بكل ما عجزت عن البوح به لك . ويزداد جلاء هذه الحقيقة بالنسبة إلى بعض الفنون الأخرى كالموسيقى أو الرقص . فقد كانت الجوقة في المأساة الإغريقية البدائية تبادر إلى الغناء والرقص للتعبير ولإيصال ما تعجز الكلمات والحركات الإيمائية عن التعبير عنه وعن إيصاله . إن القلق من الموت ، أو الرغبة ، أو الحب ، أو الإيمان الذي يجعل المؤمن والمناضل الثوري على حد سواء يواجهان التضحية بنفس جذلى ، أو الانفعال أمام جمال موقع طبيعي أو كائن بشري ، إن هذا كله يظل غير قابل للإرجاع

الى المفهوم . وليست هذه البتة أمارة من أمارات الانحطاط : فالأعمال النفعية والتقنية والأشياء التي تبنيها هذه الأعمال يمكن التعبير عنها بالمفاهيم وباللغة ، مثلها مثل حركة الأجرام السماوية أو الذرات . ولكن كل تجربة حياتية أو كل فعل إنساني نوعي يتجاوز المعرفة أو الممارسة اليوميتين يتطلب ، كما يُعبر عنه ، أن يتم تجاوز تلك اللغة : وهذا بالضبط ما يقوله الرقص أو الموسيقى أو الرسم أو الشعر من خلال فن ، مهمته كما كان يقول بول كلي أن « يجعل اللامنظور منظوراً » .

ألعلنا بحاجة ، هنا أيضاً ، إلى رسل من الشرق لكي نتغلب على ثنائياتنا ولكي نؤالف بين اللحظة الجمالية واللحظة المنطقية ؟ إن السؤال جدير بأن يُطرح كما طرحه نيتشه . أفلم يبدأ تشوهنا وانحطاطنا حين صاغ سقراط هذا القانون الأسمى : أن نعرف الخير فهذا يعني أن نكون من أصحاب الفضيلة ، وحين استنتج أخلافه مستتبعات هذا القانون ، وعلى سبيل المثال : حتى يكون الشيء جميلاً فلا بد أن يكون معقولاً ؟ ألا ينبغي لنا ، بعد مرور حوالي القرن ، أن نفتح صدورنا لوعد نيتشه التنبؤي : « آمنوا معي بالحياة الديونيسية وببعث المأساة ... ولسوف ترافقون من الهند الى اليونان موكب ديونيسوس ... » .

هكذا سنتصدى بيد لا تتورع لحسن الحظ عن انتهاك المقدسات لألفي حول من معاكسة الطبيعة ومن الإهانات الغربية للانسانية . فلقد آن الأوان لإعادة توكيد حقوق ديونيسوس الإله الراقص ضد أبولون الإله النحات والحرفي . أفليس زوربا اليوناني قديساً من عصرنا إذ يميط لنا اللثام عن أن ثمة أشياء أساسية لا يقدر غير الرقص على التعبير عنها ؟

أليست الجمالية ، كما كان يشير غوركي ، علم أخلاق المستقبل ؟

• • •

إن **التحسبية**[1] ستكون الأساس الثالث لتلك الثقافة الملتفتة الى المستقبل لا الى الماضي . ولن يكون التمرس بالتحسبية أقل أهمية على كل حال من درس التاريخ . هذا بشرط أن تفلت التحسبية ، كالتاريخ ، من إسار الوضعية . أما إذا أعارت التحسبية ، مثلها مثل التاريخ ، اهتمامها كله ، كما سبق لنا أن أوضحنا ذلك ، لـ « وقائع » منزلة منزلة المعطيات ، لا منزلة المشاريع المحققة ، فلن تكون إلا تاريخاً معكوساً زائفاً. فهي ستكتفي في هذه الحال باستقراء الماضي وتعميمه طارحة السؤال التالي: ماذا سيحدث ؟ – ضاربة الصفح عن كل تدخل انساني . ولن يكون لها من مهمة بالتالي سوى أن تعدد ، استناداً الى الانزلاقات الفاجعة أو التفاؤل الساذج ، التوقعات التكنولوجية التي ستضع تحت متناول إنسان ثابت الحاجات والمثل العليا الوسائلَ الجديدة القمينة بتلبية هذه الأخيرة .

هذا مع أن التحسبية تطرح على العكس السؤال التالي : ما القرارات التي ينبغي أن نتخذها لتحويل مجرى الأمور ؟

إن غالبية المؤلفات في « علم المستقبل » أو « القصص العلمي » تقدم لنا الكثير من التفاصيل حول الوسائل التقنية التي ستتاح لنا في غضون عشرين عاماً أو ثلاثين عاماً لتلبية حاجاتنا أو رغباتنا ، لكنها نادراً ما تطرح السؤال المتعلق بمعرفة ما ستكون عليه حاجاتنا أو رغباتنا في تلك المرحلة الجديدة من التطور الانساني .

وأشهر الروايات المساة بروايات « الاستباق » ، مثل « خير العوالم » لهكسلي أو « ١٩٨٤ » لأورويل ، لا تمثل البتة يوتوبيات مبدعة للمستقبل، وإنما هي استحضار ، عن طريق الاستقراء والتعميم ، لما سيكونه المسار

---

[1] التحسبية (prospective) : علم ناشيء يدرس أسباب التطور ويتنبأ بالأوضاع التي يمكن أن تنجم عن تأثير هذه الأسباب مستقبلا . « المترجم »

الفاجع لعالمنا اذا تابعنا السير في الطريق الراهن ، أي من دون أن يتدخل في أي لحظة من اللحظات اختيار انساني أو قرار انساني بصدد الغايات .

والمثال النموذجي على « علم المستقبل » الوضعي هذا هو مؤلَّف هرمان كاهن Herman Kahn : « العام ٢٠٠٠ » . فهو يعدد ، من الصفحات الأولى للكتاب ، مسلماته التي هي مسلمات سياسة الحكومة الأميركية في الفترة التي كتبه فيها .

إن كل شيء يجري كما لو أن المنطلق هو الإيمان الضمني بطبيعة انسانية ثابتة في حاجاتها ورغباتها .

ومصيبة التحسبية الكبرى هي أنها تُمارس على مقربة من مراكز القرارات ، سواء في المشاريع أم في هيئات استثمار الأراضي والتخطيط أم في خدمات الدفاع القومي .

ومن هنا تُفرض عليها ، من البداية ، إكراهات مشوّهة : فعلى صعيد المشروع الصناعي تصبح خادمة للتسويق الطويل الأمد ؛ وعلى صعيد استثمار الأراضي وتحسينها يشير التقرير المتعلق بوضع فرنسا في العام ٢٠٠٠ إلى أنه « ينطلق من الوضع الراهن ويحفز ، بدءاً منه ، سيرورات التطور الملازمة له ، ملتزماً بديمومة النظام السياسي ونظام الإنتاج الساري المفعول» ؛ وعلى صعيد التخطيط تشير مقدمة بحوث « جماعة ٨٠ » إلى أن « الجماعة قد ارتأت أنه ليس من صلاحيتها أن تبدي رأياً بصدد الاختيارات القومية الأساسية ، المنوطة بالبلاد قاطبة ، سواء في ميدان السياسة الخارجية أم القوة العسكرية أم الأفضليات البنيوية » ؛ وعلى صعيد الدفاع القومي يستند « التحسب العسكري » بوجه خاص الى « نظرية الألعاب » التي بفضلها تُرسم « استراتيجية » مسبقة ، أي جملة من قرارات شرطية بدلالة المواقف المختلفة التي يمكن أن تطرأ وتشعباتها المحتملة .

وحين تسير الأبحاث المزعومة بصدد المستقبل في هذا الاتجاه ، فلن

تكون ، كما يقول روبير جونك ، إلا استعماراً للمستقبل من قبل الحاضر وحرباً وقائية ضده للحيلولة دون ولادته في جدته الجذرية .

أما التحسبية بحصر معنى الكلمة ، التحسبية التي ستحتل في ثقافتنا العامة مكانة أكبر من تلك التي يحتلها التاريخ ، والتي ترى في فهم الماضي محض وسيلة لاختراع المستقبل ، فإنها قبل كل شيء تبصر بصدد الغايات وليس مجرد تنبؤ تكنولوجي بالوسائل .

ومشكلتها الأساسية هي التالية : ما النتائج التي ستنجم عن هذا القرار أو ذاك ؟

وعليه فإنهـــا لن تكف عن أن تكون أداة تلاعب وتحكم لتصبح أداة ثقافة إلا إذا لم تعد خادمة لادارة أو لهيئة أركان أو لحكومة .

آنئذ ، وآنئذ فقط ، يمكن أن تصبح التحسبية نهاجية للمبادرة التاريخية تدربنا على علم وفن اختراع المستقبل الممكن انطلاقاً من تناقضات الحاضر، هذه التناقضات التي لا يستطيع غير المستقبل المخترع وحده أن يتغلب عليها.

ومثل هذه التحسبية لا يسعها أن تقبل بالفعالية القطاعية الخالصة معياراً أعلى أوحد ، وهذا لأننا نحيا في عالم كوني الترابط والتداخل ولأن بيت القصيد هو التبصر بغايات الانسان . إن التحسبية لا يمكن إلا أن تكون شمولية .

وفرضية العمل التي ينبغي أن ينطلق منها البحث هي أن التاريخ الإنساني (التاريخ الماضي والتاريخ الذي في سبيله الى أن يصنع على حد سواء) لا يمكن أن يُعامل :

– لا على أنه جملة من **مواضيع** ، كما في التصور الوضعي النزعـــة للعلوم الإنسانية التي تقتبس مناهجها عن علوم الطبيعة .

– ولا على أنه جملة من **ذوات** مبتورة عن الواقع والتاريخ ، كما في التصورات الوجودية .

– وإنما على أنه عالم من مشاريع هي مشاريع تاريخية لا مشاريع فردية، محاولات للتغلب على التناقضات الموضوعية لعصر ما .

• • •

إن الواقع التاريخي ، في الماضي كما في المستقبل ، يولد من خضم من الممكنات . ولكن ليس ثمة من تناظر بين التحسبية والتاريخ ، بين المستقبل والماضي : فالماضي هو مجال ما حدث نهائياً ودونما عودة ، مجال المشاريع المتحققة ، المتجمدة والمتبلورة في وقائع ، المجال الذي انتصر فيه ممكن واحد أوحد لا غير . وبالرجوع إلى الوراء يبدو لنا وكأنه مجال الضرورة. في حين أن المستقبل هو مجال ما لا يزال قيد الصنع والحدوث ، مجال تعدد من ممكنـــات تقع مسؤوليتها على كاهلنا . إنه مجال الحرية . وبين ذلك الماضي المغلق وهـــذا المستقبل المفتوح يمثل الحاضر زمن القرار . زمن الانسان .

ليس المستقبل سيناريو مكتوباً سلفاً ليس لنا من دور فيه الا أن نمثله. وإنما هو عمل ينبغي علينا أن نخلقه .

هنا نضع اليد على ما هو أساسي في الماركسية .

فالشيء الجوهري في تراث ماركس ليس الماركسية وإنما التحسبية . عـــلم وفن لاختراع المستقبل ، لا تلك الجداول أو تلك الوصايا العشر بالقوانين الاقتصادية أو المبادىء الفلسفية أو المقولات الجدلية التي لا تعدو أن تكون تشويهاً دوغمائياً ووضعياً لتراث ماركس .

يصوغ ماركس في « الرأسمال » ، انطلاقاً من علم مستحاثات عصره ، الأطروحة (التي لم تكذبها الأبحاث الحديثة ، بل على العكس أكـــدت صحتها) التي تقول بأن ما يميز العمل ، في شكله الإنساني النوعي ، عن عمل النحلة أو النملة أو القندس أو القرد الحيواني ، هو أنه يكون مسبوقاً بوعي غاياته .

هكذا يتسم الإنسان ، في تطور الطبيعة والحياة ، ببزوغ المشروع . ويعيد ماركس إلى الأذهان ، مقتبساً عن فيكو[1] إحدى صيغه ، أن الفارق الأساسي بين صيرورة الطبيعة وتاريخ الانسان هو أن الانسان يصنع تاريخه الذاتي (بالرغم من أنه لا يصنعه عسفاً ، وإنما في شروط متحددة دوماً بالماضي) .

ولكن ما إن يظهر الى حيز الوجود ، مع الاستقرار في الأرض والحضارات الأولى ، تقسيم العمل والملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، يسلب مالك وسائل الإنتاج هذه من لا يملكها (عبداً كان ام قناً أم بروليتارياً) نتاج عمله ، كما يسلبه في الوقت نفسه اختيار غايات هذا العمل ووسائله لتضحي أمتيازاً لمالك وسائل الانتاج . وعندئذ يصبح هذا العمل والانسان الذي ينجزه مستلبين ومجردين من طابعهما الانساني النوعي : الوعي واختيار الغايات .

وما غرض الصراع الطبقي الراهن إلا وضع حد لهذه الثنائية ، والإفلات من إسار « الاستلاب » المترتب عليها ، وإتاحة الفرصة من جديد للانسان — **كل انسان** — لكي يكون انساناً ، أي لكي يختار غاياته .

ذلكم هو جوهر مشروع ماركس الاشتراكي .

وفي عصرنا الراهن يصطدم هذا المشروع الانساني الأساسي ، الجدير بأن يحظى بتأييد غالبية البشر ، بعقبة مزدوجة : أولاً بتكتل الامتيازات التي يوجه اليها إصبع الاتهام ، وثانياً بانحراف الأنظمة التي تدعي الاشتراكية والتي لا تعدو أن تكون صورة كاريكاتورية لها .

على أن هذا المشروع ضروري لا غنى عنه للإفلات من الانزلاقات الفاجعة . وهو مشروع ممكن في المرحلة الراهنة من تطور العلوم والتقنيات.

---

١ جيامباتستا فيكو : فيلسوف إيطالي (١٦٦٨ — ١٧٤٤) . « المترجم »

وخاصة كل تربية تحسبية أن تساعد كل إنسان على وعي تلك الضرورة وهذه الامكانية .

• • •

تنبع أساليب مثل هذه التربية مـــن الهدف المنشود . وقد انطرحت المشكلة بحدة خاصة في العالم الثالث حيث عامل الاستعمار المواطن الأصلي وكأنه شيء من الأشياء ، فأنكر عليه كل قيمة لثقافته الذاتية وفرض عليه في الوقت نفسه تأهيلاً يرمي الى تأمين اليد العاملة النافعة للدولة المتروبولية والى إفراز الأخلاق القمينة بحمله على الطاعة والاستسلام .

من هذا المنظور أنشأ باولو فرير في البرازيل « علم تربية المضطَهدين » ، علم تربية هو في جوهره « ممارسة للحرية » . وهو في الحق ذو قيمة عالميـــة .

يرى باولو فرير ، الذي كـــان عليه أن يحل مشكلة تعليم الأميين الراشدين في جبال الآند ، أن تعلم القراءة يجب أن يكون في الوقت نفسه، وعياً للاضطهاد واكتشافاً في حاجات الانسان ورغباته اللاممّايزة بعد لطريق المبادرة التاريخية المحرِّرة من الاضطهادات والاستلابات .

ويحرص باولو فرير في المقام الأول ، وفي مواجهة كل عـــلم تربية يرمي الى دمج البشر بمنطق النظام القائم من خلال تمويه تناقضاته وتشويهاته المترتبة عليه ، يحرص على أن تكون قراءة الكلمات الأولى ، المختارة من بين الكلمات الأكثر استعمالاً وبالتالي الاكثر ارتباطاً حميمياً بالبؤس اليومي ، فكاً للغز الواقع الاجتماعي الذي تموهه : فكل كلمة من تلك الكلمات لا تشير الى « واقعة » محتومة ، بل تطرح مشكلة . وفي هذه الحال يصبح تعلم القراءة عملية إدراك للعالم الذي يحيط بنا ، لا بوصفه عالماً مغلقاً ، ضرورياً ، لا منفذ له ، وإنما بوصفه وضعاً يحد الانسان ويضطهده ، وفي المستطاع تحويله .

وهذه الطريقة في التعليم لا تغير الموقف من المحيط فحسب ، بل أيضاً الموقف من الذات : فوعينا أن العالم الذي يحيط بنا ليس « معطى » ثابتاً لا نملك إزاءه إلا أن نرضخ له ونتكيف معه ، كما يرضخ الشيء للشيء ويتكيف معه ، بل هو على العكس مهمة قيد الإنجاز ، أقول : إن وعينا هذا يتيح لنا أن نفهم أنفسنا على أننا كائنات ناقصة تخلق نفسها وتتكون مع العالم الذي تحوله وتبدله .

إن مثل هذا العلم التربوي لا يستطيع أن يأتي بالمعرفة « من الخارج » كما لو أنها دعاية . إنـــه لا يملك إلا أن يكون حواراً . ولا سبيل إلى ابتكاره **لحساب** المضطَهد ، وإنما **معه وبه** . انطلاقاً من اهتماماته وحوافزه بالذات . بمعاملته على **أنه ذات** للتعليم ، لا على أنه **موضوع** له . وما علم التربية والسياسة إلا شيء واحد . كتب ماوتسي تونغ يقول : « **إن** كل عمل يتم من أجل الجماهير ينبغي أن ينطلق من حاجاتها » . ويضيف قائلاً رداً عـــلى كل ميل إلى ازدراء « عفوية » الجماهير ومبادرتها التاريخية ، وعلى كل زعم باستيراد الوعي اليهـــا من « الخارج » : علينا أن نعلم الجماهير بوضوح ما تعلمناه منها بإبهام » .

ولقد أثمرت السياسة الثنائية على الدوام علوم تربية ثنائية تقابل بين المعلم والمتعلم ، بين الحاكم والمحكوم ، بين السيد والعبد . ولهذا فإن كل ثورة غير مبنية على احترام مبادرة الجماهير التاريخية (هذه المبادرة التاريخية التي قال لينين إن ماركس كان يقدمها على أي شيء آخر) ، كـــل ثورة غـــير مبنية على الحوار الدائم معها ، ستفضي بالضرورة إلى ثنائية جديدة بين الحـــاكم الذي يفكر وبين الجماهير التي تنفذ ، وإلى استلاب جديد واسترقاق جديد .

وخاصة علم التربية – والسياسة – المحرِّر هي أن يساعد البشر المغمورين بالواقع والمكابدين من حاجاتهم على الانسلاخ عن الواقع وعلى وعي أسباب

حاجاتهم وإمكانية تغيير ذلك الواقع حتى يتجاوب مع حاجات متنامية الطابع الانساني .

وهذا مظهر أساسي في علم التربية والسياسة . فأدهى نتائج العبودية هي أنها قادت العبد الى استبطان المهيمن عليه .

ولقد كان هدف المستعمِر واعياً . ففي « نشرة مجمع الجزائر لتعليم السكان الأصليين » (نقلاً عن غربنيون في « نظام الأشياء ») ورد ما يلي: « هل نستطيع أن نحمل السكان الأصليين ، الذين ما يزالون قريبين كل القرب من المادة الخام ، على أن يفهموا ويمارسوا أخلاقنا البالغة الصفاء والسمو والتشدد ؟... إن من الواجب أن « نبطّن » حضارتنا ، أن نرسيها في روح السكان الأصليين » .

ماذا يمكن أن تكون الثورة في هذه الحال؟ وهل قوامها، في مجتمعاتنا الرأسمالية ، أن تعطي الجميع ما يتمتع به البورجوازيون وحدهم اليوم ؟

إن التحرر يبدأ مع رغبة العبد في أن يكون انساناً ومع النضال في سبيل الصيرورة . ولكن أن يكون الانسان فهذا يعني أن يكون بادىء ذي بدء ، بالنظر الى عدم وجود نموذج آخر، سيداً ، أي مضطهِداً . وهذا يعني ، في نظام آخر ، أن يكون بورجوازياً بدءاً من سياراته الى فنه .

أما علم تربية باولو فرير، وأما تصور ماوتسي تونغ عن الاشتراكية ، فينزعان على العكس الى توعية المضطهَدين بأن حياتهم بالذات لا تطاق بسبب الاضطهاد، وبأن حياة مضطهِديهم لا تُقبل بحكم انحرافاتها وانعدام معناها . فالاستلاب ، كما أشار ماركس، واحد ، ولكن المضطهِد يلقى فيه متعته مقابل ما يلقاه فيه المضطهَد من عذاب .

وعلم التربية بوصفه ممارسة للحرية لا يقتصر على مستوى محو الأمية . والمطلوب إنشاؤه على جميع المستويات حتى يعي الطالب الباريسي ذاته ،

مثله مثل الأمي في جبال الآند، لا بدلالة الآخر وإنما انطلاقاً من نفسه . ذلك أن الثقافة المقدمة له في الوقت الراهن شكل من الاستعمار ، وحين تدرك ملء هدفها تكون قد علمته أيضاً ، مثلما يعلم السيد العبد ، أن يستبطن المهيمن وألا يعود يتصور من مشروع انساني غير مشروع النظام الراهن .

وليس من قبيل المصادفة التاريخية اذا كانت هذه التربية ، مع باولو فرير ، واذا كانت هذه السياسة ، مع ماوتسي تونغ ، قد ولدتا في العالم الثالث . تربية وسياسة لا تهدفان الى اكتساب معرفة وحيازة سلطة فحسب ، بل تضعان نصب أعينهما تصور مشروع آخر للحضارة وتحقيقه . تربية وسياسة ولدتا خارج « الغرب » ، في امبركا اللاتينية وآسيا ، تماماً كما احتاجت حركات التجديد الكبرى في الرسم والموسيقى والرقص الى إخصاب من إفريقيا أو آسيا . ففي البلدان التي حرمها الاستعمار لحقبة طويلة من الزمن من ثقافتها الذاتية ومن تاريخها وشخصيتها ، تبرز بقوة لا مستزاد عليها المطالبة بألا تُعامَل بعد الآن وكأنها مواضيع قابلة للتلاعب والتحكم بها وبأن تصبح ذواتاً لتاريخها ولتحويلها للعالم ولنفسها ، عليها تقع مهمة اختراع مستقبلها وخلقه . وهكذا تتفسر ، كما رأينا ، الجاذبية المشروعة التي تحس بها شبيبتنا تجاه الشرق وإفريقيا وأمبركا اللاتينية التي يمكن أن يولد فيها مستقبل جديد حقاً .

وإنما بالقطيعة مع التقاليد التعقلية الأحادية الاتجاه لثقافتنا « الغربية » ، تلك التقاليد السائدة بلا منازع منذ أيام سقراط ، وبوجه خاص منذ عصر النهضة ، يمكن للتربية والسياسة معاً (إذ لم تفصل بينهما الثنائيات القديمة المميزة لمجتمعاتنا) أن تتطورا وتنموا بأبعادهما جميعاً : البعد التنبؤي ، والبعد الطوبائي ، والبعد العلمي .

* * *

إن **اللحظة التنبؤية** لحظة ضرورية في كل علم تربية كما في كل عمل ثوري . وليس المقصود بهذه اللحظة إسقاطاً « إحيائياً »[1] لمشروع إلهي أو لدراما كونية وتاريخية لا يلعب فيها الانسان غير دور الممثل . فالبعد التنبؤي هو على العكس بعد ضروري لا غنى عنه في كل مشروع لاختراع المستقبل . ذلك أن هذا المشروع لا يتطلب محض استقراء وتعميم للماضي والحاضر، بل يتطلب أيضاً **لحظة القطيعة** ، لحظة التجاوز للنموذج الراهن للتطور ، لحظة وعي علائية الانسان بالنسبة الى تاريخه الذاتي .

وما كان أنبياء « العهد القديم » أناساً يتكهنون بالمستقبل أو يبشرون به ، بل كانوا ينظرون الى الحاضر بعيداً عن كل قبول لا شرطي بنظام معطى وبالآراء المسبقة التي تؤبده . وكانوا يكافحون عبـــادة الأوثان ، أي واقعة تبجيل أشياء أو مؤسسات خلقهـــا الانسان وواقعة خدمتهـــا وتأليهها كما لو أن لها قيمة مطلقة . وهذا ما نسميه نحن اليوم بمكافحة الاستلاب .

إن الروح التنبؤية هي تلك التي تضفي طابعاً **نسبياً** على جميع القيم ، وتحظر علينا أن ننسب صفة الكمال الى ما هو متناهٍ ، أي ما هو ناقص بالنسبة الى اللامتناهي .

إن لحظة القطيعة التنبؤية هذه ، التي تبدو دوماً في البداية وكأنها من عالم العبث والمستحيل ، لا غنى عنها لكل تقدم واقعي في كل ميدان . هذا لأن مستقبل الانسان ليس في حال من الأحوال مجرد امتداد لماضيه .

وليس في مقدور أي علم تربية وأي سياسة أن يكونا محرِّرين بدون إضفاء تلك الصفة النسبية على المؤسسات والقيم بحيث يُحظر علينا أن نقبل

---

[1] الإحيائية (animisme) مذهب يقول بحيوية المادة وبأن الروح هي مبدأ الحياة العضوية . « المترجم »

بصورة غير مشروطة بنظام قـــائم أو أن نقنع قبل الأوان بالنتائج التي تحرزها ثوراتنا أو أن نوهم أنفسنا قبل الأوان أيضـــاً بأن الاشتراكية قد تحققت .

إن لحظة القطيعة التنبؤية هذه هي وحدهـــا التي تخلق المجال الحيوي الذي يتيح لاختراع المستقبل ألا يُعقم بالاستقراء والتعميم الوضعي النزعة، وأن يتأسس على العكس على الخيال المبدع حقاً لمشروع الحضارة الجديد، مزوداً بالتالي المشروع ببعده الطوبائي .

* * *

إن **اللحظة الطوباوية** لحظة ضرورية لكل تحسبية شمولية كما لكل علم تربية ولكل سياسة ثورية .

والطوباوية لا تولد في أي وقت كائناً ما كان . فهي تنبثق دوماً في لحظة من انعطاف التاريخ .

فليس من مصادفات الأمور أن يكون توماس مور قد جعل أحداث « اليوتوبيا » (١٥١٦) تدور في كوبا ، وأن يكون كامبانيلا قد جعل أحداث « مدينة الشمس » تدور في قلب البيرو ، وأن يكون باكون قد كتب « أطلانتس الجديدة » : فنحن في عصر النهضـــة ، عصر ولادة الرأسمالية والتوسع المفاجيء في أفق البشر بفضل الاكتشافات الكبرى .

لقد ولدت «اليوتوبيا» من تحليل أزمة اجتماعية . وتوماس مور ينشيء، في مستهل مؤلفه ، تحليلاً نفاذاً لتحول انكلترا من بلد زراعي وإقطاعي الى بلد صناعي ورأسمالي، ولآلام مخاض النظام الجديد . وذلكم هو حال جميع الطوباويات صراحة أو ضمنياً . وهي بوجه عام أبعث على الاهتمام بما تفضحه أكثر منها بما تبشر به . فهي ، بالفعل ، لا تقدم في غالب الأحيان من حل بناء للأدواء والشرور التي تسدد اليها عميق النقد ، بل

تقترح في هذه الحال إما العودة الى الماضي وإما رؤية حالمة لمستقبل هو في حقيقته نقيض الحاضر .

وطوباويات نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر (أي طوباويات الحقبة التي سبقت الثورة الفرنسية والحقبة التي تلتها) ترى وتميز تناقضات الرأسمالية المنتصرة ، ولكنها لا تستطيع أن تهاجمها باسم قوة تاريخية واقعية (باسم الطبقة العاملة على سبيل المثال التي لم تكن قد أصبحت بعد قوة تاريخية مستقلة بنفسها) . ومن هنا فإنها تتعلل بالدين أو بالأخلاق أو بالطبيعة أو بالعقل المجرد معايير لإدانة النظام القديم ونماذج لتصور المستقبل .

وهذه الطوباويات التي يتم إنشاؤها من وجهة نظر قوى التاريخ الصاعدة تطرح مشكلات واقعية وإن لم تأت بأجوبة عينية : البحث عن نظام اجتماعي أقرب الى العدالة ، وعن مثل أعلى لحياة سعيدة ومليئة ، وعن انسان أعظم حرية وأجل شأناً .

ولقد كانت آخر الطوباويات المتفائلة في أواخر القرن التاسع عشر طوباوية وليم موريس في « أقاصيص من لا مكان » ، تلك الأقاصيص التي تغنى فيها بمستقبل اشتراكي يكون فيه كل انسان خالقاً،أي شاعراً . ولقد كان مؤلفها واحداً من المعجبين بماركس وصديقاً لإنجلز .

والطوباوية تنبعث اليوم من جديد في أوساط الشبيبة . وهذه ظاهرة صحية للغاية في حد ذاتها ، ولا تعصى أسبابها على الفهم : فتلك الشبيبة تنقض وتعارض المجتمعات الرأسمالية النمط في مبدئها بالذات ، كما أن أشكال الاشتراكية المتحققة تاريخياً لا تتفق وغايات الاشتراكية ولا تتجاوب معها .

ورد فعل الشبيبة المشروع هذا قد عبّر عن نفسه في عام ١٩٦٨ . فحين كتب طلاب السوربون على جدران باريس «الخيال الى السلطة!»

إنما كانوا يفضحون نقص المنطق والتعميم والتركيب في ميدان ما هو معروف وعدم كفايته لاختراع المستقبل . ولقد كانوا يدعون، بشيء من الغموض والإبهام – هذا صحيح – ولكن بأمل عظيم، الى انطلاق الخيال الخلاّق ، الى ولادة مختبرات التخيل . وهذا في الحق أمر تفتقر اليه حكومتنا وأحزابنا السياسية وجامعاتنا .

والخيال من حيث أنه طوباوية ليس هو اللامعقول أو التلاعب الفوضوي بالصور . إنما الخيال شغور الفكر الذي يرفض أن يُحبَس في أطواق وأن يتصور المستقبل امتداداً أو تركيباً لعناصر الماضي .

وليست خاصة الخيال الخلاّق أن يكتفي بالاستقراء والتعميم انطلاقاً من الحاضر ، بل أن يشق طريقاً غير مطروق بقلبه المنهج الوضعي رأساً على عقب ، بحيث يكون الانطلاق من الهدف المنشود ، ثم تُستنتَج تراجعياً شروط التحقيق والوسائل والمراحل التوسطية .

وقد أثبت هذا المنهج نجعه في جميع ميادين العلوم والأخلاق والفنون: فكوزمولوجيا[1] كوبرنيكوس ما كان في المستطاع استنتاجها من كوزمولوجيا بطليموس ، ولا فيزياء ديكارت من فيزياء الأرسطوطاليسيين، ولا فيزياء انشتاين من فيزياء نيوتن ، ولا الرسم التكعيبي من الرسم السائد منذ عصر النهضة ، كما لم يكن في المستطاع استنتاج تعاليم المسيح من التصور الإغريقي عن العالم . وقد مهد للثورة الفرنسية كما لاشتراكية ماركس العديد من الطوباويات السابقة، ولهذا كانت الثورة الفرنسية بمثابة قطيعة جذرية مع نظام الماضي الاجتماعي ، كما لم تكن اشتراكية ماركس تعميماً للملكية الرأسمالية أو للديموقراطية البورجوازية ، بل كانت بدورها « الشيء المغاير » بالنسبة الى ذلك الماضي : نفي النفي .

وأي انقلاب حقيقي يقلب الأوضاع القائمة رأساً على عقب ويدشن

---

١ أي علم الكونيات . « المترجم »

عصراً جديداً في كل ميدان، كائناً ما كان ، لا يمكن أن يكون إسقاطاً في المستقبل لحقائق أو قيم أو قواعد قائمة حاضراً .

والعقبة الرئيسية التي تقف في وجه انطلاق الخيال الخلاّق هذا تتمثل في التصور الوضعي ، الدوغمائي ، المستلب ، الذي ينزل « المعطيات » أو « الوقائع » منزلة الحقائق الثابتة الأزلية . فالمنظور الكلاسيكي ، الذي ابتدعه رسامو عصر النهضة ، ليس بحال من الأحوال معطى طبيعياً وضرورياً ، وإنما هو مواضعة كغيرها من المواضعات أعيد النظر فيها واستعيض عنها بمواضعات أخرى في الرسم الحديث منذ ثلاثة أرباع القرن . وهندسة إقليدس ليست بنية أزلية للمكان كما كان يعتقد كانط ، واذا كانت ما تزال صحيحة بوجه الإجمال على مستوانا، فإنها لم تعد صحيحة على مستوى الكون أو الذرة . بل إن العقل نفسه ، كما أوضح باشلار، ليس في كل عصر غير محصلة مؤقتة لفتوحات العقلانية .

وهكذا فإن الشرط الأساسي للخلق والإبداع، في العلم كما في الجمالية، وفي الأخلاق كما في السياسة ، هو أن نعي أن ما علّمنا النظام والعادة أن نعده ، بإجلال صنمي ، معياراً أزلياً للمعرفة أو للعمل هو في حقيقته إبداع انساني قابل للنفي وللاستبدال عبر خلق الإنسان المتواصل للإنسان .

إن الدفاع عن حقوق الخيال يعني النضال ضد جميع أشكال الاستلاب : بدءاً من استلاب الوضعية الى استلاب « الواقعيات » التصويرية المزعومة والدوغمائيات السياسية أو الأخلاقية أو الدينية .

والتحسبية الجديرة حقاً بهذا الاسم تبدأ بالضرورة بإعادة نظر في المسلّمات . فهي فن اكتشاف « الإشارات » التي قد تكون تافهة أحياناً بأبعادها الحاضرة ولكن بشيرة بانقلاب جذري . وغالباً ما جرى التنويه بأن علم القرن العشرين ، من النسبية الى الفيزياء الكمية ، قد انقلب رأساً على عقب ، في أسسه بالذات ، بدءاً من إدراك ظاهرات تكاد لا تقع

تحت الإدراك : تجربة ميكلسون ، تبدّل موضع نقطة الرأس بالنسبة الى عطارد ، إشعاع الجسم الأسود . كذلك فإن بعض الاضطرابات الطفيفة في الحياة الاجتماعية قد تكون بشيرة بثورة عميقة .

ليس هناك ، من حيث التعريف ، منهج صارم دقيق ، للاختراع . ولكن الخيال والإبداع قد يجدان ما يحفزهما ليس اذا أزيلت العقبات التي تعوق انطلاقهما فحسب ، وهي العقبات المتمثلة في الآراء المسبقة وفي استلابات الوضعية أو الدوغمائية ، وإنما بوجه خاص اذا لم تعد الجهود تنصبّ كلها على تأهيل « الاختصاصيين » ، واذا تركز الاهتمام على العكس على التآلف مع إبداعات الفكر الكبرى ، بدءاً من العلوم الى الجمالية . وإن نظرة رحبة بما فيه الكفاية وشمولية بما فيه الكفاية الى التاريخ والى التطورات الراهنة للعلوم والفنون لقمينة بأن تجعلنا نفهم دور الإخصاب المتبادل لا بين العلوم التي لها حدود مشتركة فحسب ، كالكيمياء وعلم الأحياء على سبيل المثال ، وإنما أيضاً بين ميادين ليس بينها في الظاهر من صلة . وليس من المستبعد أن يوحي مفهوم معين عن الكهرب أو شكل معين من الموسيقى بفرضيات بنيوية لتسيير مشروع من المشاريع .

لقد استبق الشعراء السرياليون، بدراستهم لآليات الإبداع التخيلي كتعليق الرقابة « العقلية » في الكتابة الآلية أو استخدام « المصادفة الموضوعية » الناجمة عن التقاء عدة سلاسل مستقلة ، استبقوا لا بعض مناهج التحسبية فحسب ، بل أيضاً بعض مناهج البحث العلمي المقارن الذي يخصب تفكير باحث من الباحثين من خلال الصدمة اللامتوقعة التي يحدثها اكتشاف من الاكتشافات في ميدان آخر مختلف مطلق الاختلاف . بل إن السبرانية نفسها قد أعادت الاعتبار الى برهان المماثلة ، أي الى المجاز ، بوصفه أداة للبحث والاكتشاف ، مع أنه كان وقفاً على مجال الشعر وحده .

* * *

هذا لا يعني البتة التهوين من شأن **اللحظة العلمية :** فالتحسبية كما قال إيف باربل هي الطوباوية مضافاً اليها التحقيق[1] . ومـــا القطيعة التنبؤية حين صيرورتها عاملية ، ومـــا الخيال الطوباوي حين خضوعه للتحقيق التجريبي إلا تعريف العلم بالذات وهو في سبيله الى التكون .

وينبغي هنا أن نتلافى تفسيراً مغلوطاً شائعاً لكلمة « العلم » . فحين يتكلم الفلاسفة الذين لا يعدو ماركس أن يكون تلميذهم ووريثهم المباشر، حين يتكلم فيخته على سبيل المثال عن «مذهب العلم» أو هيغل عن « علم المنطق » ، مثلهم مثل ماركس حين يتكلم عن « الاشتراكية العلمية » ، فإنهم لا يفهمون البتة كلمة « العلم » بالمعنى الوضعي ، أي بالمعنى الذي يمكن معه وصف الطبيعة أو التاريخ والتكهن بهما بصرف النظر عـــن الانسان ومداخلاته .

إنهم يقصدون بـ « العلم » فكراً راسخ الأساس ، أي فكراً واعياً لمسلّماته . أما الفكر غير الواعي للمسلّمات التي تؤسسه فليس هو العلم ، وإنما هو العلموية أو الوضعية .

كان ماركس قد شدد اللهجة ، منذ « الأطروحات عن فيورباخ » ، على اللحظة « الفعالة » للمعرفة . فقد رفض ، رداً على ماديّي القرن الثامن عشر الفرنسي الميكانيكيين ، أن يعـــدّ المعرفة « انعكاساً » لواقع معطى لمرة واحدة ونهائية . فقد كانت المعرفة في نظره **فعلاً** ، مشروعاً . وقد أكدت مباحث علوم القرن العشرين صحة هذا التصور .

إن العلم الذي في سبيله الى التكوين – لا العلم المتكون ، المصنف في موجزات مدرسية – لا يصدر عن « وقائع » ناجزة لينتقل منهـــا الى قوانين تعيد ربطهـــا بعضها ببعض والى نظريات تعيد ربط هذه القوانين في نظام .

---

[1] المقصود بالتحقيق هنا (vérification) التأكد بالتجربة من صحة الموضوع . « المترجم»

إنما يعمل العلم ، كما أوضح ذلك باشلار ، بطريقة معاكسة : فهو لا يبدأ أبداً بـ «معطى» وبملاحظة ، بل يبدأ على العكس بفعل مع كل ما ينطوي عليه هـذا الفعل من مبادرة ومجازفة ومسلّمة . وهو يستبق « المعطى » المزعوم بفرضياته ونظرياته ونماذجه التي يمكن للتجربة التحقيقية أن تكذبها نهائياً أو تؤيد صحتها مؤقتاً . وبين التلمس والتحقق يبني العلم وقائعه وقوانينه، الى أن يرغم على هدمها وعلى إعادة بنائها تبعاً لنموذج آخر ، وهذا في حركة جدلية لا حد لها .

* * *

إن تغيير بنى التربية وتغيير مضمونها ومناهجها على حد سواء يؤلفان جزءاً لا يتجزأ من الثورة الثقافية .

هذا التغيير ينتج عن أهداف أساسية : فإعداد العدة لاشتراكية مبنية على التسيير الذاتي يقتضي وضع حد في ميدان التربية كما في كل ميدان آخر للثنائية . أي وضع حد للبنى الثنائية للمدرسة ، تلك البنى التي تعبر عن سائر الثنائيات وتؤبدها ، ولا سيما ثنائية التعارض بين العمل اليدوي والعمل الفكري ، المرتبطة ارتباطاً لا تفصم عراه بثنائية القادة والمنفذين . وهذه واحدة من مشكلات الثورة الثقافية الأساسية .

يطلق ، بوجه الإجمال ، اسم العمل اليدوي على العمل الذي يتحكم بالأشياء ، واسم العمل الفكري على العمل الذي يتحكم بالبشر (أو الذي يتحكم بالأشياء من خلال التحكم بالبشر) .

وقد سبق لدوركهايم أن لاحظ في دراسته للتطور التربوي في فرنسا أن تعليم الكلام مقدم ، تقليدياً ، على علم الأشياء .

وأولوية التحكم بالبشر هـذه تترجم بفظاظة في مرتبية المشروع : فتعويض وظيفة الإشراف أعلى من تعويض الكفاءة التقنية . فإذا ما ارتقى

عامل من العمال الى وظيفة مراقب ورشة ، زاد أجره زيادة مرموقة ، لا لأنه اكتسب تخصيصاً أعلى ، بل لأنه يمارس سلطة إكراهية . وهذه الواقعة تمثل، في شكل بالغ البدائية ، نموذج تصورات التسلسل الاجتماعي التي ينبغي أن تكون مكافحتها الهدف الأول لأي ثورة ثقافية .

ولا يأخذ تغيير بنى التربية كامل معناه إلا في هذا المنظور . ففي مجتمع متطور كمجتمعنا يرتفع فيه عدد «المثقفين» (بأوسع معاني الكلمة) ارتفاعاً مرموقاً ، لا يمكن للمشكلة أن تحل ببساطة ، كما في الصين ، عن طريق إرسال هؤلاء المثقفين للعمل دورياً في الريف أو في المصنع .

إن إلغاء ثنائية العمل الفكري والعمل اليدوي ، ثنائية المدرسة والحياة الواقعية ، ثنائية التسلسل المرتبي والتقنية ، يقتضي تحويلاً جذرياً لنظامنا المدرسي والجامعي . وليس السبيل الى ذلك إصلاح التعليم وإنما ثورة ثقافية .

إن نظامنا الراهن لا يتجاوب وحاجات عصرنا . وثمة استمرار مأساوي بين التعليم النابوليوني بطابعه الوظيفي والتوظيفي وبين مؤسساتنا المدرسية والجامعية الراهنة ببناها الدمجية والتكييفية والاستلابية .

أولاً لأن مفهوم التأهيل الذي يتم اكتسابه مرة واحدة ونهائية في بداية الحياة قد بات مفهوماً بالياً في مجتمع ملزم ، في المقام الأول ، بأن يأخذ في حسبانه التغيرات المدوخة التي لا تني تطرأ بلا انقطاع وبأن يعدّ نفسه للسيطرة عليها . وعليه فإن التربية الدائمة لا يمكن أن تكون إضافة ، « وصلة » للتعليم المدرسي . إنما ينبغي على العكس أن يعاد النظر في النظام كله وأن يعاد بناؤه بدلالة هذه الضرورة الجديدة ، ضرورة ديمومة التربية على مدى الحياة .

ثانياً ، اذا كنا نرغب في أن نكافح الثنائيات الاستلابية ، وفي أن نهيء كل فرد ليمارس سلطته في التقرير الذاتي الحر لغايات الحياة

الاجتماعية وفي التسيير الذاتي لوسائلها في جميع الميـــادين وعلى جميع المستويات ، فإن المدرسة لا يمكن أن تكون لا متحفاً للثقافة لا يقدم الى التلاميذ سوى نماذج الماضي ، ولا آلة ثقافية « تفبرك » الاختصاصيين الذين يحتاجهم الانتاج على المدى القصير . إن المشكلة هي مشكلة تأهيل أناس قادرين لا على تقلّد الوظائف فحسب بل أيضاً على تجديد جميع أشكال الحياة والنشاط الاجتماعي ، هـــي مشكلة تكوين « بشر تامين » أي مبدعين مسؤولين في قطاع محدد من الإنتاج وقادرين في الوقت نفسه على التبصر بغايات المجتمع الاجمالي وعلى المساهمة الواعية في إنشاء مشروع الحضارة الجديد .

نحن لا نسعى إذن هنا الى رسم برنامج مفصل لإصلاح التعليم يُمن به على الأمة « من الأعلى » و «من الخارج» ، بل نسعى الى طرح مشكلة الثورة الثقافية في ضوء ظروف بلادنا . وليس همنا ، على هـــذا الصعيد أيضاً ، ترقيع المؤسسة ، بل أن نتساءل كيف يمكن أن يعـــاد توزيع الكوادر عن طريق تغيير مفهوم التعليم بالذات مثلما سبق أن حاولنا تغيير مفهوم السياسة أو مفهوم الدين .

ما من تدبير إداري وما من برنامج مسبق الإعداد بقادر على حل هذه المشكلة . ذلك لأنها تقتضي، بحكم طبيعتها بالذات ، **تجريباً** جريئاً ومنهجياً معاً ، **وتشاوراً** مع جميع المعنيين ، أي مع المعلمين والطلاب والتلاميذ والأهالي ، وكذلك مـــع النقابات وأرباب المشاريع وجميع الشغيلة ، اليدويين والفكريين ، ومع الحرفيين والبـــاحثين . فالمشكلة ليست مشكلة منفصلة ، وإنما هي مشكلة دمج المدرسة بالأمة .

ما المعالم الكبرى الممكنة لهذا التحول الجذري ؟

إن نقطة الانطلاق هـــي وضع المدرسة في قفص الاستجواب بوصفها مؤسسة منفصلة . منفصلة عن الحياة وواقعة في بداية الحياة فقط .

وإعادة النظر هذه لن تبدو مستغربة إذا ما تذكرنا أن المدرسة بوصفها مؤسسة منفصلة مهمتها التأهيل لممارسة مختلف النشاطات الاجتماعية في مقرات معزولة عن الحياة المهنية وبواسطة جهاز متخصص في نقل المعرفة ، هي ابتكـار مستحدث قريب العهد : فهي معاصرة للثورة الصناعية وللثورة البورجوازية . فحتى ذلك الحين ، وباستثناء « الكتبة » و « النخبة » التي يجري تأهيلها في مدارس الكنيسة ، كان الفلاح هو الذي يعلم الفلاح ، والجندي هو الذي يعلم الجندي ، والحرفي هو الذي يعلم الحرفي . وابتكار المدرسة وانفتاحها لعدد متعاظم من النشاطات والتلاميذ هو في الحق إنجاز تاريخي كبير للبورجوازية ، مثله في ذلك مثـل ابتكار البرلمان والتوسع التدريجي في حق الانتخاب عـلى الصعيد السياسي . وبالفعل ، كانت البورجوازية والمجالات على اختراع أشكال جديدة من الثنائية ، مبنية من الآن فصاعداً على الثروة والعلم ، مقابل الثنائيات القديمة المبنية على الولادة ومشيئة الله .

والمثال الأكثر نموذجية هو مثال التعليم التقني . فمنذ النصف الأول من القرن التاسع عشر أماط أوغست بلانكي النقاب في معرض تحليله لـ « مشروع المدارس المهنية » في كتابه « الرأسمال والعمل » عما تنطوي عليه هـذه المدارس من « فكرة ثابتة ترمي إلى حبس العامل في مهنة ، ومن ثم العودة إلى نظام الطوائف » . وكما يلاحظ غرينيون فإن التعليم التقني ما يزال محتفظاً ، بعد أكثر من قرن من الزمن ، بوظيفته كعامل تفرقة اجتماعية.

ومن مهام التعليم التقني كذلك تأبيـد الثنائية من خلال فبركة نمط « الوسطاء » الذين يحتاجهم النظام القائم والذين أمكن أن يطلق عليهم اسم « نخبة المنبوذين » : فهم لن يتخطوا أبداً شرط العامل ، ولكنهم سيتمتعون بتأهيل مهني وبأخلاق تجعل منهم « أرستقراطية عمالية » ، فيلقاً من ضباط صف النظام القائم .

والمدارس الثانوية بدورها لا تقل انقطاعاً عن الواقع . ففي عام ١٩١٤ لم يكن في التعليم الثانوي بعـد غير ثمانين ألف تلميذ ، وكانت هناك بالمقابل « امبراطورية استعمارية » قادرة على امتصاص الفائض من « النخبة القائدة » المكونة على ذلك النحو . وفي عام ١٩٧٢ يناهز العدد على ملايين ثلاثة ، ومع ذلك لم يطرأ تغيير جوهري على نموذج التأهيل . وتلكم هي المفارقة : فالتعليم التقني الذي يفترض فيه ، بصورة طبيعية ، أن يؤهل اكثر من نصف الناس العاملين ، يضم ستمئة ألف تلميذ ، وبالمقابل فإن التعليم الثانوي التقليدي يضم خمسة أضعاف هذا العدد مع أن الاستخدامات التي يؤهل لها تقل بأربعة أضعاف عن الاستخدامات التي يؤهل لها التعليم التقني .

وتستمر هذه المفارقة المجرمة مع التعليم العالي : فمدة الدراسات التي لا تفضي إلى شيء لا تني يزداد في أمدها . وكل شيء يجري كما لو أن هناك رغبة في تأخير دخول هؤلاء الشبان الى ميدان الانتاج والحياة أطول مدة ممكنة . وهذا أسلوب من أساليب تمويه العدد الحقيقي للعاطلين عن العمل : إرغام جمهرة من الشبان على البقاء في مقاعد الدراسة بالحكم عليهم، كما قال نقابي إيطالي ، بـ « عمل إجباري غير منتج » .

هكذا تتحول الكليات الى دار حضانة وحراسة للشبيبة التي لا مكان لها في الإنتاج والحياة ، وللمعارضين الساخطين من تعليم غريب عن الحياة ومن انعدام مجالات الاستخدام معاً .

وبفارق لا يزيد على أشهر قليلة ، وفي ظل نظامين مختلفين ، قررت كل من ألمانيا الشرقية ومعهد ماساشوستس التكنولوجي المشهور في الولايات المتحدة اختصار مدة الدراسة في التعليم العالي سنة واحدة .

وبالفعل ، لقد بات يتضح بمزيد من الجـلاء عبث الرغبة في حصر تأهيل الإنسان ببداية حياته وحدها ، مع أن التحول المتواصل في مجتمعاتنا،

على صعيد التكنولوجيا كما على صعيد المعرفة والمؤسسات ، بات يقتضي المزيد والمزيد من التدريب الإضافي .

ينبغي إذن أن يمتد التأهيل طوال الحياة الفاعلة .

وهذا يقتضي أن يوضع الشبان والشابات على تماس في أبكر وقت ممكن مع الحياة والواقع والانتاج والتسيير الاجتماعي .

وفي مجتمع تتحول فيه المعرفة أكثر فأكثر إلى قوة إنتاج رئيسية ، ينبغي أن يتم اكتساب هذه المعرفة في المكان الذي تولد وتتجدد وتتطور فيه : في المشروع ، والمختبرات ، وهيئات التسيير، ومراكز الأبحاث

وعليه فإن قسماً كبيراً من وظائف المدرسة يجب أن يوزع بين مختلف نشاطات المجتمع .

والحركة المتبادلة من العمل العملي الى العمل النظري يجب أن تتم في كلا الاتجاهين : فمن الضروري ، على سبيل المثال ، أن يُختصر يوم عمل العمال وأن تنظم عدة أسابيع للثقافة والتدريب الإضافي سنوياً لجميع الشغيلة . وهذه ليست محض ضرورة تقنية يفرضها التوسع والازدهار (ولهذا يتوجب على المشاريع أن تدفع أجر هذه الأسابيع مثلها مثل سائر أسابيع العمل) ، بل هي أيضاً ضرورة سياسية للتقدم باتجاه التسيير الذاتي (ولهذا ينبغي على الخزينة العامة أن تساهم في نفقات هذا التأهيل) .

وحتى لا تكون فترات الدراسة هذه مجرد وسيلة ، بالنسبة إلى أرباب العمل ، لإعداد الجهاز العامل وتأهيله لتلبية حاجات المشروع القصيرة الأمد ، ولتشويه الثقافة بالتالي مرة أخرى ، ينبغي أن يكون توجيه هذه الثقافة الدائمة ، المرتبطة بكل شكل من أشكال النشاط القومي ، وإدارتها وطريقة عملها تحت إشراف ثلاثي في البداية : إشراف الشغيلة وأرباب العمل والهيئات التربوية . وهذا الاشراف الثلاثي سيُمارس على مضمون التعليم الذي ينبغي أن يشتمل على تدريبات تقنية إضافية وعلى تأهيل وإعلام

بصدد التسيير ، وبوجه خاص على « ثقافة عامة » بالمعنى الذي حددناها به آنفاً (الإعلامية ، الجمالية ، التحسبية) . وسوف يكون التعليم نفسه ثلاثي الأطراف : إذ سيتم اختيار المعلمين ، من جهة أولى ، من بين المهندسين وكوادر المشروع أو من قبلهم ، ومن بين النقابات أو من قبلها من جهة ثانية ، ومن بين المدرسين والباحثين والعلماء والفنانين من جهة ثالثة وأخيرة .

وبديهي أن التنظيم سيبنى في البداية على مبادىء التسيير المشترك الثلاثي الأطراف لينتهي الى التسيير الذاتي .

وسوف يتوجب على المدرسة والجامعة آنئذ أن تتكيف مع هذه الشروط الجديدة .

وهذه اليوم ضرورة مطلقة :

أولاً لأن محض استقراء الأرقام الراهنة يقدم لنا مثالاً ساطعاً على المنزلق الفاجع : فميزانية التربية القومية ستستأثر بأكثر من نصف الميزانية القومية إذا ما أريد « دقرطة » التعليم مع الاحتفاظ ببناه الراهنة . وفضلاً عن ذلك ، فإن وزارة التربية القومية هذه ، بموظفيها الذين يناهز تعدادهم على ثمانمئة ألف وبالمستفيدين من خدماتها البالغ تعدادهم اثني عشر مليوناً، ستقف عاجزة عن تسيير مثل هذه الكتلة . ولو اتبعنا بها جميع الخدمات التعليمية التابعة الآن لوزارات أخرى ، فإن حوالي نصف سكان فرنسا سيمسون خاضعين لهذه الآلة البيروقراطية الممركزة ، العاجزة بحكم ضخامتها بالذات عن أداء مهمتها .

وهنا أيضاً يستطيع التعليم التقني أن يلعب دوراً ريادياً . فهل من المعقول أن تنصب الجهود على إعادة خلق شروط انتاج المصنع بصورة مصطنعة في المدارس ، في وقت تعرف فيه التقنية تجدداً متسارع الوتائر وتؤول فيه الآلات والمنشآت إلى البلى بسرعة متعاظمة باطراد ؟ وحتى على فرض أن

مبالغ من المال معادلة للأموال الموظفة في صناعاتنا كافة قد وظفت في مثل هذه المحاولة الحمقاء ، فإن الهوة الفاصلة عن الواقع لن تردم أبداً ، ولن يتبدل شيء في حقيقة أن تأهيل التلاميذ سيتم على الدوام بواسطة آلات بالية . من الضروري إذن أن يتم الجزء الاكبر من المران على العمل الواقعي في محيطه ووسطه الحقيقي ، وتحت نفس الإشراف الثلاثي الذي حددناه بالنسبة الى تأهيل الراشدين . وهـذا سيفرض بلا أدنى شك قيوداً على المشروع ، ولكن المشروع سيستفيد من ذلك على المدى المتوسط والقريب. وهذا يفرض إكراهات على المثقفين ، ولكن هذا هو شرط ارتباطهم بالممارسة . وهذا يفرض على الشغيلة وعلى مندوبيهم ونقاباتهم مهام جديدة ، ولكن هذا هو الطريق الوحيد الممكن نحو التسيير الذاتي .

الطريق الوحيد لوضع حد للحواجز المدرسية وللفواصل الاجتماعية .

ولسوف تتجدد المدرسة بحصر المعنى تجدداً كاملاً في بناها بالذات .

وسيكون من المناسب ، أولاً ، أن يؤخر سنة واحدة موعد الدخول الى المدرسة بحصر المعنى ، لأن تعلم القراءة على سبيل المثال في سن السابعة أسهل بكثير مما في السادسة . وفضلاً عن ذلك ، فإن هذا التأخير سيتيح تطوراً اكبر لدور الحضانة ورياض الأطفال التي هي نقطة انطلاق حاسمة لكل تربية لاحقة . وبذلك سيتاح للطفل أوسع المجال لممارسة وسائل التعبير والإبداع الشخصي : الرقص ، الموسيقى ، الرسم ، التعبير الجسماني ، الإبداع اليدوي ، الخ .

وبعد ذلك ، وطوال سنوات تسع ، من السابعة الى السادسة عشرة ، ينبغي أن يتردد الطفل على مدرسة واحدة يمكن له فيها ، مهما تكن ميوله ، أن يتابع اختياره إلى النهاية من دون أن يتخبط في الطرق المسدودة الكثيرة التي ضربت التقنية مثالاً بيانياً عنها .

وهذا يفترض بالأصل ملاكاً موحداً من المعلمين المؤهلين جميعاً بسنوات

أربع من التعليم العالي سواء عملوا في دار حضانة أم في ثانوية أم في كلية. وهذا بالطبع شريطة أن يكون في مقدور غير الجامعيين أيضاً أن يساهموا في التعليم على جميع المستويات : المهندسين ، والنقابيين ، والشغيلة الرفيعي الاختصاص ، والفنانين ، والباحثين ، الخ .

وينبغي على الطلاب ، جميع الطلاب بلا استثناء ، أن يعملوا ردحاً من وقتهم في واحد من فروع النشاط القومي (مثلما هي الحال الآن ، وإن بصورة غير كافية ، حين يوزع طالب الطب وقته بين الدروس النظرية والمستشفى ، أو حين ترسل مدارس المهندسين تلاميذها للتمرن في الورشات) .

وهكذا يمكن الخلاص ، رويداً رويداً من الغيتو (ghetto) الجامعي ، ومن وسطه الاصطناعي ، المنفصل عن الحياة العامة ، والوبيل في نتائجه في خاتمة المطاف ، ولا سيما أن العمال سيسلكون الطريق المعاكس بفضل إنقاص يوم العمل وأسابيع التدريب الإضافي والتثقيف .

أما فيما يتعلق أخيراً بتحديث مناهج التعليم ، فقد آن الأوان لزيادة إنتاجية المدرسة عن طريق تزويدها بالإمكانات التقنية التي تملكها المشاريع الأكثر تقدماً .

ويوم نزاوج بين التعليم والإعلامية ، ويوم نعتمد الناظمة الآلية في تعليم جميع العلوم القابلة من الآن لمثل هذا التنظيم (كما أثبت ذلك على أسطع نحو تعليم اللغات الحية) ، نكون قد اقتصدنا اقتصاداً عظيماً في الوقت، وأتحنا مجالاً أوسع بكثير للتبصر التحسبي والجمالي بصدد الغايات كما للممارسة الخلاقة على صعيد الفنون .

ويستطيع التلفزيون ، في هذا المضمار ، أن يؤدي دوراً حاسماً .

فاستبارات اليونسكو تنبئنا أن الأطفال في البلدان المتطورة يمضون ما بين خمسمئة ساعة وألف ساعة سنوياً أمام الشاشة الصغيرة ، وهي مدة تعادل

تقريباً المدة التي يقضونها في المدرسة إذا أخذنا في حسابنا العطل المدرسية وأيام الراحة . وتميط لنا الاستبارات نفسها اللثام عن أن الأطفال يشرعون بالترعرع والنمو مع التلفزيون في سن العاشرة ، أما بالنسبة إلى الأطفال المتخلفين ففي سن الثالثة عشرة . وهذا يعني أن المعدل الوسطي للبرامج يتجاوب مع المستوى العقلي لطفل بين الحادية عشرة والثانية عشرة .

ليس التلفزيون ، في الوقت الراهن إذن ، « نافذة مفتوحة على العالم» ، بل هو على العكس صورة زائفة وبليدة عن الحياة . فالمتفرج على التلفزيون لا يكون تجاوز السادسة عشرة من العمر على سبيل المثال حتى يكون قد شاهد ستة آلاف أو سبعة آلاف جريمة قتل !

إن العديد من المدراء « المسؤولين » عن التلفزيون الذين هم في حقيقتهم مرشدون لا واعون ولامسؤولون للوجدان والوعي ينظمون عملية بث كثيفة للمسالك المقولبة ، غير الأصيلة ، خانقين الإنتاج والمنتجين الذين يصارعون ببسالة في سبيل تلفزيون إنساني الوجه .

يطرح التلفزيون في الوقت الراهن إذن من المشكلات أكثر مما يحل ولكنه يستطيع أن يحل المشكلات التي يطرحها .

وبالبداهة، ليس الحل ان تُنشأ «محطة ثالثة» مدرسية أو ثقافية أو جامعية تكتفي بأن تبث ، في حدود حد أدنى من الاقتباس والتعديل ، صورة متلفزة للدرس المهيب . فمثل هذه الخطوة لن تكون إلا أداة إضافية للتلاعب والتحكم تتفاقم معها الثنائية بين من يعلم وبين من يتلقى بسلبية هذا التعليم . إن الصعوبة العظمى إنما تكمن في إنشاء « شبكة ارتجاعيـــة » تسجل ردود فعل المتفرج وتتيح له إمكانية التدخل .

فعلى صعيد البث في دارة مغلقة ضمن نطاق مدينة أو منطقة بعينها ، تتوفر الوسائل التقنية التي تتيح للطالب أن يطرح أسئلة وللمدرس أن يوقف بثه ليجيب عليها .

ويمكن أن يستغل المغنيط التسجيلي[1] ، الـذي بفضله يساهم التلميذ أو الطالب في المناقشة وحتى في أخذ مناظر الشريط بدلاً من أن يقتصر دوره على الانفعال بما يعرض عليه ، أقول : يمكن أن يُستغل المغنيط التسجيلي، عـلى صعيد خلق الوسائل واختيارها وتنظيمها ، في ابتداع شكل جديد للتعبير ، مختلف جذري الاختلاف عن الإنشاء اللفظي ، المهذار ، الذي أكل الدهر عليه وشرب .

ولكن التجديد لن يتأتى ، أساساً ، من تحديث تقنيات التعليم . وإنما سيتأتى ، في المقام الأول ، من تغيير البنى والمناهج والمضمون .

أي من تلك الثورة الثقافية . المواكبة لتغيير المؤسسات ولتغيير الضمائر، حتى تتاح لكل فرد المساهمة في الصياغة المشتركة لغايات مشروع حضارة جديد ، والمساهمة كذلك ، بصفته ذاتاً مستقلة ذات سيادة ، في التسيير الذاتي الاجتماعي على المستويات كافة : الاقتصاد ، والسياسة ، والثقافة .

تلكم هي الأبعاد الكبرى لثورة اليوم .

---

١ magnétoscope : أي الشريط المغناطيسي لتسجيل الصور التلفزيونية . «المترجم»

الفصل الثالث

ماذا يمكن أن تكونه الثورة اليوم؟

أ ـ من سيصنعها

الكتلة التاريخية الجديدة :

أن يكون الهدف المنشود اشتراكية مبنية على التسيير الذاتي ، لا محض نقل للسلطة تتأبد معه في أشكال جديدة ثنائية الحكام والمحكومين ، فهذا يقتضي ، حتى لا تكون الوسائل المستخدمة متناقضة مع الغايات المنشودة، ثورة أغلبية تقوم بها أكثرية الأمة .

هذا لا يعني البتة أن مثل هذه الثورة تستبعد قبلياً كل عنف ، وإنما يعني فقط أنها غير مرتبطة بالعنف ارتباطاً جوهرياً ، غير مرتبطة بضربة مباغتة مزعومة تترصد من خلالها أقلية ما اللحظة المناسبة للاستيلاء على السلطة بفضل أزمة خطيرة . وبالمقابل،إذا ما سارت غالبية الأمة في طريق اشتراكية التسيير الذاتي، وإذا ما تطلعت أقلية ما إلى تأبيد امتيازاتها القديمة أو إلى إعادة الحياة اليها ضد الإرادة القومية ، باللجوء إلى قوة السلاح أو بالاستنجاد بتدخل أجنبي (كما هي حال أغلب الثورات المضادة في

الماضي) ، فسيتحتم بلا تردد قمع هـــذه المحاولة بوسائل لا تستطيع أن تستبعد العنف سلفـــاً من دون أن تخون المستقبل الوليد . نحن لا نستطيع إذن أن نقول سلفاً إن هذه الثورة ستكون سلمية ، لأن ذلك ليس مرهوناً بنا وإنما هو مرهون بأولئك الذين قد يعنّ لهم أن يعارضوا اختيار الأمة. وكل ما نستطيع أن نقوله هو أننا لن نكون المبادرين إلى العنف : فثورة من هذا النمط ليست بحاجة إلى العنف كي تتحقق . ومن هنا فإنها لن تبيح لنفسها اللجوء إليه إلا ذوداً عن نفسها ضد عدوان مسلح قد تشنه أقلية مناهضة لاختيار الأمة الواعي والأغلبي .

والقول بأن هـــذه الثورة لا يمكن تصورها إلا على أنها ثورة أغلبية لا يعني البتة أنها ستكون برلمانية . وهذا لسبب في منتهى البساطة ـ وسنعود إليه حين سنجيب على سؤال : كيف نصنع هذه الثورة ؟ ـ وهـو أن البرلمان لم يعـــد ، منذ طويل الأمد ، أداة محدّدة للسلطة ، وعليه فإنه لا يمكن أن يكون أداة محددّة للثورة أو للتحول الجذري .

ولنكتف الآن ، في محاولتنا الإجابة على سؤال : من سيصنعها ؟ ـ مقرّين سلفاً بأن الانتقال إلى التسيير الذاتي يجب أن يكون هـــو نفسه « مسيَّراً ذاتيـــاً » ـ لنكتفِ بأن نتساءل : ما الفئات الاجتماعية التي سيرتكز اليها هذا التجمع الأغلبي ؟

إن الكتلة التاريخية الجديدة ، الحاملة لمستقبل الأمة الثوري ، لا يمكن أن تتطابق في الهويـــة مع ذلك « التحالف المناهض للاحتكارات » الذي تبني عليه بعض أحزاب المعارضة ، على سبيل المثال ، برنامجها واستراتيجيتها.

إن « تجمعاً مناهضاً للاحتكارات » قد يفيد في تشكيل ائتلاف انتخابي يتعهد بأن يلبي حتى المتناقض من مطالب جميع أولئك الذين يعانون ، بأي صورة من الصور ، من الاحتكارات الرأسمالية الكبيرة ، سواء مطالب الطبقة العاملة أم مطالب الفلاح المبعد عن أرضه أم مطالب التاجر الصغير

المسحوق من « الجبابرة » .

إن مطالب هذه الفئات المختلفة متناقضة . فطالب الطبقات المتوسطة التقليدية (صغار الفلاحين المالكين ، الحرفيين ، التجار) مبنية على ضرب من الحنين إلى الماضي : العودة إلى رأسمالية ما قبل صناعية ، ليبيرالية — وهذا أمر مستحيل تاريخياً . وبالمقابل فإن مطالب العمال ، وكذلك مطالب التقنيين وقطاع واسع من المثقفين ، مبنية ، على العكس ، على تجاوز الرأسمالية الراهنة ، وعلى الانتقال الى مجتمع يتضاءل فيه باطراد دور الأرض أو حتى الآلة كقوة منتجة أساسية لينتقل هذا الدور تدريجياً إلى العلم ، بصورة يمسي من اللامحتمل معها بل من الضار كل الضرر أن يترك العلم للملاك الرأسماليين يستغلونه ويوجهونه كيفما شاؤوا .

إن مثل هذا « التحالف المناهض للاحتكارات » لا يستطيع إذن أن يقود ثورة أو انقلاباً تاريخياً ، وإنما يستطيع فقط أن يقود ائتلافاً برلمانياً هجيناً . وعلى فرض أن تلك الوعود المتناقضة قد عقدت له ، باجتماعاتها ، لواء النصر ، فإن ثمة فرضيات ثلاثاً ممكنة :

— إما أن يتخلع الائتلاف لأن الفئات التي يتكون منها والتي تنتمي موضوعياً إلى البورجوازية (ولو بصفة مؤقتة) ستنسحب منه لتنضم إلى الجناح المعارض (على الطريقة التي تخلعت بها جبهة ١٩٣٦ الشعبية أو التجمع الثلاثي غداة التحرير).

— وإما أن التجربة العينية ستكشف بالممارسة ، في حال استمرار الائتلاف لحين من الزمن ، عن تناقضاته وعجزه الموضوعي. وبالفعل يستحيل الوفاء بجميع تلك الوعود المبذولة . فلا تمويلها بمضمون، ولا الاختيارات المتناقضة والمتجاورة دونما صلة فعلية فيما بينها تتيح بناء نظام متلاحم قادر على العمل . وفي هذه الحال ستتهيأ أحسن الفرص لانقلاب فاشي بحكم الخيبة

المرة في الآمال والفوضى الكبيرة التي ستضرب أطنابها .

ـ وإما أخيراً ـ وهذه هي الفرضية الأقل احتمالاً ورجحاناً ـ أن يتحقق ما فيه الكفاية من النجـاح في الولوج إلى جهاز الدولة والتمكن منه لتحويلـه عند الاقتضاء ضد الحلفاء ، وضدهم ، وعـلى منوال النموذج الثاني الذي يقدم الماضي عينات متنوعة عنه .

وأياً تكن الفرضية المفترضة ، فإن التحالف المناهض للاحتكارات ، مع ما يترتب عليه من برنامج واستراتيجية ، لا يطل أبداً على أفق اشتراكي .

هل هذا يعني أنه لا مناص من أن تترك الطبقات المتوسطة للاحتكارات تسحقها ؟ لا نعني ذلك بصورة من الصور . ولكن ليس من الاستقامة في شيء أن توعد بتوفير الحماية الناجعة لها مع الحفاظ على وضعها الراهن : إذ ليس في مستطاع أحد أن يعدها بالإبقاء على نشاطات لا أمل لها بالبقاء لا بحكم رأسمالية الاحتكارات وحدها بل أيضاً بحكم التطور التقني للإنتاج أو للتبادل . وإنه لمن الديماغوجية الخالصة أن يُعطى الفلاح الصغير وعداً بالحفاظ على قطعة أرضه الصغيرة ، أو أن يعطى التاجر الصغير وعـداً بالحفاظ على دكانه . والمشكلة الوحيدة الحقيقية ، المساعدة الوحيدة الواقعية ، بالنسبة إلى هـذه الطبقات المتوسطة المتقهقرة تاريخياً ، هي إيجاد الوسائل القمينة بإعادة تكييفها إنتاجياً وبدمجها بالاقتصاد الجديد وبالمجتمع الجديد . وليس من الأمانة والصدق في شيء أن يترك الاعتقاد يسود بأن في المستطاع الاستمرار ، للحفاظ على الزبائن الانتخابيين في دفع مئات المليارات من الإعانات المالية أو المساعدات المختلفة لإطالة أمد احتضار المشاريع التي لم تعد قادرة على الحياة . إنما ينبغي توظيف هذه المليارات في مساعدة تلك الفئات الاجتماعية على أن تغدو غير ما هي عليه اليوم ، وعلى أن تستخدم خبرتها وعلمها ومبادرتها في القطاعات التي لها مستقبل من النشاط القومي .

وحتى على فرض أن فترات التدريب المدفوعة هذه ، أو حتى على فرض أن هذه الأجور المدفوعة لتعلم مهن أخرى تكلف نفس ما تكلفه الإعانات المالية القديمة أو تزيد عليها ، فإنها على كل حــال تهيء المستقبل بدلاً من أن تمنعه من الولادة .

والحق أن مفهوم « الكتلة التاريخية الجديدة » يتعارض جذري التعارض مع مفهوم « التحالف المناهض للإحتكارات » .

إذ ليس المقصود بمفهوم « الكتلة التاريخية الجديدة » تسوية ومساومة بين أحزاب أو فئات اجتماعية متنافرة لتحقيق ائتلاف انتخابي أو كارتل برلماني أو تعاقد حكومي . وإنما المقصود تحديد القوى القادرة على تحقيق تحول تاريخي .

لقد كان انطونيو غرامشي ، المنظّر والمناضل الشيوعي الايطالي العظيم الذي صاغ مفهوم « الكتلة التاريخية الجديدة » ، يميز فيه ثلاث لحظات متمايزة قمينة بأن توجه تحليلنا وترشده بالرغم من أنه يختص بظروف مختلفة عميق الاختلاف عن ظروف غرامشي (في ايطاليا العشرينات) . والمشكلة حين نرجع الى غرامشي ، مثلها حين نرجع الى ماركس أو الى لينين أو الى ماوتسي تونــغ ، ليست أن نردد صيغهم باسم « اورثوذكسية » ، اسمها الحقيقي هو الدوغمائية ، وإنما أن نستخدم مناهجهم فاعلين بالنسبة الى عصرنا وبلادنا مـــا فعلوه هم بالنسبة الى عصرهم وبلادهم ، وأن نطور تحليلاتهم من خلال إعادة التفكير فيهـــا في ضوء ظروف جديدة جذرياً ، وأن نتبصر بتجاربهم مع مـــا يترتب على ذلك من تعديلات ضرورية .

إن مفهوم « الكتلة التاريخية » مرتبط على الدوام ، لدى غرامشي ، بالمحاججة ضد استخدام مخططات بالية للتحليل الاجتماعي وضد التصورات الميكانيكية النزعة للمادة التاريخية ، تلك التصورات التي تفضي الى إنكار

دور « المبادهة السياسية » أو التهوين من شأنها .

إن تحديد الكتلة التاريخية يقتضي في كل عصر :

١ً – تحليلاً تحسبياً وعلمياً للعلاقات الجديدة بين « القاعدة والبنية الفوقية » ، وكما يقول غرامشي بجرأة في « ملاحظات عــن مكيافيلي » ، تحليلاً للشكل الجديد لـ « الوحدة بين الطبيعة والفكر » .

٢ً – تحليلاً ممـــاثلاً للطبقات والفئات الاجتماعية « التي ينبغي – كما يقول غرامشي أيضاً – امتصاصها لتحقيق الكتلة التـــاريخية الاقتصادية والسياسية الجديدة ، المتجانسة ، التي لا تداخلها الشوائب » ، والتي تقدر هي وحدها على تحقيق ثورة أصيلة .

٣ً – « مبادهة مناسبة » ، كما يقول غرامشي أخيراً ، لتمكين تلك الكتلة من وعي وحدتها وقدرتها على تحقيق ممكن تاريخي جديد .

إن أهمية هذا المفهوم تعود ، أولاً ، الى أنه يستوجب ، كشرط أول ، عدم الاكتفاء بمخططات بالية وبنماذج خارجية ، كما لو أن الثورة في نهاية القرن العشرين لا تواجه من مهـــام غير أن تحل تناقضات رأسمالية القرن التاسع عشر أو تناقضات هذه الرأسمالية كما تجلت في الأقطار المتخلفة في مستهل القرن العشرين . وتعود أهمية ذلك المفهوم ، ثانياً ، الى أنه يتيح لا إمكانية تكوين ائتلاف عرضي ، ظرفي ، تكتيكي بين طبقات أو فئات اجتماعية غير متجانسة ، بل إمكانية قيـــام تحالف مبني موضوعياً على علاقة جديدة بين القاعدة الاقتصادية لمجتمع من المجتمعات وبين بنـــاه الفوقية السياسية .

وللتمثيل لهذا المفهوم ، ولو بصورة مجملة ، فلنأخذ مثال ثورة ١٧٨٩

الفرنسية . فقد كانت البورجوازية تمسك ، حتى قبل ١٧٨٩ ، بالأشكال الجديدة من الاقتصاد وبقواه المستقبلية : الصناعة ، التجارة ، المصارف . وقد حققت بثورتها « كتلة تاريخية جديدة » ، بخلقها بنى فوقية سياسية مطابقة للقاعدة الاقتصادية الجديدة ، في حين أن البنى الفوقيـــة السياسية كانت تتطابق حتى ذلك التاريـخ مع البنى القديمة لملكية الأرض الاقطاعية، وبخلقها في الوقت نفسه التحالفات القادرة على تحطيم البنى الفوقية القديمة وعلى بناء بنى جديدة : تحالف مع الطبقة الفلاحية التي كانت بحاجة ، هي الأخرى ، الى تصفية مخلفات النظام الاقطاعي وبقاياه ، وتحالف مع حرفيي المدن وعمالهـــا المسحوقين هم أيضاً تحت وطأة النظام . ولسوف يتصدع تحالف القوى الثورية حين سيكف أحد أجنحة البورجوازية عـــن الدفاع عما كـــان يمثل القاسم المشترك للمطالب التي كانت ترسخ الكتلة وتوطدها . ولسوف تؤدي هذه النزعة الخصوصية الانعزالية الى الانشقاق، وفي خاتمة المطاف ، الى ترميم الماضي وإحيائه . وحين ستأخذ الرغبة هذه البورجوازية في الإمساك بزمام السلطة من جديد ، في عام ١٨٣٠ ، فإنها لن تفعل ذلك من خلال تكوين كتلة تاريخية حقيقية ، وإنما من خلال تكوين ائتلاف خادع يستخدم عمال باريس كقوة مساندة في انتزاع نصر « الأيام الثلاثة المجيدة »[1] . وعقب ذلك مباشرة ، ستنقلب البورجوازية على العمال لتفرض أهدافها الخاصة بها . وهذا ، كما قلنا ، تمثيل مجمل للفارق بين كتلة تاريخية مبنية موضوعياً على مطمح تاريخي مشترك وبين ائتلاف كاذب بالضرورة تعقده قوى ذات مصالح وتطلعات متنافرة في جوهرها .

كيف تنطرح اليوم مشكلة الكتلة التاريخية الجديدة ؟

---

١ أي الأيام التي تم فيها ، في تموز ١٨٣٠ ، الاطاحة بملكية شارل العاشر وتنصيب لوي فيليب مكانه . « المترجم »

إن الظاهرة الأساسية ، التي تغير العلاقات بين « القاعدة والبنية الفوقية » ، هي **اندماج العلم بالقوى المنتجة** ، الأمر الذي يرغمنا على إعادة التفكير في بعض المقولات الأساسية للتحليل الماركسي .

لقد كانت روزا لوكسمبورغ أول من أدرك أن الدور المتعاظم للتقنية والعلم « يقلب » المخططات الاقتصادية لـ « رأسمال » ماركس ، بحكم تزايد الإنتاجية الناجم أكثر فأكثر عن تطور التقنيات، أي العمل الفكري المتبلور في الآلات .

أما حدود تحليل روزا لوكسمبورغ فمرتبطة بالحدود التاريخية لرأسمالية عصرها . بيد أن التنويه ، كما فعلت هي ، **بالطابع الهدام للظاهرة التقنية** بصدد مشكلة « إعادة الانتاج الموسع » للرأسمال (أي ما نسميه نحن بالنمو) ، يوجه تفكير الاقتصاديين الماركسيين في الطريق الذي كانت قد فتحته « أسس نقد الاقتصاد السياسي » [1] . وهذا النهج يتيح للذين ينسبون أنفسهم الى منهج ماركس الأساسي أن يشذبوا ويحسّنوا تحليلهم ومنهجهم ، وأن يطوروا الماركسية تطويراً خلاقاً بتحيينهم [2] للتحليل الاقتصادي آخذين بعين الاعتبار ، بوجه خاص ، التبدل العميق الطارىء على القوى المنتجة .

وإذا ما أخذنا في حسابنا أهمية التحول الحالي في القوى المنتجة والانقلاب العلمي والتقني العظيم في زماننا ، فإننا سنجد أنفسنا مكرهين تدريجياً على إعادة النظر في نظرية القيمة وفضل القيمة والعمل المنتج والاستغلال . وهذا ما سيقودنا بالضرورة الى تجديد تحليل العلاقات الطبقية، والصراع الطبقي ، واستراتيجية الثورة الاشتراكية وتكتيكها ، بل حتى تصورنا عن النموذج الاشتراكي الذي نستطيع تحقيقه .

---

١ مخطوطة مشهورة لماركس . « المترجم »

٢ حين الشيء تحييناً : جعله حينياً أي ذا طابع راهن – راجع قاموس « المنهل » . « المترجم »

وسوف نكتفي هنا بالإشارة الى بعض المعالم البارزة في هــذا البحث الذي سبق لهنري كالا Callak أن شرع به .

لا غنى لنا، على سبيل المثال، عن إعادة التفكير في مفهوم الاستغلال من أساسه. وقد سبق لي أن كتبت في «استعادة الأمل» : « إن ماركس – وهذه موضوعة ركزت عليها روزا لوكسمبورغ في كتابها عن « تراكم الرأسمال – لم يقل قط إن استغلال الطبقة العاملة يتمثل فقط في أن الأجور متدنية والاستهلاك حقير ، وإنمــا يتمثل قبل كل شيء في أن نمو الثروة الاجتماعي – ثمرة العمــل اليدوي والفكري لجميع الشغيلة – يتلبس في النظام الرأسمالي **شكل ملكية خاصة** .

« والحال أن هذا المظهر الأساسي من الاستغلال يبرز بمزيد من الحدة اليوم نظراً الى النمو المدهش لدور العلوم والتقنيات في الانتاج : فليس الاستغلال المباشر لهذا الشغيل أو ذاك هو وحده الذي يظهر للعيان، وإنما أيضاً **التملك الخاص لما هو صنيع جماعي لمجمل المجتمع** »[1] .

هذه الملاحظة الجوهرية سبق لماركس أن أبداها في « الرأسمال » ، ولكن « عرضاً » ، أي من دون أن يتابع التحليل الاقتصادي الــذي يترتب على تلك الملاحظة . والحق أن هــذه الظاهرة لم تكن « دالة » بمــا فيه الكفاية قبل أكثر من مئة عام لتلعب دوراً حاسماً في التحليل الاقتصادي .

كتب ماركس يقول : « ثمة مسوغ للتمييز بين العمل العام والعمل الجماعي . فكلتا المقولتين لها دورها في عملية الإنتاج ، وكل منهما ترتكز الى الأخرى ، ولكن بينهما أيضاً فروقاً فالعمل العــام هو كل العمل العلمي ، هو كل الاكتشافات ، كل الاختراعات . وشرطه ، من جهة أولى، التعاون مع البشر الأحياء، ومن الجهة الثانية استخدام أعمال المتقدمين

---

١ « استعادة الأمل » ، ص ٥١ .

علينا . أما العمل الجماعي فيفترض التعاون المباشر بين الأفراد »[1] .

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن الاختراع لم يعد اليوم في جوهره من صنع الأجيال السابقة ، بل من صنع الباحثين الأحياء في الوقت الراهن ، فإن مشكلة نظرية أساسية تنطرح، هي مشكلة الدور الراهن للعلم في إنتاج فضل القيمة .

فقيمة البضاعة تقاس لدى ماركس بزمن العمل الضروري اجتماعياً لإنتاجها . وفي ظل النظام الرأسمالي ، أي في ظل اقتصاد السوق الذي تتحول فيه قوة العمل الى بضاعة ، نجد تكوين فضل القيمة تفسيره في واقع أن قوة عمل أجير من الأجراء تخلق من « القيمة » أكثر مما يلزم لصيانة هذه القوة ولإعادة انتاجها (على اعتبار أن الأجر يتيح للشغيل أن يقتات ويلبس ويسكن وأن يربي أولاده الخ) . وينجم عن هذا أن العمل الحي هو وحده المنتج لفضل القيمة ، أما الآلة فيقتصر دورها على تقديم القيمة « المتبلورة » فيها ، أي « العمل الميت » في شكل اهتلاك .

والمشكلة اليوم هي أن نعرف ما اذا كان العلم ، بحكم الدور المتعاظم الذي يلعبه في الانتاج ، لا يتدخل إلا بوصفه « عملاً ميتاً » متبلوراً في الآلات، أو على العكس أن نعرف ما اذا كان يساهم ، بوصفه « عملاً حياً » ، في خلق فضل القيمة ، على نفس النحو الذي يساهم به في ذلك عمل العامل ؟

لقد سبق لماركس أن أجاب بالنسبة الى قسم بالغ الأهمية من الشغيلة العلميين: « إن العمل اليدوي والعمل الفكري تربط بينهما روابط لا تفصم عراها ... فبدءاً من اللحظة التي يتحول فيها النتاج الفردي الى نتاج اجتماعي ، الى نتاج شغيل جماعي تسهم مختلف أعضائه في معالجة المادة بدرجات متفاوتة ، من قريب أو من بعيد ، أو حتى لا تسهم في ذلك

---

[1] « الرأسمال » المجلد ٦ ، ص ١٢١ .

البتة ، بدءاً من هذه اللحظة تتسع بالضرورة تحديدات الشغيل المنتج ... فلكي يكون منتجاً لا تعود هناك من ضرورة لأن يعمل بنفسه في العمل: بل يكفي أن يكون عضواً من أعضاء الشغيل الجماعي »[1] .

وقد أضاف ماركس في المجلد الأخير من « الرأسمال » :

« إن هؤلاء العمال (الفعلة ، والعمال ، والمهندسون الذين يشغّلون في المقام الأول دماغهم ، الخ) يشكلون بصفتهم منتجين جماعيين آلة حية . وإذا أخذنا بعين الاعتبار مجمل الإنتاج ... فإنهم يعيدون إنتاج مال الرأسمالي في شكل رأسمال ... وإن وضع كل واحد من هؤلاء الناس على حدة بالنسبة الى الرأسمال يظل وضع عامل أجير . عامل منتج ، بحصر معنى الكلمة » .

ودور العمل الفكري في الانتاج اليوم لا يقارن بصورة من الصور بما كان عليه في أيام ماركس . وهذا يتضح من تعاظم التوظيفات العلمية والتقنية ، ولا سيما في الصناعات الطليعية . ففي بعض مصافي البترول ، على سبيل المثال، يعمل ستة تقنيين فقط في تسيير وحدة مؤتمتة كلياً تبلغ قيمتها ستة مليارات فرنك فرنسي قديم . فهل ما يزال في الإمكان القول بأن المتحقق من فضل القيمة يتأتى فقط من العمل « الحي » لهؤلاء الشغيلة الستة ؟

والمثال الذي سقناه ليس بصورة من الصور استثنائياً ، وإن يكن نموذجياً فصيح الدلالة . فالكتاب الذي أصدره مؤخراً ليفنسون[2]، سكرتير الاتحاد العالمي لعمال الكيمياء ، يدل على أن ٦٥ ٪ من المبالغ الموظفة في العالم الغربي إنما هي موظفة لغايات « التعقيل » والتجديد التكنولوجي .

إن المكان الذي يشغله النشاط العلمي المنصب على البحث وعلى الاختراع

---

١ « الرأسمال » ، المجلد ٢ ، ص ١٨٣ — ١٨٤ .

٢ ليفنسون : « Capital, inflation, and multinationals » « الرأسمال والتضخم والشركات المتعددة قومياً » (لندن ١٩٧١) .

التقني في إعادة الانتاج الموسع للرأسمال ، لعلى درجة من الاتساع والأهمية في عصرنا هـذا يتوجب معها أن يطرأ تعديل عميق على النموذج الأولي الذي وضعه ماركس لتكوين القيمة وفضل القيمة .

ولقد كان ماركس نفسه قد توقع هذا التحول ، ما دام قد حدد في « أسس نقد الاقتصـاد السياسي » (المجلد ٢ ، ص ٢٢٢ – ٢٢٣) اللحظة التاريخية التي لن يعود من الممكن فيها تطبيق نظرية القيمة ، وهذا في نفس الوقت الذي كان يعمل فيه على صياغة نظريته هذه في «الرأسمال» استناداً الى مفهوم زمن العمل الضروري اجتماعيـاً لإنتاج بضاعة من البضاعات . فقد كتب في «أسس نقد الاقتصاد السياسي » يقول : «كلما تطورت الصناعة الكبيرة ، تضاءل أكثر فأكثر ارتباط خلق الثروة بزمن العمل وبكمية العمل المستعجلة ، وزاد أكثر فأكثر ارتباطه بقوة العوامل الميكانيكية المستخدمة في فترة العمل . والفعالية الضخمة لهـذه العوامل لا ترتبط بدورها بأي صلة بالعمل المباشر الذي يكلفه إنتاجها . وإنمـا ترتبط بالأحرى بمستوى العلم وبتقدم التكنولوجيا ، أو بتطبيق هذا العلم على الانتاج ... ومع هـذا الانقلاب لا يعود لا زمن العمل المستخدم ولا العمل المباشر الذي ينجزه الانسان يبدوان وكأنهما الأساس الرئيسي للإنتاج العـام . بل إن فهم الفرد الاجتماعي للطبيعة ... وبكلمة واحدة تطوره ، هو الذي يمثل الأساس الرئيسي للإنتاج وللثروة ... وبمجرد أن يكف العمل في شكله المباشر عن أن يكون المصدر الرئيسي للثروة ، فإن زمن العمل يكف ويجب أن يكف عن أن يكون مقياسه ، كـما تكف القيمة التبادلية بالتالي عن أن تكون مقياس القيمة الاستعمالية » .

لنستأنف إذن التحليل في النقطة التي تركه عندها ماركس ، ولنتساءل بدورنا عما اذا لم يكن المستوى الراهن للتوظيف العلمي والتقني في الإنتاج قد بلغ العتبة التي يمسي فيها التمييز بين «العمل الميت» و «العمل الحي» ،

وبالتـــالي التمييز بين فضل القيمة المطلقة (المستخلصة من العمل الحي) وفضل القيمـــة النسبية (التي باتت ممكنة بفضل التقدم التقني) مناقشة بيزنطية ؟

حين ميّز ماركس « العمل العام » ، أي « كل العمل العلمي، كل الاكتشافات، كل الاختراعات » ، عن « العمل الجماعي للبشر الأحياء »، أضاف بقوله : « إن كلتا المقولتين (العمل العام والعمل الجماعي) لها دورها في عملية الإنتاج ، وكل منهما ترتكز الى الأخرى » .

وأطروحة ماركس هذه تجد في رأسمالية عصرنا عناصر البرهان والإثبات التي كانت تفتقر اليها في زمانه . فلئن كان في مستطاع ماركس أن يقول يومئذ : « إن شرط العمل العام (العلمي) ... هو من جهة أولى التعاون مع البشر الأحياء ، ومن الجهة الثانية استخدام أعمال المتقدمين علينا » ، فإن هذا التمييز تتضاءل أهميته ، في زمن يشير فيه تقرير لليونسكو الى أن ٩٠ ٪ من العلماء الذين تواجدوا منذ بداية الحضارة هم **اليوم أحياء**، وتتضاءل الى درجة يغدو معها العمل « العام » (العلمي) جزءاً لا يتجزأ من « العمل الجماعي » (الحي) .

وكما نوه سيرج موسكوفيتشي في دراسته عن «تاريخ الطبيعة الإنساني» ، فإن تطور القوى المنتجة منذ عصر النهضة ، منذ ولادة الرأسمالية ، ليس محض ظاهرة « مقروءة على نطـــاق متصل » : بل إن تزايد الانتاجية وتناقص زمن العمل الإنساني هما التعبير الظاهري عن تطور تاريخي أعمق . لقد تم تحول نوعي : **فقد انبثق بعد جديد للعمل الإنساني** حين لم يعد حامله الوحيد **المهندس** المرتبط مباشرة بالإنتاج بل أيضاً **العالم والباحث** .

كيف يموه تطور الرأسمالية المعاصرة هذه الظاهرة ويحجبها ؟

في القرن التاسع عشر وإبان النصف الأول من القرن العشرين كـــان العلم والاختراع التقني يمارسان دورها جوهراً وأساساً على مستوى إنتاج

وسائل الإنتاج (القطاع الأول) ، ولا سيما في بناء الآلات (على سبيل المثال : الآلة البخارية، الكهرباء ، المحرك الانفجاري ، الخ) . والحال أنه بدءاً من اللحظة التي حدث فيها ما يسميه غالبريث بـ « انعكاس القاعدة» ، أي اللحظة التي شرع فيها المنتجون يتلاعبون بالسوق ويتحكمون بها ويخضعونها لمصلحتهم بدلاً من أن يكونوا خاضعين لطلب السوق ، وصاروا بالتالي يخلقون حاجات جديدة أو يلبون الحاجات القديمة بطريقة جديدة ، بدءاً من هذه اللحظة صار البحث واختراع سلع استهلاكية جديدة « الدافع والشرط الأساسي لتوسع الإنتاج الرأسمالي » كما يقول غرانو Granou . وقد أخذ التوظيف العلمي والتقني الكثيف في القطاع الثاني (إنتاج السلع الاستهلاكية) ، بحكم الحاجة الى التجديد والاختراع المستمر، أخذ من الأهمية ما جعل دورة التطور الرأسمالي تصاب بتعديل عميق في مجراها . ويتجلى ذلك ، على سبيل المثال ، في ما يتعلق بـ «الأزمات» الاقتصادية التي كان تحليل ماركس الكلاسيكي – الصحيح تمام الصحة حتى أزمة ١٩٢٩ الكبرى – يرجعها في المقام الأول الى تفاوت التطور بين القطاعين . وهذه بالفعل نقطة ينبغي أن يعاد التفكير في مخططها اذا كنا لا نريد أن نستمر في التردد بأن « أزمة الرأسمالية تتفاقم » ، أو أن نستمر في تجاهل الشكل الجديد الذي تلبسته الأزمة والذي لم يعد، كما رأينا ، محض شكل اقتصادي .

لنكتف الآن إذن بأن نلاحظ أن ثمة مشكلة مستجدة قد طرحها ذلك الدور الجديد الذي يلعبه الابتكار التقني في انتاج السلع الاستهلاكية ، ولكن فلنحاذر أن تحجب عنا هذه المشكلة ظاهرة تفوقها أهمية ، هي الظاهرة المتمثلة في أن التقنيين والباحثين في مكاتب الدراسة ومختبرات البحث التطبيقي يؤلفون اليوم ، على نحو لا ينى يزيد وضوحاً وجلاء ، جزءاً من « الشغيل الجماعي » ، ويمثلون « عملاً حياً » ، وينتجون مباشرة فضل القيمة .

ولكن على مستوى أعلى من هذا البحث التطبيقي، على مستوى البحث الأساسي حيث يتدخل العلم لا على سطح الانتــاج بل في تصور أشكال الانتــاج الجديدة وإنشائها ، لا يكون دور العلم بارزاً وظاهراً على هذا النحو المباشر . فهل هو الآخر – أنعم أم لا ؟ – « عمل حي » ينتج فضل قيمة ؟

إن ما يجعل المسألة معقدة هو أن هذا العمل لا يتم ، بوجه الإجمال ، على صعيد المشروع . وبالفعل ، إن التوظيفات في البحث الأساسي كبيرة جداً ومحفوفة بالمخاطر الجسيمة وغير قابلة للإطفاء إلا على المدى الطويل، بحيث أن الصناعيين – فيما عدا بعض الشركات الجبارة وفي بعض الصناعات الطليعية – يتحاشون ركوب مثل هذه المجازفات .

إذن فالدولة هي التي تأخذ على عاتقهــا القسم الأعظم من توظيفات هذا النوع من العمل ومجازفاته . وهكذا يأخذ تكوين فضل القيمة بعداً جديداً ، بعداً سياسياً : فالدولة بتدخلها في دورة إنتاجية شوشها وبلبلها تفجر القوى المنتجة إنما تساهم في تكوين فضل قيمة جديدة ، على وجه التحديد من خلال تعهدها بتلك التوظيفات العلمية والتقنية .

وعلى هذا فإن ظاهرة إعادة الانتاج الموسع للرأسمال، أي ظاهرة النمو، تفلت أكثر فأكثر من إسار المقولات الكلاسيكية ، الاقتصادية الصرفة ، مثل مقولات السوق والقيمة وفضل القيمة .

إن كل شيء يجري اليوم كما لو أن العلم ، الذي تحول فعلاً الى قوة منتجة ، يطيـح « بالقسمة المشهورة التي تفصل الدائرة الأولى ، دائرة إنتاج وسائل الإنتاج، عن الدائرة الثانية، دائرة انتاج وسائل الاستهلاك» ، فيحتل القطاع العلمي والتقني « مكان القطــاع الصناعي الثقيل في قسمة اجتماعية جديدة للمهــام ، لأنه هو المختبر الذي تجري فيه تهيئة القوى

المنتجة الوليدة »[1] .

وهكذا يرتوي الاقتصاد كله، على نحو دائب، برافد علمي لا ينقطع وبابتكار معمم .

وكان ماركس نفسه قد شرع بتحليل الظاهرة الجديدة التي « تقلب » مخططاته حين كتب أن إنتـــاج الثروات « يرتبط بالأحرى بمستوى العلم وبتقدم التكنولوجيا أو بتطبيق هذا العلم على الإنتاج ... » .

والحال أن « تطبيق هـــذا العلم على الإنتاج » ، أو كذلك « قوة العوامل الميكانيكية المستخدمة في فترة العمل» إن هو إلا نشاط لـ «الشغيل الجماعي » . وعند هذه المرحلة من الإنتاج يكون هناك بالفعل خالق لقيمة ولفضل قيمة مطلقة: فأعضاء الشغيل الجماعي «يعيدون إنتاج مال الرأسمالي في شكل رأسمال » على حد تعبير ماركس كما رأينا .

ولكن اذا ما دمجنا « مستوى العلم وتقدم التكنولوجيا » في إنتاج هذه الثروة ، يمسي من الصعب أن نزعم أن « تطبيق العلم » من قبل أعضاء الشغيل الجماعي هو وحده المنتج لفضل القيمة المطلقة مـــع الافتراض في الوقت نفسه بأن اختراع هذا العلم بالذات « عمل ميت » يقف عقبة في وجه ارتفاع معدل الربـح بحكم الارتفـــاع المستمر في التركيب العضوي للرأسمال .

وبالفعل ، إن كل شيء يجري كما لو أن التوظيف في قوة العمـــل المعقدة (الفكرية) هو الشرط المتعاظم أهمية لخلق الثروات . ومن هنا فإن العمل المعقد للشغيل العلمي الحديث إما في استخدام التقنية ووضعها موضع التطبيق وإما في اختراعها يمثل فرصة جديدة لنمو النظام الرأسمالي المعاصر .

---

[1] سيرج موسكوفيتش . مقال في مجلة « الإنسان والمجتمع » ، عدد تموز ، آب ، أيلول ١٩٦٩ ، ص ٨٦ .

وانطلاقاً من « نزوع إلى تطور مطلق للقوى المنتجة ، دونما اعتبار للقيمة ولفضل القيمة[1] » لا يمكننا من الآن فصاعداً أن نقول بتفاقم شبه آلي لقانون الانخفاض الميلي لمعدل الربح مع استمرارنا في اعتبار العلم « عملاً ميتاً » لا يسهم إلا في زيادة التركيب العضوي للرأسمال .

إن اقتصاديي مدرسة كامبريدج يحللون ، منذ أكثر من عشرين سنة، الروابط بين تقدير الرأسمال ومعدل الربح[2] . ومـــا أجدر الماركسي بأن يستيقظ من سباته الدوغمائي حين يتبين أن ارتفاع التركيب العضوي للرأسمال (النسبة بين الآلات والبشر) قـــد لا يؤثر على معدل الربح : وبذلك تكون علامة استفهام مباشرة قد رسمت حول مخطط ماركس عن الانخفاض الميلي لمعدل الربح .

إن اندماج العلم ونشاط البحث والاختراع في الإنتاج قـــد بلغ اليوم مبلغاً بات معه هذا الشكل من العمل غير قابل للتمثل في « العمل الميت » الذي نص عليه مخطط ماركس الأولي والذي يكتفي بـ « نقل » القيمة من دون أن يخلقها ولا يساهم بالتالي في تكوين فضل القيمة .

هذه هي العلة الرئيسية لاختلاف النظام الرأسمالي المعاصر اختلافاً مرموقاً عن النموذج النظري الذي وضعه ماركس قبل حوالي قرن من الزمن ، في مرحلة مختلفة من التطور . وعليه فإن مستقبل النظام لا يمكن التكهن به انطلاقاً من هذا النموذج .

ومن قبيل ذلك أن تناقضات الرأسمالية الأساسية الناجمة ، كما أوضح ماركس ، عن تطور القوى المنتجة ، لا يمكن أن ترد بعـــد اليوم إلى محض تناقضات اقتصادية نظير التناقض الناجم عن قانون الانخفاض الميلي

---

[1] « الرأسمال » ، المجلد السادس ، ص ٢٦٢ .

[2] انظر بوجه خاص جوان روبنسون : « مناسبة الصلة في النظرية الاقتصادية » في Monthly Review (المجلة الشهرية ، عدد كانون الثاني ١٩٧١) .

لمعدل الربح ، ذلك القانون الذي كان كافياً وحده للقضاء على النظام بأسره قضاء مبرماً .

إن تدخل الدولة السياسي ، الذي يحتمه اليوم ، والى حد كبير ، اندماج العلم والبحث بالإنتاج مع ما يترتب على هذا الاندماج من نمو متعاظم في التوظيفات الطويلة الأمد التي تتجاوز بوجه عام إمكانيات المشاريع الخاصة ، أقول : إن تدخل الدولة السياسي قد أظهر إلى حيز الوجود تناقضات جديدة أشد عمقاً وليست بمحض تناقضات اقتصادية .

– التناقض بين الإمكانيات التي يتيحها التقدم التقني وبين تبذير هذه الإمكانيات أو حتى تدميرها من قبل نظام ليس له من غائية غير تطوره الاقتصادي الذاتي بصرف النظر عن التطور الإنساني .

– التناقض بين تلبية الحاجات الخاصة ، وحتى الاصطناعية ، لأصحاب الامتيازات ، وبين عدم تلبية الحاجات الاجتماعية .

– التناقض الناجم عن أن التسيير الفعلي للمشاريع يزداد انفصالاً عن ملكية وسائل الإنتاج بسبب تعاظم تعقيد التنظيم العلمي للمشاريع ، في حين أن الامتيازات الطفيلية لهذه الملكية ما تزال سارية المفعول .

– التناقض الناجم عن أن التقدم التقني يفضي إلى الاعتماد أكثر فأكثر على الثقافة وعلى مبادهة عدد متعاظم من الشغيلة ، في حين أن هؤلاء الشغيلة أنفسهم ما يزالون مطالبين بطاعة لامشروطة للمالك الفردي أو الجماعي لوسائل الإنتاج .

– أخيراً ، التناقض الذي تتفرع عنه اليوم سائر التناقضات : ففي حين أن الانقلاب العلمي والتقني يجعل أكثر فأكثر من المعرفة ومن الخلق القوة المنتجة الحاسمة ، نجد أن هذه المعرفة وهذا

الخلق ، اللذين يمثلان عمل الجنس البشري وعبقريته ، واللذين لا يتجسد فيهما العمل الجماعي لمجمل المجتمع على مدى تاريخه فحسب بل يجسدان أيضاً اليوم جوهر العمل الحي والخلق الحي لمجمل الشغيلة ، اليدويين والفكريين على حد سواء ، أقول: نجد أن هذه المعرفة وهذا الخلق واقعان في قبضة الاحتكارات بمباركة من الدولة المتواطئة .

هذا التناقض الجوهري يشكل **الاساس الموضوعي لكتلة الشغيلة التاريخية الجديدة** التي لا ينبت أعضاؤها أو يتبرعمون في حواشي العملية الانتاجية الحديثة وعلى هامشها وإنما هم منها ، على العكس ، بمثابة نسيجها الحي. ويوم يرقى أعضاء هذه الكتلة في مراقي الوعي ، فإن ذلك اليوم سيكون بشيراً بأعظم استعادة للإنسان عرفتها الإنسانية قط .

وكل تردد أو ارتباك إزاء هذه الكتلة التاريخية الجديدة ينبع من معين وحيد أوحد : عدم وجود تحليل للانقلاب الذي أحدثه ، في هذا النصف الثاني من القرن العشرين ، التطور المعجز والمدوخ للقوى المنتجة ، الناجم عن التحول العلمي والتقني الكبير ، والممثل لتغير نوعي جذري .

فحين يشير المرء مجرد إشارة إلى ذلك التحول من دون أن يتتبع انعكاساته على النظام الاقتصادي والاجتماعي بأسره ، أي حين يستخف بدور القوى المنتجة مصراً على ألا يرى غير علاقات الإنتاج وحدها ، يظل بالضرورة أسير مفاهيم القرن السالف . فحين يصرح واضعو « المانيفستو » في ايطاليا على سبيل المثال – وأبحاثهم مثيرة بلا ريب – بأن « الحدود بين الشغيلة المنتجين واللامنتجين تبدو أقل صلابة » وحين يتساءلون عما إذا كان هذا الشغيل أو ذاك « مرتبطاً بقدر أو آخر ... بالعمل المنتج » ، فإنهم إنما يطرحون مشكلة زائفة لأنهم لم يقوموا بتحليل الأبعاد الجديدة للعمل الإنساني في عصرنا . وهذا ما يمكن أن نأخذه أيضاً

على كتاب فرنسي صدر مؤخراً بعنوان « الطبقة العاملة والثورة » ، حين يفصل فصلاً جذرياً المهندسين والتقنيين عن الطبقة العاملة ويرى فيهم ، وفيهم وحدهم ، الصناع الممكنين لثورة ليست الطبقة العاملة بمؤهلة لها .

ويلاحظ محلل آخر من المحللين المتحفظين إزاء « الكتلة التاريخية » : « إن وضع الشغيلة التقنيين العلميين والعمال واحد بالنسبة إلى الرأسمال ، ولكن وضعهم إزاء بعضهم بعضاً ليس واحداً » . وهذا صحيح : فلئن كانوا كلهم ، من وجهة النظر الاقتصادية ، منتجين لفضل القيمة ، فإن مستوياتهم وطرز معيشتهم مختلفة متباينة من وجهة النظر السوسيولوجية.

إن وضع المهندس متناقض : أولاً لأن وظيفته ليست وظيفة تقنية فحسب ، وإنما أيضاً ، وفي غالب الأحيان ، وظيفة قيادة ينوب فيها عن سلطة أرباب العمل وتسبب بالتالي الصدام بينه وبين مرؤوسيه ، وهذا بالرغم من أنه يظل أجيراً في مرتبته المهنية ، وثانياً لأن وضعه الشخصي معقد هو الآخر : فمستوى حياته وثقافته وتكوينه التربوي وعلاقاته الشخصية أو العائلية تجعله في غالب الأحيان أقرب إلى نمط حياة البورجوازية منه إلى نمط حياة البروليتاريا .

أي أنه يختبر ويجرب الاستغلال والاستلاب الرأسماليين على غير النحو الذي تكابد به الطبقة العاملة منهما .

وبالرغم من أن المطالب المتعلقة بالأجور ، ومدة العمل ، والتقاعد ، وبوجه خاص أمان الاستخدام ، ليست غريبة عنه ولا يقف منها موقف اللامكترث ، فإنها بالنسبة إليه ليست على درجة من الحدة المباشرة شبيهة بما هي عليه بالنسبة إلى العمال ، ولا سيما التعساء منهم ، أي أولئك الذين يمكن أن نطلق عليهم اسم « المبعدين عن الاستهلاك » .

وبالمقابل فإن التزايد المرموق في عدد المهندسين قد أبعد أكثر فأكثر أغلبهم عن مراكز التقرير (رب العمل أو الإدارة العامة . وإذا كانت

مشورتهم تؤخذ عند الاقتضاء بصدد **وسائل** زيادة الإنتاج إلى الحد الأقصى ، فإنها لا تؤخذ بصدد **الغايات** التي ينشدها المشروع . وهكذا فإنهم يعيشون هذا الاستلاب الرأسمالي لا **كمبعدين عن الاستهلاك** وإنما **كمبعدين عن التقرير** .

ومن هنا كان إحساسهم بالتناقض بين نوعين من العقلانية : العقلانية الرأسمالية بحصر المعنى ، وهي التي يخضعون لها والتي تخضع التقنية لغايات الرأسمالية المتمثلة في ربح بعض الأفراد وفي النمو الأعمى (بدءاً من مثل هذه الغاية يمسي كنه العقلانية إنتاج ما هو مربح أكثر من غيره ، ومن ثم خلق حاجات مصطنعة عن طريق التكييف والتلاعب والتحكم والاعلان بهدف تصريف المنتجات) ، والعقلانية التقنية والإنسانية بحصر المعنى ، وهي التي يبتكرونها والتي تنظم التقنية وتخضعها لتلبية حاجات الجميع ولنمو متجه نحو رقي الإنسان وكل إنسان من خلال إعطاء الأولوية في التلبية للحاجات الجماعية : الثقافية والصحية والبيئوية الخ .

ويترجم هذا الوعي عينياً في أن عدداً متعاظماً من المهندسين والاختصاصيين ينتسبون إلى مختلف النقابات والاتحادات العمالية بدلاً من أن يظهروا نحو النقابية نفس الحساسية التي يظهرها أرباب العمل التقليديون .

وهذه الحركة تتخطى أصلاً نطاق المهندسين والتقنيين والاختصاصيين ، وتمتد الى فئات أخرى من المثقفين كالمدرسين أو الموظفين بشكل عام ممن ينزعون ، بحكم أشكال تنظيمهم ونمط كفاحهم ، إلى التحرك باتجاه الطبقة العاملة ونقاباتها .

وعليه فإن طرح مشكلة الكتلة التاريخية لا يعني البتة إدماج المثقفين بالطبقة العاملة ، وإنما يعني قبل كل شيء عدم الخلط في العلاقات بين الطبقة العاملة (بالمعنى التقليدي للكلمة) وبين المثقفين من جهة أولى ، وبين العلاقات التحالفية التي يمكن تصور قيامها بين الطبقة العاملة والفلاحين ،

أو بصورة عامة بين حياة الطبقة العــاملة والطبقات المتوسطة من الجهة الثانية .

وهذا لعلة جوهرية وهي أن المثقفين بوجه عام لا ينتمون إلى الطبقات المتوسطة باستثناء المهن الحرة التي ما يزال لها في غالب الأحيان صفة فردية (بالرغم من أن ٦٠ ٪ من الفنانين و ٥٠ ٪ من الأطباء وجهاز المستشفيات و ٣٠ ٪ من الحقوقيين و ٨٤ ٪ من المهن الأدبية والعلمية و ٩٨ ٪ مـن الباحثين هم في الوقت الراهن من الأجراء في فرنسا) .

فالمثقفون لا يملكون وسائل إنتاجهم ، وينتجون فضل القيمة لحساب من يملكها . وفضلاً عن ذلك ، وبخلاف الطبقات المتوسطة التقليدية التي لا تني في تقهقر وتراجع مستمر طرداً مع تطور العلوم والتقنيات، لا تمثل تلك الشرائح المثقفة فضلات ومخلفات من الماضي ، بـل هي تتولد عـلى العكس عضوياً من تقدم العلم والتقنية .

ولا تعود علة وجود الشرائح المثقفة إلى علاقات الإنتاج الرأسمالي وإنما الى تطور القوى المنتجة ، وذلك لأن معدل نموها هائل ، كائناً ما كان النظام الاقتصادي والاجتماعي .

هــذا لا يعني البتة – لنكرر ذلك ، ما دامت هذه البلاهة تُنسب إلينا غالباً – أن في الإمكان دمج المثقفين دفعة واحدة بالطبقة العاملة . وليس ذلك بحكم الأسباب السوسيولوجية التي أتينا بذكرها فحسب ، بـل أيضاً لأن التكنوقراطيين من ذوي المراتب العالية في هيئات أركان الاقتصاد وفي الإدارات العامة يشكلون عناصر أساسية من صلب الطبقة السائدة .

بيد أن الاتجاه الغالب هو أن عدداً متزايداً من المثقفين المساهمين في إعادة الانتاج الموسع للرأسمال يسهم من هنا بالذات في خلق فضل القيمة .

وعليه فإن الفئات الاجتماعية المولجة اليوم بتطبيق الأشكال الجديدة للثروة المتمثلة في الأرض في الماضي ، ثم في الرأسمال ، ثم اليــوم ، وبصورة

متعاظمة ، في العلم وفي التأهيل والاعلام العلميين ، أقول : إن هــذه الفئات الاجتماعية تشكل إذن مع الطبقة العاملة التاريخية الجديدة .

إن الطبقة العاملة نفسها تتحول ، وذلك لأن الثقافة العامة تشغل مكاناً لا ينى يتعاظم في التخصص المهني بالنظر إلى دورها في السيطرة عـلى العمليات التكنولوجية .

والعمل اليدوي تتضاءل أكثر فأكثر في المرحلة الراهنة أهميته كعمل منتج ، وهذا طبقاً لتوقعات ماركس . ومـا دام من الواجب أن يعاد التفكير في نظرية القيمة (بكل ما يترتب على ذلك من نتائج) ، فهل سيظل أصحابنا « الأورثوذكسيون » موجهين أنظارهـم ببالغ اليأس إلى الماضي ، منتظرين أن يأتي اليوم الذي يتولى فيـه مستخدم بسيط تسيير مصنع مؤلل[1] بكامله ؟ وهل سيحاولون في ذلك اليوم أيضاً ، وبكل رباطة جأش ، أن يقيسوا القيمة بزمن العمل الضروري اجتماعيـاً ... لكبس الزر !

حتى لو صح ذلك ، فإن التطور سيستمر (من دونهـم) ، ولن يكون الشعار المركزي في تجمع القوى الحـاملة للمستقبل وتراصها شعار التحالف المناهض للامبريالية والمبني على تسوية ومساومة بين قيادات الأركان السياسية ، بل سيكون ، اقتداء بمثال الحزب الشيوعي الإسباني ، شعار وحدة قوى العمل والثقافة ، لأن مثل هذا الشعار يطرح مشكلة الوحـدة على أساس نظري صلد ، هو اتحاد جميع القوى التي تتطور مع الاقتصاد نفسه والتي لها أسباب مشتركة للقضاء على البنية الرأسمالية في مبدئها بالذات.

وإذا انتقلنا الآن مـن التحليل النظري إلى الواقع العيني ، أمكننا أن نلاحظ أن الإحصاء يؤيد صحة فرضيات العمل التي قلنا بهـا . فبين

---

١ أو مؤتمت automatisé « المترجم »

١٩٢١ و ١٩٦٨ ، انخفض عدد الزراع في فرنسا من تسعة ملايين إلى ثلاثة ملايين ، أي من نسبة ٥٥ ٪ إلى نسبة ١٥ ٪ من السكان العاملين . وهذا الميل في البلدان المتطورة واحـــد وغير قابل للارتكاس . بل إن فرنسا تشكو مـن بعض التأخر : ففي ألمانيا الغربية ما عاد الفلاحون منذ عـــام ١٩٦٠ يمثلون غير ١٤ ٪ من السكان العاملين ، وفي الولايات المتحدة ٧ ٪ .

وقد بقيت الطبقة العاملة في مجموعها مستقرة (باستثناء الصناعة المنجمية والنسيجية حيث لا يقل انخفاض تعداد العمال سرعة من عام ١٩٥٤ عـن انخفاض تعداد الفلاحين) . فبين ١٩٦٢ و ١٩٦٨ ارتفع عدد العمال من سبعة ملايين وستين ألفاً إلى سبعة ملايين وستمئة وثمانية وتسعين ألفاً ، أي بنسبة ٩ ٪ ، وهي نسبة لا تنقص إلا قليلاً عن نسبة تزايد السكان . ويمثل العمال اليوم ٣٧ ٪ من السكان العاملين ، وتبعاً للتقديرات والتنبؤات الأكثر احتمالاً فإن النسبة لن تتغير في عام ١٩٨٠ .

وبالمقابل فإن تزايد عدد الشغيلة المختصين مذهـــل بل مدوخ : فإذا انطلقنا من المؤشر ١٠٠ لسنة ١٦٥٤ الأساس ، رأينا التقنيين يرتفعون إلى ٢٧٥ في عام ١٩٦٨ ، ومن المتوقع أن يرتفعوا إلى ٥٠٠ في عام ١٩٨٠.

وقد ارتفع المهندسون في الحقبة ذاتها من ١٠٠ الى ١٧٠ ، والمدرسون من ١٠٠ إلى ٢٠٠ .

وبين ١٩٦٢ و ١٩٦٨ ارتفع تعداد الكوادر العليا من سبعمئة وسبعين ألفاً الى تسعمئة وثلاثة وتسعين ألفاً ، وارتفع تعداد الكوادر المتوسطة من مليون ونصف مليون إلى مليونين .

وكان تعداد الطلبة الجامعيين مئة واثنين وسبعين ألفاً في عام ١٩٦٢ ، وخمسمئة وثمانية وخمسين ألفاً في عام ١٩٧٠ ، وما يقارب السبعمئة ألف اليوم .

وخلاصة القول ، وبصرف النظر عن الطلبة الجامعيين ، فإن كل مئة من الفرنسيين العاملين يتوزعون على النحو التالي :

٣٧ عاملاً .

١٩ مثقفاً أجيراً .

١٨ مستخدماً أجيراً من القطاع المسمى بـ « الثالث »

١٤ فلاحاً .

٤ متنوعين (أعضاء في المهن الحرة ، أصحاب مشاريع ، الخ) .

والفئات الثلاث الأُول هي وحدها التي لا تتراجع .

والفئتان الثانية والثالثة آخذتان بالتوسع السريع .

وهذه الفئات الثلاث تمثل في حد ذاتها ، من الآن ، حوالي ثلاثة أرباع السكان العاملين . ومنها تتألف ، أساساً ، الكتلة التاريخية الجديدة، اليوم وفي المستقبل المعلوم . والمشكلة الأساسية هي من الآن فصاعداً مشكلة وعيها لوحدة تطلعاتها ومصالحها وللدور التاريخي الآيل إليها : القيام بالانقلاب الاجتماعي والسياسي والثقافي الكبير الذي سيتيح إمكانية السيطرة على القوى المنتجة الهائلة التي هي في متناولنا اليوم ووضعها في خدمة الإنسان . واللحظة « الذاتية » من الثورة تلعب من الآن فصاعداً دوراً حاسماً : فالثورة الثقافية والثورة الاقتصادية والسياسية لا سبيل الى إنجازهما إلا على يد الكتلة التاريخية الجديدة .

ومن يرفض الاعتراف بوجود وتطور الأسس الموضوعية لهذه الكتلة التاريخية الجديدة ، ومن يرفض بالتالي المساهمة في إيقاظ وعيها لدورها الحاسم في التحول التاريخي الضروري ، في الثورة الضرورية التي علينا أن ننجزها ، إنما يحرم الاشتراكية من كل أفق أو منظور واقعي .

٢ – كيف نصنعها ؟ من المجلس العمالي الى الاضراب القومي :

ما النهج الممكن لإدراك هذا الهدف ؟ اشتراكية التسيير الذاتي .
وتحديد الأهداف الوسيطة يقتضي تعيين المراحل بوضوح تام .
فلنقم إذن بإجراء « حساب مقلوب » ، بادئين بالنهاية .

أ : إن التسيير الذاتي مستحيل ، من حيث التعريف ، في ظل النظام الرأسمالي : فهو نموذج للاشتراكية مختلف جذري الاختلاف ، على سبيل المثال ، عن المركزية البيروقراطية المتحققة في الاتحاد السوفياتي .

ب : عندئذ تنطرح مشكلة ثانية : كيف ستتم **القطيعة ، كيف سيتم** الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية : أعن طريق الاستيلاء على الباستيل[1] أو الهجوم على قصر الشتاء[2] ، كما يقول اليوم أنصار « الثورة في طرف البندقية » ؟ أم عن طريق ائتلاف بين الأحزاب « اليسارية » ينتزع نصراً برلمانياً ويحقق برنامجاً مشتركاً يفضي الى توسيع الحريات الديموقراطية ويفتح الطريق إلى الاشتراكية ، كما يرى أولئك الذين لا يسعهم أن يتصوروا طريقاً آخر غير الطريق البرلماني ؟ أم أن الشغيلة ، اليدويين أو الفكريين ، سينهجون نهجاً آخر ، فلا يفوضون سلطتهم لا إلى أقلية نشطة تشن باسمهم نضالاً مسلحاً ، ولا إلى جماعة من الزعماء والسياسيين المحترفين تعدهم بمنحهم الديموقراطية والاشتراكية ولا تطلب إليهم غير أن يقترعوا لها في الانتخابات ... لتتولج هي بكل الباقي ؟

ومن دون أن نستبعد إمكانيات التربية السياسية والتجمع التي تتيحها الانتخابات ، ومن دون أن نستبعد أيضاً احتمال رد عنيف على عدوان

---

١ كما حدث في الثورة الفرنسية ، البورجوازية . « المترجم »

٢ كما حدث في الثورة الروسية الاشتراكية . « المترجم »

مسلح قد تشنه أقلية ترمي الى استعادة امتيازاتها بالقوة ، فإننا نرى أن العمل الرئيسي يجب أن يكون موقعه حيث يكون للشغيل سلطان فعلي، أي لا في الشارع حيث لا يملك سلاحاً أو لا يملك إلا القليل من السلاح في مواجهة مصادر القمع ، ولا أمام صندوق الاقتراع الذي يوهمه بأنه مواطن ليوم واحد كل أربع سنوات ، وهو اليوم الذي يسلم فيه ، بواسطة بطاقة الاقتراع ، شيكاً أبيض الى زعيم سياسي أو الى منتخب يتولى التفكير والتقرير باسمه .

إن المعركة الرئيسية يجب أن تشن حيث يكون للشغيل قدرة فعلية : القدرة على تجميد إنتاج مشروع من المشاريع ، أو خدمات إدارة من الإدارات ، أو عمليات مختبر من المختبرات ، والقدرة ، في حال تنسيق جهوده مع سائر وحدات العمل ومع سائر أصناف الشغيلة ، على تسيير المشاريع والجامعات والإدارات والخدمات ومراكز الأبحاث طبقاً لمعايير مغايرة لمعايير مرتبية أرباب العمل أو بيروقراطية الدولة ، هي المعايير التي تنزع نحو ما حددناه بأنه التسيير الذاتي . ذلكم هو طريق **الإضراب القومي** .

ج : لكن هذا الإضراب القومي ، هذا التغير النوعي ، تغير أيار ١٩٦٨ الذي ينبغي أن يكتب له النجاح في المرة القادمة ، يتطلب إعداداً وتهيئة كان انعدامها هو السبب في فشل أيار – حزيران ١٩٦٨ (وليس فقط قصور الأحزاب ومبالغات بعض الأفراد) .

إن نجاح الإضراب القومي يقتضي أن تعي « الكتلة التاريخية » ذاتها ودورها ، وأن تُخلق في كل مشروع أو وحدة عمل شروط تعبئة كل فرد وانطلاق مبادهته الشخصية ، وألا يكتفي الشغيل اليدوي أو الفكري بتفويض سلطاته الى قيادي من القياديين بل أن يعد نفسه مسؤولاً مسؤولية شخصية عن تسيير **المجلس العمالي** الذي سيكون في المرحلة الثانية – مرحلة

الإضراب العام – العنصر المحرك للإضراب والمسؤول عن التسيير الذاتي بعد النصر .

وفيما يلي اللحظات الثلاث الأساسية لهذا الصعود باتجاه اشتراكية التسيير الذاتي :

أ – أن تخلق عبر النضال اليومي ضد الرأسمالية الأشكال النضالية الجديدة وأن تتم صياغة نمط المطالبات القمين بأن يفضي الى تشكيل **مجالس عمالية** .

ب – أن تهيأ بالتالي شروط **إضراب قومي** مظفر حين تبلغ الحركة درجة كافية من النضج .

ج – أن تكون جميع هذه المراحل التمهيدية موجهة ، في مناهجها ووسائلها ، من قبل الهدف الذي يعطيها معنى : **اشتراكية التسيير الذاتي** .

أ – المرحلة التمهيدية

نحو المجالس العمالية

إن المشكلة الجوهرية هنا هي تنظيم الطبقة العاملة والكتلة التاريخية في مكان العمل بالذات ، لا تفويض المهام السياسية الى منظمة خارجية تعمل على مستوى سياسي بحت . ذلك أن ما ينبغي إلغاؤه هو على وجه التحديد الثنائية التي تفصل « الدائرة السياسية » عن العمل اليومي . والبعد السياسي (أي تنظيم مجمل العلاقات الاجتماعية) إنما يبدأ مع تنظيم العمل في المشروع ، وإلا فإنه يعزل نفسه بنفسه وكأنه وظيفة مستقلة بذاتها ، خارجة وغريبة عن العمل ، ويصبح استبداد قمع أو استبداد تلاعب وتحكم .

والتحرر لا يمكن أن « يمنح منحاً » أو أن يجلب « من الخارج »

بواسطة الأحزاب والبرلمان والحكومة . فهو سيرى النور في مكان العمل أو لن يراه أبداً .

وإذا ما قبل الشغيل من الآن بالاستقلال الذاتي للوظيفة السياسية ، فإنه لن يُخضع الدولة أبداً لإشرافه .

وكما سبق أن قلنا في «استعادة الأمل» ، فإننا لا نقترح مهمة سهلة أو حرباً كاسبة سلفاً . فحين يكون البشر قد قادتهم وتلاعبت بهم وتحكمت ، طوال قرون ، أنظمة طبقية وحكومات وهيئات أركان وإدارات وبرلمانات وأحزاب ، فليس من السهل أن تُحفز مبادهات القاعدة حتى يساهم كل فرد مساهمة فعلية ، فعالة ، وبنصيب كامل ، في اختراع المستقبل وتحقيقه .

ومع ذلك ، فإنها هي المهمة الرئيسية التي يفرضها علينا عصرنا ، ولهذا ندعو الى البدء بتلك المسيرة الطويلة نحو اشتراكية مبنية على التسيير الذاتي ، تلك المسيرة الطويلة نحو استعادة الأمل .

والوحدة الضرورية لبلوغ هذا الهدف لا يمكن أن تكون، كما أوضحنا ذلك في تعريفنا للكتلة التاريخية الجديدة ، **تحالفاً مناهضاً للإحتكارات** ، وإنما ستتمثل في الوعي والعمل الموحد **للشغيل الجماعي** بمركباته اليدوية والفكرية .

لماذا لا يمكن أن تتحقق هذه الوحدة عن طريق ائتلاف بين الأحزاب؟

إن ميلاد الأحزاب مرتبط بنشوء البرلمانات . والأحزاب منظمة بنيوياً على منوال البرلمانات ، أي بطريقة ثنائية : فكل إنسان مدعو الى تفويض سلطته ، هناك الى منتخب ، وهنا الى قيادي .

لقد كان نشوء البرلمان بمثابة تقدم تاريخي كبير سجل نصراً على الإقطاعية . فقد أفلحت البورجوازية ، في مواجهتها لسلطة ملكية ، إقطاعية الجوهر ، على قدر كبير من التمركز ، أفلحت ، بالرغم من

تبعثر قواها الاقتصادية في أرجاء البلاد كافة ، وتزاحمها فيما بينها ، في العثور ، بفضل البرلمان ، على قاسم مشترك ، وفي الوصول بالتالي الى إمكان النضال ضد النظام القديم الإقطاعي والملكي .

وقد جعلت تلك البورجوازية من هذا البرلمان أداة لمآربها الخاصة وحدها، أولاً عن طريق نظام اقتراع دافعي الضرائب الذي لا يقر بصفة المواطنية إلا للمالك وحده ، ثم عن طريق التلاعب بالرأي العام والتحكم به حين أمسى حق الانتخاب العام أمراً محتوماً لا مهرب منه .

وهكذا أمكن للبرلمان أن يظل طوال أكثر من قرن ونصف قرن ، على حد تعبير ماركس ، مجلس إدارة الشؤون العامة للبورجوازية .

ولقد كان لكل شريحة هامة من البورجوازية حزبها الخاص الذي هو بمثابة برلمان صغير . وكانت العلاقة بين القوى تجد ترجمتها في الغالبية البرلمانية وفي الحكومة المنبثقة والمعبرة عنها .

ولما كانت البورجوازية في مجموعها تخشى من عودة الإقطاع ومن إعادة النظر بالتالي في النظام الجديد لملكية الأرض الذي أرست أسسه الثورة الفرنسية ، وفي «الحريات الصناعية» ، فقد حافظت بقدر أو آخر على وحدتها ما دام ذلك الخطر قائماً .

وفي الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، بعد عامية باريس وميلاد الجمهورية الثالثة ، انطرحت المشكلات على نحو جديد مع صعود خطر جديد : الأهمية المتعاظمة للطبقة العاملة التي ما عاد في الإمكان الاكتفاء بسحقها دورياً بواسطة الجيش كما في حزيران ١٨٤٨ أو أيار ١٨٧١ ، والتي بات من الضروري دمجها وتدجينها . وقد اتضح للبورجوازية أن البرلمان أداة ناجعة في هذه الجبهة الجديدة . وحينئذ ولد حزب راديكالي كبير هيمن على السياسة الفرنسية حقبة طويلة من الزمن ، منجزاً المهام التاريخية للبورجوازية: الكفاح ضد بقايا النظام القديم، المرتبط بالإكليروسية،

بواسطة قوانين جول فيري [1] Jules Ferry وكومب [2] Combes العلمانية ، والتوسع الاستعماري والأمبريالي مع جول فيري هذا عينه ، والأخذ بنظام الحماية مع ميلين [3] Méline ، الخ .

وفي أواخر القرن أمكن حصر صعود الطبقة العاملة في أقنية الأحزاب الاشتراكية التي كان مصدر إلهامها الرئيسي إصلاحياً : فالاشتراكية لا يمكن أن تولد، على حد تقديرها ، إلا من تطور الرأسمالية الكامل . ومن هنا فإن مثل هذه الأحزاب لا تخرج على رسالتها حين تترك النظام يتطور ، أو حتى حين تصبح « وكيله المخلص » على حد تعبير ليون بلوم . وقد لعبت هذه الأحزاب الاشتراكية ، في أحسن الأحوال ، شأنها شأن أحزاب جميع البرلمانات البورجوازية ، دور مجموعات ضاغطة للحصول على شروط أفضل لعمل الطبقة العاملة : تحديد يوم العمل ، استصدار قوانين اجتماعية ، الاعتراف بحقوق أوسع للنقابات ، وهذا مقابل مساندة تلك الأحزاب لمشاريع البورجوازية الأساسية ولسياستها الاستعمارية والأمبريالية ، بل حتى لسياستها الحربية . وقد انتهى كفاح جان جوريس ضد الاستعمار والحرب باغتياله في عام ١٩١٤ . وابتداء من ذلك التاريخ سيتولى الحزب الاشتراكي تسيير دفة حروب النظام ونزعته الاستعمارية الى النهاية ، أي الى حملة السويس ضد مصر والى حرب الجزائر .

وقد أدت حرب ١٩١٤ وثورة اوكتوبر الى التمرد على هذا الاندماج، والى ولادة حزب من نمط جديد ، بروليتاري بكل معنى الكلمة ، في

١ جول فيري : سياسي فرنسي (١٨٣٢ – ١٨٩٣) ، ساهم في تنظيم التعليم الابتدائي وفي توسع فرنسا الاستعماري عن طريق غزو تونس وخليج طونكين . « المترجم » .

٢ إميل كومب : سياسي فرنسي (١٨٣٥ – ١٩٢١) ترأس الوزارة وكان بطل سياسة مناهضة للإكليروس . « المترجم »

٣ جول ميلين : سياسي فرنسي (١٨٣٨ – ١٩٢٥) من دعاة المذهب الحمائي . « المترجم »

عام ١٩٢٠ ، حزب ولد من الكفاح ضد الحرب ومعارض بقوة وتصميم للمشاريع الأمبريالية والاستعمارية ، كما يثبت ذلك النضال ضد حرب المغرب وضد حرب الهند الصينية . وقد عارض هذا الحزب الإصلاحية الانتهازية التي تبنتها الأحزاب الاشتراكية بتكتيك « طبقة ضد طبقة » ، ذاك التكتيك الذي أدى الى عزلته مؤقتاً والذي كان مع ذلك السبيل الوحيد لكسر طوق الجنوح الى الاندماج بالنظام . وتضامناً مع الثورة الاشتراكية الأولى تبنى الحزب ، كأساس أول للتنظيم ، الشروط الواحدة والعشرين التي كان لينين قد صاغها ، ضمن نطاق الأممية الثالثة ، في عصر كان يخالجه الاعتقاد فيه بأن الاشتراكية لا يمكن أن تنتصر في بلد متأخر كروسيا إلا اذا شدت من أزرها ثورات مظفرة في البلدان الكبيرة المتقدمة ، وبأن هذه الثورات لن تكون ممكنة إلا اذا نسخت بروليتاريا هذه البلدان أشكال تنظيمها عن أشكال تنظيم الحزب البلشفي الذي كان لحقبة مديدة من الزمن حزباً سرياً ولم يستطع انتزاع النصر إلا بالكفاح المسلح .

وطوال أكثر من أربعين عاماً بذل الحزب الشيوعي الفرنسي كل ما في وسعه ليؤالف بين الأشكال التنظيمية لجماعة صغيرة من الثوريين المحترفين مستعدة في كل لحظة للعودة الى النشاط السري ، وبين مقتضيات سياسة قادرة على كسب تأييد مجمل الطبقة العاملة وعلى تجميع القوى التقدمية حولها .

وعلى كلا الصعيدين تم إحراز نجاحات كبيرة .

فلقد أمكن للحزب الشيوعي ، بوصفه الحزب الوحيد في فرنسا القادر في كل لحظة على التحول الى منظمة سرية، أن يلعب، على سبيل المثال، دوراً حاسماً في مقاومة الاحتلال النازي . أضف الى ذلك أن رغبة هذا الحزب الدائمة، بقيادة موريس توريز، في أن يرتفع الى مستوى المسؤولية

القومية قد ولدت جيلاً من المناضلين الأبطال المدفوعين بتفاني « الروح الحزبية » وبإرادة الاستقلال القومي التي مـــا كان من الممكن يومئذ أن يوجد من دونها أفق أو منظور ثوري .

وبالرغم من الحظوة المشروعة التي عاد بها على الحزب الشيوعي الدور الاستثنائي الذي لعبه مناضلوه في أحرج ساعات النضال ضـــد الفاشية ، وبالرغم من النزاهة الشخصية التي كان يتمتع بها أعضاؤه الذين لم تلحقهم عدوى الفساد التقليدي للمؤسسة البرلمانية ، بالرغم من ذلك ظل هـــذا الحزب صامداً لا يتزعزع (في حين كانت جميع التشكيلات الأخرى تتفتت من حوله بالتوالي منذ ثلاثين عاماً) ولكن في الوقت نفسه عاجزاً بسبب العزلة التي قضى بها على نفسه حين بقي متشبثاً بنموذج الاشتراكية الذي عملت قيـــادة الحزب السوفياتي على فرضه بوصفه النموذج الوحيد « القيّم » .

وفي محاولة للخروج من هذه العزلة وكسر طوقها، راح الحزب يؤكد بصورة متزايدة باطراد أن ليس له من منظور غير المنظور البرلماني (وهذا يعدل القول بأنه ليس له من منظور البتة) ، كما راح يخلط في برنامجه للحكم بين السمات التقليدية للنموذج السوفياتي (التأميم والتدويل بدون تسيير ذاتي) وبين السمات التقليدية للبرلمانية البورجوازية (تكديس وعود ومطالب متناقضة ، وهذا لغرض وحيد أوحد وهو تحقيق الائتلاف المنزل منزلـــة الترياق الشافي لجميع الأمراض ، من دون أي تحليل لتناقضات الرأسمالية الجديدة في عصرنا وللشروط التي تفسح مجال تذليلها والتغلب عليها) .

و « جمود » السياسة الفرنسية يعود في آن واحد الى عجز الحزب الحاكم عن حل المشكلات والى عجز المعارضة عن فتح آفـــاق قابلة لأن تصدقها جماهير الأمة .

فما دامت المعارضة تقيم استراتيجيتها وتكتيكها على أسطورة « التحالف

المناهض للاحتكارات » ، فلن تقوم ، في أحسن الأحوال ، من غالبية إلا لتقول لا . والحال أن «كارتل لاءات » يعجز عن حل أي مشكلة، كائنة ما كانت .

وخصوصاً اذا كان «كارتل اللاءات» هـــذا لا يملك أي أداة للعمل سوى البرلمان الذي لم يعد ، منذ طويل العهد ، وسيلة للتأثير على جهاز الدولة ، على اعتبار أن هذا الجهاز استقل عنه تمام الاستقلال .

ولقد أماطت تحاليل ماركس ولينين بالأصل اللثـــام عن أن استخدام جهاز الدولة هذا مناقض لطبيعة الاشتراكية بالذات .

أما من يريد أن يعيد بناء جهاز دولة آخر طبقاً للنموذج الثنائي عينه (على منوال البيروقراطية ـ التقنية السوفياتية الحالية) ، فإنه إنما يخلد النظام القديم ولا يغير فيه غير طاقم الإدارة .

تلكم هي العلة الأساسية لقصور الثورات الكلاسيكية النمط عن تحقيق اشتراكية مبنية على التسيير الذاتي .

وإذا كنا نحاول أن نرسم الخطوط العريضة لنهوض من نمط جديد ، فهذا لا يعني أننا ندعو الى نضال مطلق ضد الأحزاب القائمة، لأن مثل هذا النضال قد أدى على الدوام الى إنشاء حزب جديد، بل أسوأ الأحزاب: حزب الفاشية . كـــما لا يعني أننا ندعو الى نضال مطلق ضد الحزب الشيوعي : فالمستفيد الوحيد من عداء الشيوعية كان على الدوام الرجعية .

وليس غرضنا ، بحال من الأحوال ، أن نهون ، وكم بالأحرى أن ننفي أهمية المستوى السياسي للنضال الثوري ، وإنما قصدنا أن نكافح البنى الثنائية للأحزاب: فرفع الوعي السياسي لا يمكن أن يتم عن طريق الحلول محل الجماهير والتلاعب والتحكم بها بواسطة الشعارات .

والمشكلة بالمقابل هي أن يعد كل إنسان نفسه في مكانه ، أيـــاً يكن حزبه أو كنيسته أو نقابته ـــ وكذلك بالنسبة الى اللاحزبيين واللامؤمنين

واللاانقابيين – مسؤولاً مسؤولية شخصية عن تحقيق نموذج الديموقراطية الجديد هذا داخل كل تجمع يرمي إلى بناء الاشتراكية .

إن وحدة الكتلة التاريخية الجديدة تتخطى وتتجاوز الانشقاقات الحزبية القديمة . ولقد كان موريس توريز قد اكد منذ زمن بعيد أن مفاهيم « اليمين » و « اليسار » القديمة قد باتت بالية . **والمواجهة إنما تقوم اليوم بين أولئك الذين يحاولون أن يدخلوا إلى المستقبل قهقرة وبين أولئك الذين يعون الحركة الواقعية ويجهدون للسيطرة عليها .**

وبخلاف « التحالف » المزعوم المناهض للاحتكارات ، تتحقق وحدة الكتلة التاريخية ، وحدة « الشغيل الجماعي » في مكان العمل أولاً .

ومن هنا فإن النقابات ستلعب ، في تحقيق هذه المهمة ، دوراً أكبر بكثير من ذاك الذي ستلعبه الأحزاب السياسية .

وهناك من الآن دلائل مشجعة : فلقد باتت النقابات ، لا البرلمانات، هي المفاوض الحقيقي مع السلطة اليوم ، لأنها هي وحدها التي تملك سلطة فعلية . وفضلاً عن ذلك ، فإن أقوى اتحادين لنقابات الطبقة العاملة وأكثرهما تمثيلاً لها ، وأعني بهما « الاتحاد العام للعمل » (C. G. T.) و « الاتحاد الفرنسي الديموقراطي للعمال » (C. F. D. T.) ، قد وضع كل منهما ، بفاصل زمني لا يتعدى بضعة أشهر ، مشروعاً للانتقال الى الاشتراكية . وأياً يكن مضمون هذين المشروعين ، فإن البادرة عينها لها أهميتها القصوى : فهي بداية النهاية لثنائية ضارة مميتة أخرى ، ثنائية التمييز الجذري بين النقابات ، المحصورة في حدود المطالب الاقتصادية ، وبين الأحزاب ، المتخصصة في المهام السياسية والحاملة « من الخارج » الحلول للمشكلات التي تنطرح أولاً على مستوى العمل ثم تتطور ، **بدون انقطاع في الاستمرارية** ، على جميع مستويات العلاقات الاجتماعية .

وينبغي أن يكون واضحاً في نهاية القرن العشرين هذه أن العلاقة بين

ما هو اقتصادي وبين ما هو سياسي ما عاد في الإمكان تصورها على النحو الذيّ كانت تتُصور به في بداية هذا القرن ، يوم كــان ما يزال في المستطاع ، في تلك المرحلة من الرأسمالية ، أن يُقصر عمل النقابات عـلى النضال ضمن نطاق المؤسسة في سبيل شروط أفضل لبيع قوة العمل ، وأن توكل إلى أحزاب الطبقة العاملة المهمة السياسية بحصر المعنى ، مهمة محاربة دولة ونظام لا تعدو فيها قوة العمل أن تكون أكثر من بضاعة .

أما اليوم فلا يكفي أن نذكر أن الدولة هي ، من بعيد ، أكبر رب عمل في فرنسا (بمشاريعها المؤممة وموظفيها) ، بل إن التداخل بين مصالح الاحتكارات الكبرى وبين الدولة قد بلغ درجة يمسي معها كل نضال ، حتى النضال « المطلبي الصرف » ، نضالاً ضد الدولة ، نضالاً سياسياً. ومن الممكن أن يكون الإضراب سياسياً حتى في مطالبه حين ترسم هـذه المطالب إشارة استفهام واتهام حول البنى القديمة للسلطة والنفوذ في المشروع كما في الدولة . ولقدضربت إضرابات ١٩٦٨ أمثلة عديدة على ذلك .

والمهم أولاً وأخيراً ألا تقلد النقابات في خطواتها ومساعيها النموذج الثنائي ، البرلماني ، في المفاوضات مع أرباب العمل والدولة .

فلقد جرت العادة ، في أيام الإضراب ، أن تجمع لجنة الإضراب ممثلي جميع النقابات وكذلك ممثلي العمال غير المنتسبين إلى النقابات . ولكن حين تعود الأمور إلى مجراها اليومي المعتاد ، يعود على الفور العمل بنظام تفويض السلطة ، فتُعهد الأمور بقضها وقضيضها إلى القادة النقابيين . والمشكلة إنما هي مشكلة الحفاظ ، في النضال اليومي ، على وحدة النقابات وإلغاء الثنائية في آن واحد . ومن هذا المنظور فإن « المجلس العمالي » يعني ، حتى في أبسط أشكاله ، الوحدة بين النقابات والوحدة بين المنتسبين وغير المنتسبين إليها ، الوحدة المتجسدة والمحافظ عليهــا في العمل اليومي مثلما تحققها لجنة الإضراب في فترة الأزمة .

ولكن حتى يلعب المجلس العمالي دوراً محركاً ، وحتى يلغي الثنائيات القديمة ، وحتى يصبح الجهاز الذي ينبثق الوعي الثوري بفضله من المعارك بدلاً من أن يُجلب « من الخارج » ، فلا بد من أن يتم تأسيسه بطريقة تتهيأ معها إمكانية يقظة الوعي .

وثمة شرطان ضروريان لهذا :

– أولاً ، الوحدة النقابية التي تستطيع هي وحدها أن تحول دون تطفل الأحزاب التي تزعم أنها تجلب التوجيهات السياسية « من الخارج » والتي تستطيع هي وحدها في الوقت نفسه أن تعطي العمال صورة عن وحدتهم بالذات وأن تحيي فيهم الرغبة فيها .

– ثانياً ، وعي وحدة الشغيل الجماعي ، وحدة الكتلة التاريخية التي لا سبيل إليها بالدعاية أو بالوعظ وإنما بالمطالب التي تعبر من الآن عن الأهداف المستقبلة للحركة .

ماذا يمكن أن يكون كنه هذه المطالب ؟

لا مجال البتة ، وفي أي حال من الأحوال ، للنكوص عن المطالب « الكمية » المتعلقة بالأجور ، وبوتائر العمل ومدته ، وبأيام العطل ، وبالتقاعد ، الخ . فبدون نضال مستديم في سبيل مثل هذه المطالب ستكون شروط حياة الطبقة العاملة ، كما نوه بذلك ماركس ، مسحوقة الى درجة يستحيل معها شن أي نضال آخر .

بيد أن هذه النضالات نفسها لا يمكن أن تكون ناجحة وفعالة ومؤدية إلى انتصارات دائمة ضد الرأسمال إلا إذا وعى العمال حدودها : فهي محض نضالات **دفاعية** ، وأرباب العمل والدولة على حد سواء قادرون على الدوام على إلغاء نتائج زيادة ما في الأجور عن طريق إنقاص قيمة العملة

كما حدث بعد إضرابات ١٩٣٦ واتفاقيات ماتينيون ، أو بعد إضرابات ١٩٦٨ واتفاقيات غرونل .

وفضلاً عن ذلك ، وحتى حين تحصل النقابات على تلبية تامة قصوى لمطالبها الكمية ، كما هي حال النقابات الأميركية بعد إضرابات شركة « جنرال موتورز » ، فإن النضال ونتائجه تظل حبيسة النظام من دون أن تهدده في مبدئه .

ما هي إذن المطالب التي تساعد على وعي الهدف : إلغاء الرأسمالية وبناء اشتراكية تسيير ذاتي ؟

نحن لا نزعم أننا سنقدم بياناً جامعاً عنها ، ولكننا نأمل أن نشير إلى اتجاه وأن نقترح بعض أولويات .

إن الشرط الأول لكل تحرر حقيقي للطبقة العاملة هو ، كما كان يقول ماركس ، **إنقاص زمن العمل** . أما القبول بعمل إضافي وبشروط عمل وخيمة أو مرهقة بهدف « الكسب المادي » فهو الخطوة الأولى في طريق الاندماج .

والشرط الثاني هو النضال ضد **التقسيم الرأسمالي للعمل** ، ذلك التقسيم الذي لا يصدر عن مقتضيات تقنية ، وإنما عن الرغبة في الحفاظ على هيبة أرباب العمل وتدعيم سلطانهم . والنصر الذي أحرزه عمال صناعة الحديد في شركة « إيطالسيلدر » (Italsilder) في إيطاليا ، في خريف ١٩٧٠ ، له قيمة نموذجية : فقد أرغموا الشركة على إلغاء تسعير العمل تبعاً للوظائف . والحال أن التسعير تبعاً للوظيفة لا يمثل فقط الشكل الأكثر اكتمالاً لـ « التنظيم العلمي » المزعوم للعمل في خدمة سلطة أرباب العمل لا في خدمة التقنية ، بل يفسح المجال أيضاً أمام تفاوت كبير للغاية في الأجور تصبح معه المطالب المشتركة لقطاعات واسعة أمراً بالغ الصعوبة . إن تقسيم العمل ، كما هو قائم ومطبق في المؤسسة الرأسمالية الراهنة ، لا ينبع من

تطور القوى المنتجة ، وإنما يعبر عن الرغبة في تأبيد علاقات الإنتاج التي هي علاقـات سيطرة وهيمنة واستغلال ، وعوامل قسمة للطبقة العاملة . وعلى هـذا ، ينبغي أن يكون هدفنا أن نعيد تركيب العمل وأن نرجع إليه طابعه الانساني النوعي ، أي غائيته ، مع ما يترتب على ذلك مـن أبعاد مبادرة وتفكير ومسؤولية .

ومن المناسب أيضاً أن نشدد اللهجة على جملة مـن المطالب المتعلقة بتثقيف العمال وتأهيلهم .

وفيما يخص التثقيف والإعلام ، استطاع عمال التعدين الإيطاليون ، بعد إضرابات « خريف ١٩٦٩ الحار » في شركة فيات وغيرها ، أن يحصلوا على ساعة شهرية مدفوعـة للإعلام والتثقيف النقابي ضمن نطاق المنشأة وأثناء ساعات العمل . وقد سجل « الاتحاد العام للعمل » (C. G. T.) و « الاتحاد الفرنسي الديموقراطي للعمال (C. F. D. T.) هذا المطلب ضمن برنامجهما المشترك ابتداء من عـام ١٩٧١ . وهذا في الحق نصر نموذجي وحافل بالنتائج : ففي حين أن العمال في المنشآت الكبيرة ، ممن يسكنون عادة بعيداً عن مركز عملهم ، ينطلقون إلى منازلهم بمجرد أن تدق الساعة ، تاركين لمندوبيهم أو لمسؤوليهم النقابيين مهمة التوسط بينهم وبين الادارة ، فإن مثل تلك الاجتماعات تتيح لكل منهم أن يتحمل مسؤولياته وأن يشارك في اتخاذ القرار وأن يمارس بداية ديموقراطية مباشرة .

وفضلاً عن ذلك ، فإن تلك الاجتماعات لا يلتقي فيها ممثلو مختلف النقابات فحسب (ولقد كـان في ذلك تقدم كبير للوحدة النقابية في إيطاليا) ، بل أيضاً العمال بمختلف ضروبهم ، النقابيون القاعديون منهم وغير النقابيين . والهدف من ذلك أن يطلع العمال على المسائل الهامة كافة وأن تؤخذ مشورتهم بصددها في آن واحد .

ولقد حصل عمال بعض المنشآت في فرنسا أيضاً على هـذا الحق في

عـام ١٩٦٩ . ومن الأهمية بمكان أن يُعمم على جميع المنشآت بالنضال الفعلي في سبيل الفوز به .

ولسوف يتم اجتياز مرحلة جديدة يوم يصبح في مستطاع هذه المجالس النقابية الاطلاع على المستندات الحسابية للمنشأة ، ومن ثم التقدم خطوة واحدة إلى الأمام باتجاه الرقابة العمالية بدلاً مـن الاكتفاء بتقديم ملفات مطابية . ولقد انتزعت النقابات الألمانية هذا الحق من أرباب العمل .

وفيما يخص تأهيل العمال ، لا تثقيفهم وإعلامهم فحسب ، في عصر بات فيه التدريب الإضافي والتربية الدائمة ضرورة تقنية للتوسع ، وباتت فيه الثقافة العامة تلعب دوراً متعاظماً في التخصص المهني ، يجدر أن يوضع موضع الدراسة مطلب أساسي : شهر للتدريب الإضافي وللثقافة في السنة ، علاوة على أيام العطل بالطبع ، يدفع أرباب العمل أجره شأنه شأن العمل اليومي . وليس ذلك لاكتساب تخصصات جديدة يستوجبها التقدم التقني فحسب ، بل أيضاً لاكتشاف الثقافة العامة التي تتيح طرح مشكلة الغايات والمساهمة بنصيب كامل في اتخاذ القرار وفي تهيئته واعداده . وغني عـن البيان انه ينبغي ، كما أوضحنا ذلك بصدد الثورة الثقافية ، وحرصاً على ألا تتقلص أبعاد ذلك التدريب الإضافي الى محض تدريب لخدمة المرامي القصيرة الأمد لأرباب العمل ، وعلى أن يكون متجاوباً ، على العكس ، مع حاجات الانسان البعيدة المدى من خلال منظور الانقلاب العلمي والتقني الراهن ، ينبغي تنظيم رقابة ثلاثية على هذه التدريبات كما ينبغي تنفيذ هذه التدريبات كما ينبغي تنفيذ هذه التدريبات بصورة ثلاثية .

وعن طريق هذه المطالبة بالتأهيل الدائم في مكان العمل يتحقق الارتباط بين النضال في المصنع ضد لاانسانية العمل وبين النضال في المدرسة والجامعة ضد نظام تربوي يفبرك نمط الانسان الذي تحتاجه مرتبية المصنع الرأسمالي من خلال قطع العمل عن بعده الانساني النوعي .

ومن المنظور نفسه يمسي إنشاء محطة تلفزيونية ثالثة قـادرة على تقديم عناصر الثقافة العامة المجدّدة التي أتينـا بذكرها (الإعلامية ، الجمالية ، التحسبية) من خلال رقابة ثلاثية على هدفها وطرائقها وأنظمتها ، يمسي مطلباً مشتركاً للعمال والطلبة الذين سيعاودون الالتقاء أصلاً في فترات المران التأهيلي في المنشآت .

ولنكرر القول بأن هذه محض إشارات بالغة العمومية الى طبيعة نمط المطالب التي ينبغي أن يجري التركيز عليها في ما يخص مدة العمل وتقسيمه وتثقيف الشغيلة وإعلامهم وتأهيلهم .

على هذا النحو يمكن أن تنضج الشروط الذاتية لوضع ما قبل ثوري لن يكون أبداً نتيجة للتناقضات الموضوعية وحدها، وخليق في الآن نفسه بأن يتحول الى وضع ثوري اذا كانت جماهير الشغيلة واعية لا لاستغلالها فحسب بل أيضاً للأهداف الواجب بلوغهـا لوضع حد لهذا الاستغلال عينه .

ب ـ مرحلة القطيعة

الوضع الثوري والإضراب القومي

ما الوضع الثوري اليوم ؟

إن المخطط الذي حدد بـه لينين « الوضع الثوري » يوافق ويطابق الشروط التاريخية النوعية لثورة اوكتوبر .

ويتسم هذا المخطط، أول ما يتسم، بأنه نقيض النموذج الذي تصوره ماركس : فلقد كانت الثورة الاشتراكية عند ماركس تجاوزاً لتناقضات نظام رأسمالي أدرك كامل نضجه . والحال أن الثورة الاشتراكية الأولى في عام ١٩١٧ قامت في قطر متأخر تأخراً عظيماً من وجهـة النظر التقنية

والاقتصادية ، ولم تدرك فيه الرأسمالية بالتالي ذلك النضج . وعليه فـإن التناقض الرئيسي بين الرأسمال والعمل مـا كان يقدر وحده على أن يخلق الشروط الموضوعية لثورة . ومـا كانت الثورة ممكنة إلا اذا تضافرت تناقضات عـدة . وفي طليعة هذه التناقضات في روسيا تناقضات النظام الزراعي في قطر يؤلف الفلاحون غالبيته الساحقة . ثم كـانت الحرب والهزيمة لتميطا اللثام عن عجز النظام القيصري في مجمله ، ولتشعلا حريق ١٩١٧ العظيم . ولقـد طوح تحليل لينين العيني واستراتيجيته الجريئـة بمخططات الماركسية « الكلاسيكية » ، «الأورثوذكسية» ، وفي الواقع ، الدوغمائية . ولقد حقق لينين ، مع الفلاحين الذين كانوا لا يريدون شيئاً سوى « الأرض والحرية » (أي ثورة بورجوازية) ، ثورة بروليتارية متجهة نحو الاشتراكية .

أمـا في قطر كفرنسا ، وفي عام ١٩٧٢ ، حيث أدركت الرأسمالية نضجاً فعليـاً (أي حيث تتحكم العلاقات الرأسمالية الخالصة لا بالاقتصاد القومي كله – بما فيه الزراعة – فحسب، بل أيضاً بجميع أشكال النشاط القومي ، وعلى الأخص الـدولة وجهازها ، والجامعة والمدرسة ، والعلم والبحث) ، فإن المشكلة الأساسية ليست **ترصد** اللحظة التي يتواجد فيها وضع ثوري ناجم عن تلاقٍ استثنائي بين جملة من تناقضات متنافرة ، وإنما المشكلة الأساسية تهيئة هذا الوضع الثوري وإعداده . والحق أن العفوية ليست نقيض الوعي ، وإنمـا هي وعي ما يزال غائماً مشوشاً . وهذا الموقف من « العفوية » يسمح بتلافي النزعات الاستبدادية المستنيرة بقدر أو بآخر والمتولدة عـن تأويل دوغمائي لـ « الوعي المحمول الى الجماهير من الخارج » . ولقد كان لينين قد اقتبس هذه الصيغة عن كاوتسكي في عام ١٩٠٢ ، في شروط تاريخية خاصة بقطر كانت الطبقة العاملة فيه أقلية وأكثرية الشعب أمية . وتعميم هذه الصيغة وتطبيقها بصورة دوغمائية، على افتراض صلاحيتها لكل زمان ومكان ، همـا واحدة من الخصائص

الأساسية للستالينية وللتصور الذي ما يزال الى اليوم « أورثوذكسياً » لدى غالبية الأحزاب الشيوعية . والتحرر من مثل هـذا التصور للعلاقات بين « العفوية » و « الوعي » ، مع مـا يترتب عليه من أشكال تنظيمية مميزة للإشتراكية – البيروقراطية ، هو واحد من الشروط الذاتية الأولية لوضع ثوري .

وما العجز عن تفهم الدلالة العميقة لأزمة ربيع ١٩٦٨ إلا مثال نموذجي على ضرر ذلك التصور .

ولا غنى عـن تفكير وتأمل نقدي ونقدي ذاتي بصدد أزمة ١٩٦٨ هذه لتحديد « الوضع الثوري » والوسائل القمينة بحله .

ما الإضراب القومي ؟

طبقاً للتحليل الذي رسمنا حتى الآن خطوطه العريضة ، فـإن الميدان الرئيسي الـذي يمكن أن يدور فيـه النضال الحاسم ليس لا الشارع ولا البرلمان ، وإنما مكان العمل .

وفي المستطاع أن نميز ثلاث مراحل وثلاثة أشكال متعاقبة من هـذا النضال :

أ – الاسطورة السوريلية[1] عن « الاضراب العام » القائلة بأنه يكفي أن تكتّف الطبقة العاملة يديهـا حتى تنهار الدولة والنظام البورجوازي . وتشير التجربة التاريخية الى أنه أمكن الحصول، بهذه الطريقة ، على نتائج هامة في أقطار رأسمالية عدة : نتائج اقتصادية كتقليص يوم العمل ، أو سياسية كتوسيع مبدأ الانتخاب العـام (في النمسا عام ١٩٠٥ ، ثم في بلجيكا) ، أو حتى عسكرية لمساندة عمل من الأعمال الثورية كـما في

---

١ نسبة الى جورج سورال (١٨٤٧ – ١٩٢٢) ، وهو تلميذ لماركس وبرودون ونصير لحكم الطبقة العاملة « المترجم »

فرنسا أثناء التحرير عام ١٩٤٤ ، أو كما في كوبا أثناء تحرير هافانا .

وحدود هذا الأسلوب لا تكاد تحتاج الى بيان اليوم : لا لأن الطبقة العاملة ستجد نفسها معزولة فحسب ، وإنما أيضاً لأن التقدم التقني يتيح إمكانية تشغيل عـــدد كبير من المنشآت أو الخدمات بواسطة عدد صغير من التقنيين .

ب — دشنت إضرابات الجبهة الشعبية في عام ١٩٣٦ مرحلة جديدة: فالعمال لم يكتفوا بوقف العمل، وإنما احتلوا المنشآت . ولقد كان الظرف مؤاتيـــاً فعلاً لأن الحكومة التي قامت يومئذ كانت بنت انتخابات الجبهة الشعبية، وكانت ألين جانباً كطرف في المباحثات مع النقابات من الحكومة التي كانت قائمة في أيـــار ١٩٦٨ . وينبغي أن نقول بكامل الوضوح — ولهذا نغتبط بكل تقدم مهما يكن يسيراً على طريق وحدة الأحزاب « اليسارية » من دون أن تغيب عنا حدوده — إن حكومة تنبثق عن مثل هذه الغالبية ستكون هي الأخرى طرفاً ليّن الجانب في الحوار مع الحركة العـــمالية . ولكن الشيء الأساسي بالنسبة الى العمال في هذه الحـــال هو ألا يعللوا أنفسهم بالأوهام بصدد تلاحم مثل هذه الحكومة وفعاليتهـــا ، وألا يسمحوا باتخاذ نصرها ذريعة لفك تعبئتهم واستنفارهم ، وألا يغيب عن أذهانهم لحظة واحدة أن الميدان الرئيسي للمعركة يبقى مكان العمل . وعلى كل حال ، فإن تهيئة مراحل المسيرة الى الاشتراكية ، من مجالس عمالية الى رقـــابة عمالية ثم ثنائية مؤقتة في السلطة ، لا ينبغي أن تترك لأقلية برلمانية ما .

ج — تدشن إضرابات ١٩٦٨ ، التي أشعلت فتيلها حركة الطلاب ، مرحلة جديدة : فقد كانت مسوّدة غير موفقة لمـــا ينبغي أن يكونه « إضراب قومي » حقيقي .

إن الاضراب القومي ، الذي لا يؤلف الشكل الوحيد للنضال وإنمـــا

الشكل الرئيسي لبناء اشتراكية تسييرية ذاتية ، يتميز أول مـا يتميز عن « الإضراب العام » القديم باتساعه: فهو بحر ، فضلاً عن الطبقة العاملة، شرائح اجتماعية عديدة . فقد شارك فيه مهندسون وتقنيون بأعداد تفوق بكثير أعداد المشاركين منهم في الماضي. كما انضم اليه الموظفون. واحتل الطلبة جامعاتهم . ولقـد بلغت الحركة حداً من الاتساع برزت معـه علامات تردد وتصدع في جهاز الدولة القمعي بالذات : في الجيش ، في الشرطة ، في هيئة القضاء . وقد رفض العاملون في التلفزيون ، لعـدة أسابيع متوالية ، أداء دورهم المعتاد كأداة للتلاعب بالرأي العام والتحكم به ، وقد تجلت هذه المقاومة عينها في الفنون كما في الصحافة .

بيد أن هذا الاضراب يتميز أيضاً عن « الاضراب العـام » القديم بمضمونه . ولقد كان دور الطلبة الخاص أن يزودوه ببعده السياسي حين وجهوا إصبع الاتهام لا الى حكومة فحسب ، وإنما الى نظام حكم ، بل الى نظام حضارة . وفضلاً عن ذلك حاول الطلبة ، بصورة إفرادية ومشوشة – هذا صحيح – أن يسيّروا الكليات طبقاً لمعايير غير المعايير الكلاسيكية ، متصدين للمشكلات الأساسية المتعلقة بغايات التربية وبغايات المجتمع ، الى جانب تصديهم لمشكلات برامج الجـامعة وأنظمتها المرتبية التسلسلية .

وقـد طرحت في بعض مراكز البحث ، ولا سيما « المركز القومي للبحث العلمي » و « مفوضية الطـاقة الذرية » ، طرحت مشكلة تنظيم البحث على أساس جديد: لا خدمة الحاجات القصيرة الأمد لنمو اقتصادي أعمى كما هي الحال اليوم ، بل التفكير على المدى الطويل بمدلول البحث ومعناه بالنسبة الى رقي الإنسان وليس بهدف التلاعب والتحكم به .

بل لقد جرت في بعض المنشآت محـاولة غنية بالمدلولات بالنسبة الى المستقبل : محاولة للبرهنة لا على القدرة على شل الانتاج وسائر النشاطات

القومية عن طريق وقف العمل واحتلال المقرات فحسب ، بل أيضاً على القدرة على تسيير المنشآت **تبعاً لمعايير هي غير معايير أرباب العمل والدولة ربة العمل .**

ذلكم هو الشرط الأول لخلق وضع ثوري . وبديهي أننا لا نستبعد أشكال العمل الأخرى ، من مظاهرات الشارع الى الانتخابات البرلمانية ، ولكن بشرط أن يكون كل شيء منوطاً ومرهوناً بذلك الإضراب الذي سيسدد الضربة الحاسمة .

وغني عن البيان أن ردود فعل جهاز الدولة قد تكون عنيفة . ولكن هذه الصعوبة ليست وقفاً على الاضراب القومي . فكل محاولة للتغيير الثوري معرضة لمثل هذا التهديد ، مهما يكن طريقها وشكلها : سواء كان تمردياً أم برلمانياً أم إضرابياً . ولكن القمع أسهل ضد انتفاضة مسلحة (تكون فيها نسبة القوى ساحقة لصالح السلطة التي تملك دبابات وطائرات هيليكوبتر وما الى ذلك من الأعتدة مقابل بضع بنادق ورشيشات) أو ضد غالبية برلمانية لا سلطة لها على جهاز دولة يأبى انصياعاً لها .

وبالمقابل فإن الاضراب القومي، حين يأخذ أبعاد إضراب ١٩٦٨ وحجمه ، يصعب قمعه وفكه بالقوة . ولئن كان من السهل حصار قصر بوربون[1] واقتحامه ، فليس من السهل فرض الحصار في الآن نفسه على جميع المنشآت وعلى جميع الإدارات وعلى جميع المختبرات ومراكز البحث ، وليس من السهل بصورة من الصور تشغيلها بواسطة الشرطة أو الجيش .

إن الاضراب القومي هو شكل العمل الأعصى على القمع .

ولكن التمهيد والتحضير لانتصار مثل هذا الاضراب يقتضيان في المقام

---

١ قصر في باريس بني عام ١٩٢٢ ، وهو اليوم مقر الجمعية الوطنية الفرنسية . « المترجم »

الأول ارتفاعـــاً في مستوى الوعي التقني والسياسي لمجمل الطبقة العاملة والكتلة التاريخية ، وتحقيق وحدة « الشغيل الجماعي » ، أي لا الوحـــدة النقابية فحسب ، بل أيضاً وحدة العمال مع غالبية المهندسين والتقنيين .

وعلاوة على ذلك، ينبغي على الحركة، حين اندلاع الاضراب القومي، أن تنظم نفسها ببالغ السرعة على المستوى القومي حتى يتاح لاتحاد المجالس العمالية ووحدات العمل أن يتخذ القرارات العامة المنبثقة عن الحركة ذاتها لا عن هيئة سياسية (برلمانية أو ما شابه) منفصلة عن الحركة ومستقلة بذاتها .

وبديهي أن التدابير الأولى التي ستتخذها حركة الاضراب القومي هي تشريك كبرى وسائل الانتاج والنقل والاعتماد والإعلام ، وتعميم التسيير الذاتي في المشاريع وفي جميع النشاطات القومية وإضفاء الصفة الشرعية عليه .

والتسيير الذاتي لا يمكن ، بحكم مبدئه بالذات ، لا أن « يُنهَّج » مسبقاً ولا أن يُمنح ويُنعم به . فهو لن يكون إلا من صنع المساهمين أنفسهم . كما أن أسسه لن ترسى دفعة واحدة ونهائية : فالاشتراكية ، في تعريفها بالذات ، ليست نظامـــاً مقفلاً ، مكتملاً ، ناجزاً بصورة نهائية، يتوالد ويتكاثر آلياً ؛ إنما هي خلق وإبداع مستمر . وبدون هذا الشرط تولد من جديد التمايزات الطبقية كما حدث في الاتحاد السوفياتي وفي جميع « بلدان الشرق » ، وبدرجة أقل ، في يوغوسلافيا . وقد نوه ماوتسي تونغ بحق بأن « ثورة ثقافية » واحدة لا تكفي لوقف هذه الميول الى التمايز ، وبأنه لا بد من ثورتين أو ثلاث ثورات ثقـــافية للإستمرار والمضي قدماً باتجاه ذلك المشروع الاشتراكي الكبير .

من المستحيل إذن أن نحدد مقدماً مؤسسات التسيير الذاتي . إنما الممكن فقط إبراز مبادئه وبيان إمكانيته بهدف تحديد مـــا أسميناه بـ « معايير مغايرة لمعايير أرباب العمل والدولة ربة العمل » .

ج ـ أي اشتراكية ؟

« مجتمع يكون فيه التطور الحر للفرد شرط التطور الحر للمجموع »

إن التسيير الذاتي هو نقيض الثنائية وغياب الغائية الانسانية .

١ ـ إنه يوجه إصبع الاتهام الى الرأسمالية ويعيد النظر في مبدئها بالذات : الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، وفي جميع نتائجها : السلطات الناجمة عن شكل الملكية هذا . ولن يكون هناك تسيير ذاتي ما دامت الملكية الخاصة لوسائل الانتاج قائمة .

٢ ـ إنه يوجه إصبع الاتهام الى جميع أشكال البيروقراطية والتسلسل الهرمي ويعيد النظر فيها: سواء منها الأشكال المنبثقة عن الرأسمالية أو الأشكال المنبثقة عن تصور استبدادي وممركز لـ « الاشتراكية » لا يتميز عن الرأسمالية إلا من حيث أن فائض القيمة يقتطع على الصعيد القومي ومن قبل الدولة لا على صعيد المنشآت ، من دون أن يلغى نظام الأجر واستلاب الشغيلة .

٣ ـ إنه يوجه إصبع الاتهام ويعيد النظر في مبدأ تفويض السلطة المميز للديموقراطية البورجوازية الشكلية،البرلمانية النمط ، والمميز كذلك لـ « الاشتراكية » البيروقراطية التي يستلب فيها المناضل سلطته ويفوضها الى قيادي يتولى اتخاذ القرارات بالنيابة عنه .

إن التسيير الذاتي هو شعار النضال ضد جميع أشكال الاندماج والدمج بنظام مفروض من الخارج .

ولهذا فإنه في آن كابوس الرأسمالية في الغرب والبيروقراطيات التقنية في الشرق .

وثمة « تحالف مقدس » آخذ بالتكون ضد التسيير الذاتي : فأرباب العمل يصفونه بالطوباوية ، والبيروقراطيون ينعتونه بـ « الثرثرة » .

ومـا التسيير الذاتي إلا مطلب تجاوز الحدود التي يفرضها على التفتح الحر للإنسان وكل إنسان الثالوث الأسود ، ثالوث المُلْك والسلطة والمعرفة الذي بـه تنهض وتترسخ الثنائيات جميعاً والسيطرات كافة : فمن يمسك بملكية وسائل الإنتاج يمسك بزمام السلطة الحقيقي ويحتكر المعرفة امتيازاً له ويتخذها تبريراً لغناه وقوته على حد سواء .

ويتطابق مبدأ التسيير الذاتي مع مبدأ الديموقراطية كما حددها جان جاك روسو في « العقد الاجتماعي » : استقلال الفرد وسؤدده الذاتي ومشاركته التامة في القرار المشترك .

لكن هذا المبدأ لم يتطور قط على يد الديموقراطية البورجوازية التي لبثت « شكلية » لسببين اثنين : فهي أولاً لا تشمل الحياة الاقتصادية حيث ما تزال قائمة ملكية مالك وسائل الإنتاج ؛ وهي ثانياً تؤبد ، حتى على مستوى الحياة السياسية ، سلطة الطبقات المالكة تحت ستار وهم السيادة الشعبية الحقوقي . فبفضل نظام تفويض السلطة المميز للمؤسسة البرلمانية ، ذلك النظام الذي يستلب فيه المواطن سلطته ويعهد بها إلى سياسي محترف ، كما يلاحظ روسو ، يظل في مقدور الطبقة المالكة علـى الدوام أن تتحكم بزمام السلطة ودفة الحكم : إما عن طريق إقامة سد صريح ومكشوف تطلق عليه اسم « اقتراع دافعي الضرائب » ، وإما عن طريق التلاعب بالرأي العام والتحكم به في إطار نظام الانتخاب العام بالذات بحكم سيطرتها على وسائل الإعلام والتأهيل ، وإمـا أخيراً عن طريق رشوة المنتخَبين والضغط الذي تستطيع القوى الاقتصادية أن تمارسه عليهم .

لا يمكن أن تكون الاشتراكية إذن مجرد سحب للديموقراطية الشكلية السائدة في الحياة السياسية على الحيـــاة الاقتصادية . والاشتراكية الأصيلة لا يمكن أن تصنع **من أجل** الشعب ، وإنما فقط **من قبل** الشعب. وعليه، لا يمكن أن تكون إلا اشتراكية تسيير ذاتي . أما في أي فرضية أخرى فستتحقق نبوءة باكونين المشؤومـــة : « إن استبداد الأقلية لأدهى خطراً حين يبدو وكأنه تعبير عن إرادة الشعب المزعومة » .

وتحاشياً لكل تجريد ولكل طوباوية لن نحدد تسييراً ذاتياً « مثالياً » ، وإنما سندرسه فقط عبر ظهوره في التاريخ .

تشكلت تعاونيات الانتاج ما قبل تاريخ التسيير الذاتي . وكان ماركس يرى فيها تجسيداً مسبقاً للاشتراكية .

يشير ماركس في « الرأسمال » (المجلد ٧ ، ص ٥٠ – ٥٢) ، في معرض تذكيره بأن الاستغلال ، أي التملك الخاص لفضل قيمة العمل الجماعي ، قد صُور في غالب الأحيان وكأنه الأجر الواجب الأداء لمالك الرأسمال ، يشير إلى أن عمل الادارة والتسيير قد انفصل عن ملكية الرأسمال ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر : « إن تعاونية الانتاج ، التي يثاب فيها المدير من قبل الشغيلة بدلاً من أن يمثل الرأسمال تجاههم ، لتقـــدم البرهان على أن الرأسمالي قد بات فائضاً عن الحاجة من حيث أنه عامـل إنتاج » . وبذلك تكون سلطة أرباب العمل قد انكشف أمرها من دون أن توضع الكفاءة الفنية موضع الشك . ولقد أضاف ماركس بسخرية : « إن قائد الفرقـــة الموسيقية ليس بحاجة إلى أن يكون مالكاً للأدوات ، وأجر الموسيقيين الآخرين لا يعنيه في شيء ولا دخل له بوظيفته كقائد ».

وفي « خطاب افتتاح مؤتمر الأممية » (٢١ تشرين الأول ١٨٦٤) ينوه ماركس ، في معرض إشارته الى تعاونيات الانتـــاج ، بـ « قيمة هذه التجارب الاجتماعية العظيمة ... فهي قد برهنت بالأفعال لا بالحجج

على أن الانتاج على نطاق واسع وبالتوافق مع الحياة الحديثة يمكن أن يتم بدون وجود طبقة السادة المستخدمة لطبقة المنفذين، وعلى أن وسائل العمل ليست بحاجة، كيما تؤتي ثمارها، لا إلى أن تحتكر ولا الى أن تختلس بواسطة السيطرة على العمال واستغلالهم ».

وفي الوقت الذي أشاد فيه ماركس بهـذا المثال العظيم، أشار الى حدوده :

١ – إن تعاونية الانتاج قمينة، في ظـل النظام الرأسمالي بأن « تكرر عيوب النظام » أي أن الشركاء المالكين الجماعيين قد يستغلون بدورهم عمل الاجراء غير الأعضاء في التعاونية.

٢ – يرى ماركس أن الخطر الأدهى يتمثل في تدخـل الدولـة التي تضع التعاونية تحل رقابتها وتدمجها بنظامها بحجة مساعدتها وتقديم المعونات المالية لها. ففي محاجّته ضد « رأسمالية الدولة » اللاسالية ينتقد ماركس لاذع الانتقاد « برنامج غوتا » (١٨٧٥) للحزب الاشتراكي الألماني الذي طالب الدولة بتقديم المساعدة إلى التعاونيات. وقد كتب ماركس يومئذ يقول إن الجمعيات التعاونية « لا قيمة لها إلا بمقدار ما أنهـا من إبداع الشغيلة المستقل وغير محمية لا من قبل الدولة ولا مـن قبل البورجوازية ».

٣ – أخيراً فإن لمن التوهم الاعتقاد بإمكانية خلق جزر اشتراكية صغيرة في خضم نظام رأسمالي. فالاشتراكية لا يمكن أن تحقق بالمفرق. وقد أعلن ماركس في « خطاب ١٨٦٨ الافتتاحي » أن « التعاون يجب أن يمتد على النطاق القومي حتى تتحرر الجماهير الكادحة ». وهذا النظام التعاوني الممتد على النطاق القومي والناظم للانتاج كله، هو اشتراكية التسيير الذاتي. إنه الشيوعية كما كان يتصورها ماركس عقب نموذج عامية باريس

التي قررت تشغيل المنشآت التي هجرها ملاكها بالتسيير الذاتي العمالي . وقد كتب ماركس يومئذ : « إذا كان المفروض ألا يبقى الانتاج التعاوني فخاً وشركاً ، واذا كان المفروض أن يحل محـــل النظام الرأسمالي ، واذا كان المفروض في الروابط التعاونية الموحدة أن تنظم الانتاج القومي طبقاً لخطة عامـــة فتخضعه لرقابتها وتضع حداً للفوضى الدائمة وللتشنجات الدورية التي هي قدر الانتاج الرأسمالي ، فماذا سيكون ذلك ، أيهـــا السادة ، إن لم يكن الشيوعية ، الشيوعية الممكنة للغاية ؟ »[1].

ان التسيير الذاتي ، بالرغم من التأويل التيو – ستاليني للنصوص ، لأبعد مـــا يكون عن « الثرثرة » ، بل هو على العكس المطلب الأول للماركسية .

ولقد كانت عامية باريس أول مسودة تاريخية لها .

كان جهـــاز الدولة بأسره في فرساي . الى جانب المالكين . وخلت باريس من أرباب عملها وسياسييها المحترفين . وفي حين كانت البرلمانية، بنظامها القائم على تفويض السلطة ، تضع الحكومة ، كما لاحظ ماركس، « تحت الرقابة المباشرة للطبقة الحاكمة » ، حققت العامية حكومة « للشعب ومن الشعب » ، بلا وساطة برلمان أو حزب .

وكما كتب بروها Bruhat ودوتري Dautry وترسن Tersen « سيطر البرودونيون على اللجنة المركزية للعامية » . وكانت لهم فيها غالبية الثلثين. ولقد استوحيت جميع تدابير العامية باستثناء إنشاء لجنة السلامة العامة التي اقترحها البلانكيون ، من روح المذهب البرودوني :

– الديموقراطية المباشرة ، أي توزيع السلطة لا نقلها وتحويلها .

---

١ « الحرب الاهلية في فرنسا » – ص ٥٦ .

– التسيير الذاتي الاقتصادي .

– الاتحادية السياسية .

ومن لا يقرأ تاريخ العامية من وجهة نظر ستالينية (أي من لا يخلط بين دكتاتورية البروليتاريا وبين دكتاتورية حزب يتقمص بالمصادرة شخصية البروليتاريا) ، لا يداخله ريب في أن عـامية باريس قد رسمت المعالم الأولى لـ « ديموقراطية اشتراكية » : **فما دكتاتورية البروليتاريا إلا الشكل الذي تتلبسه بالضرورة الديموقراطية الاشتراكية في مواجهة عدوان مناهض للثورة من الداخل أو من الخارج** . إن فانده وكوبلانس[1] قـد جعلتا الدكتاتورية اليعقوبية ضرورية ، مثلما جعل الفرساويون وبسمارك دكتاتورية العامية ضرورية ، ومثلما جعلت الثورة المضادة والتدخل الاجنبي الدكتاتورية البلشفية ضرورية .

ومن الواجب أيضاً أن تدرس علاقات لينين بالتسيير الذاتي على حقيقتها وأن يزاح عنها ركام خمسين عاماً من التأويل الستاليني الذي يرغب في أن يرد اللينينية إلى مركزية « ما العمل ؟ » ، ذلك الكتاب الذي كتب في عام ١٩٠٢ في خضم النضال السري الذي كان يتطلب انضباطاً عسكرياً . وإنه لما يسترعي الانتباه على كل حال أنه لا ترد في « ما العمل ؟ » ، الذي يُصور على أنه إنجيل « المركزية الديموقراطية » ، مرة واحدة عبارة « المركزية الديموقراطية » . وهذا لسبب أساسي : وهو أن لينين كـان يشدد اللهجة ، في ظروف النضال الخاصة بذلك العصر ، عـلى ضرورة المركزية وحدها وعلى نظرية الوعي الثوري المجلوب « من الخارج » التي اقتبسها جهاراً عن كاوتسكي .

والحال أن لينين نفسه استقبل بحماسة ، حين شرعت الحركة الثوريـة

---

١ من مراكز الثورة المضادة في ثورة ١٧٨٩ . « المترجم »

في عام ١٩١٧ بالانصهار والالتحام ، مبادرات « العفوية » الشعبية وإبداعاتها.

وإبان ثورة ١٩٠٥ ، وكما لاحظ لينين بالذات (وهذا ما حمله يومئذ على تعديل وجهة النظر التي قال بها قبل ثلاثة أعوام في « ما العمل ؟ »)، كانت السوفييتات من إبداع عمال بتروغراد العفوي . وفي عام ١٩١٧ ، ولدت منذ الربيع ، وبصورة عفوية أيضاً ، لجان مصانع من جهة أولى ، ومن الجهة الثانيـــة سوفييتات (مجالس عمال ، مجالس جنود ، مجالس فلاحين) .

وينص قرار المؤتمر الأول للجان المصانع في عموم روسيا (١٧ — ٢٢ تشرين الأول ١٩١٧) ، قبيل أيام من الاستيلاء على السلطة ، على أن « تطبيق الرقابة العمالية يضمن مصالح الشعب قاطبة على نحو أفضل بكثير من حصافة أرباب العمل الأرستقراطية، أرباب العمل الذين توجه خطاهم اعتبارات الربح المادي أو السياسي ... إن الرقابة العمالية عـــلى المنشأة الرأسمالية ، بوعيها أهدافها وأهميتها الاجتماعية ، هي وحدها التي ستخلق الشروط المواتية لإرساء أسس تسييرنا الذاتي المتين » .

وهكذا يكون العمال أنفسهم قد حددوا مراحل المسيرة إلى الاشتراكية: فما دامت الرأسمالية قائمة فلا بد من رقابة عمالية تُعمق وتُرسخ تبعاً لتطور علاقة القوة ، تمهيداً للتسيير الذاتي عقب الاستيلاء عـــلى السلطة وإلغاء الرأسمالية .

ومن الأيام الأولى لثورة تشرين الأول (١٤ تشرين الثاني ١٩١٧) أصدر لينين المرسوم الذي يضفي الصفة القانونية على الرقابة العمالية .

وكانت هذه الرقابة تتميز بجلاء عن التسيير الذي كان مـــا يزال في أيدي أرباب العمل . وكان رب العمل قد كف عن أن يكون عاهلاً مطلقاً ليضحي عاهلاً دستورياً .

لقد محض لينين كامل تأييده إذن لمبادهة العمال العفوية . وقــد صرح

في المؤتمر الثالث للسوفييتات (١١ كانون الثاني ١٩١٨) : « حين طبقنا الرُقابة العمالية ، كنا نعلم أنه ليس في مقدورنا أن نشمل بها روسيا بأسرها على الفور ، لكننا كنا نريد أن نظهر للملأ أننا لا نعترف بغير طريق واحد ، طريق التحولات الآتية من تحت ، الطريق الذي يرسم فيه العمال بأنفسهم على مستوى القاعدة المبادىء الجديدة للنظام الاقتصادي . وهذا أمر يقتضي طويل الزمن [١] » .

ويلح لينين باستمرار على هذه الموضوعة : « ليس باشتراكي إلا من جعل عماده في الممارسة تجربة الجماهير الكادحة وغريزتها » [٢] .

« على الشغيلة أن ينظموا بأنفسهم الرقابة العمالية ... فالاشتراكية لن تقوم بأوامر صادرة من أعلى . وليس بينها وبين النزعة الآلية الرسمية والبيروقراطية من صلة . إن الاشتراكية الحية ، الخلاقة ، لمن صنع الجماهير الشعبية ذاتها » [٣] .

ومنذ نيسان ١٩١٧ وجه لينين تحية حارة في كراسته حول « مهام البروليتاريا في ثورتنا » إلى عامية باريس الجديدة النابتة في تراب روسيا : « هذا ما هو في سبيله الى أن يولد لدينا في الوقت الحاضر ، بناء على مبادرة الجماهير الشعبية التي تخلق عفوياً ديموقراطية على طريقتها » [٤] .

وبقيام الثورة ، بات في الإمكان الانتقال من الرقابة العمالية الى التسيير الذاتي .

ولكن ذلك كان يتطلب مستوى عالياً من تطور القوى المنتجة ، وطبقة

---

١ لينين : « المؤلفات الكاملة » المجلد ٢١ ، ص ٤٨٩ .
٢ لينين : « المؤلفات الكاملة » المجلد ٢٥ ، ص ٤٨٩ .
٣ الرسالة الدورية لمجلس مفوضي الشعب ، ٥ كانون الثاني ١٩١٨ .
٤ لينين : « المؤلفات الكاملة » — المجلد ٢٤ — ص ٦١ .

عاملة كثيرة التعداد ومثقفة . وما كان في مقدور الثورة ، بدون ذلك ، أن تنتصر إلا بمعونة بروليتاريا البلدان المتقدمة . والحال أن ثورة اوكتوبر لم تكن تتمتع بتلك المقوّمة الداخلية ، كما أنها لم تلق المؤازرة من ثورات منتصرة في غربي أوروبا .

وما كان لينين ، الذي أسس أول ديموقراطية اشتراكية منذ عامية باريس ، يعلل نفسه بالأوهام . فقد رفع صوته عالياً في المناقشة بصدد النقابات في كانون الثاني ١٩٢١ ليقول : « إن الرفيق تروتسكي يتكلم عن دولة عمالية . لكن هذا تجريد ! حين كنا نتكلم عن الدولة العمالية في عام ١٩١٧ ، كان ذلك طبيعياً ؛ ولكن اليوم ... إن دولتنا، في الواقع ، ليست دولة عمالية ، بل عمالية – فلاحية ، هذا جانب أول ... ولكن ليس هذا كل شيء ... إن دولتنا دولة عمالية منطوية على تشويه بيروقراطي .. إن دولتنا لفي وضع اليوم يتوجب معه على البروليتاريا المنظمة بأسرها أن تحامي عن نفسها ويتوجب معه علينا أن نستخدم هذه المنظمات العمالية لنحامي عن العمال ضد دولتهم وليحامي العمال عن دولتنا»[1].

ولن يكف لينين مذ ذاك ، وحتى نهاية حياته ، عن النضال ضد ذلك « التشويه البيروقراطي » : إن المستوى الثقافي المتدني تجعل من السوفيينات ، التي هي طبقاً لبرنامجها أجهزة بحكم الشغيلة عن طريقها ، يجعل منها في الواقع أجهزة حكم من أجل الشغيلة ، حكم تمارسه الشريحة المتقدمة من البروليتاريا لا الجماهير الكادحة » . لقد كتب لينين ذلك في شهر آذار ١٩٢١[2] . وفي عام وفاته بالذات كتب في واحد من آخر نصوصه يقول: « شر أعدائنا الداخليين البيروقراطي ، الشيوعي الذي يشغل منصباً مسؤولاً

---

١ لينين : « المؤلفات الكاملة » ، المجلد ٣٢ ، ص ١٦ – ١٧ .

٢ لينين : « المؤلفات الكاملة » ، المجلد ٢٩ – ص ١٨٢ .

في المؤسسات السوفياتية »[1] .

إن التسيير الذاتي يتطلب طبقة عاملة كثيرة العدد، ولقد كانت روسيا في عام ١٩١٧ فلاحية في غالبيتها العظمى، فما كانت الطبقة العاملة تمثل إلا أقل من ٣٪ من السكان والتسيير الذاتي يتطلب مستوى عالياً من الثقافة ، ولقد كان المستوى الثقافي المتدني يفضي الى البيروقراطية في روسيا القيصرية كما أشار لينين . وجاءت إبادة أوعى قوى الطبقة العاملة ، التي كانت تقاتل في الصف الأول على جميع الجبهات ضد التدخل الأجنبي والثورة المضادة ، لتفضي إلى المفارقة التالية : دكتاتورية للبروليتاريا بدون بروليتاريا تقريباً ، يمارسها باسمها حزب من كوادر محترفة . ولقد وجد هذا الحزب نفسه ، وهو في غمرة الصراع مع المجاعة والغزو والنضال ضد التخلف، وجد نفسه منقاداً الى انتاج سياسة مركزة مشتطة للموارد والسلطة .

هكذا مات التسيير الذاتي . وموته في روسيا مأساة من مآسي التخلف.

في تلك الحقبة عينها على وجه التقريب ، كان أنطونيو غرامشي ، وهو واحد من أعظم الماركسيين المبدعين بعد لينين ، يشن المعركة في إيطاليا في سبيل المجالس العمالية .

فقد كان العمال الإيطاليون ، الواعون بأن الصراع الطبقي لا تتقرر نتيجته ، سواء ربحاً أم خسارة ، في برلمان من البرلمانات وإنما في أماكن الاستغلال ومقاومة الاستغلال بالذات ، أي على مستوى المنشآت والمشاريع، كانوا يسعون عن طريق المجالس العمالية إلى خلق البنى التمهيدية لـ « سوفييتات » المستقبل .

ففي مؤتمر مدينة بولونيا المنعقد في شباط ١٩١٩ قُدم اقتراح باستبدال

---

١ لينين : « المؤلفات الكاملة » ، المجلد ٢٣ ، ص ٢٢٨ .

البرلمان المكوّن من سياسيين محترفين بجمعية تأسيسية للمنتجين المنبثقين عن المجالس القاعدية .

وفي كانون الأول ١٩١٩ جرى احتلال منشآت النسيج « ماتزوني » ، وقرر المجلس العمالي متابعة العمل بدون أرباب العمل وطبقاً للقواعد التي يقررها . وكانت هذه واحدة من أولى محاولات التسيير الذاتي في الغرب .

وكان فشل المحاولة فشلاً للنزعة الاصلاحية التي تنشد هدفاً وهمياً بسعيها الى تحقيق الاشتراكية بالمفرّق في منشأة منعزلة وبواسطة عمال يفتقرون الى التجربة والتنظيم .

وقد انكب غرامشي ، الذي كان يعد تجربة المجالس شكلاً متفوقاً من أشكال تنظيم البروليتاريا ، انكب على العمل طوال عامين ، طبقاً لمنهج الماركسية الخلاقة ، ليقدم صيغة واعية لما أبدعه العمال بصورة عفوية. وقد سلط الضوء ، بعمله هذا ، على طريق النصر المقبل ، مشدداً اللهجة على حاجة الطبقة العاملة الماسة الى إعداد نفسها للتسيير والى استيعاب تقنيات تنظيم الانتاج لتنجز مهمتها التاريخية .

لقد كانت العقبات التي سدت طريق اشتراكية التسيير الذاتي في روسيا عقبات التخلف ، وفي ايطاليا عقبات الاصلاحية .

لكن مطمح الماركسية الأساسي هذا ، الذي حجبته عن الأنظار وخنقته الستالينية والستالينية المحدثة لفترة طويلة من الزمن ، أقصد التسيير الذاتي لاقتصاد مشترك ومخطط ، كان يعاود ظهوره مع كل أزمة تتعرض لها الستالينية . في عام ١٩٤٨ في يوغوسلافيا ، في عام ١٩٥٦ في المجر ، في عام ١٩٦٨ في تشيكوسلوفاكيا ، في عام ١٩٧٠ في بولونيا . وكان الشعار الأول للعمال المناضلين ضد المركزية البيروقراطية هو على الدوام شعار : المجالس العمالية ! وإنه لمما له دلالته أيضاً أن جميع محاولات « الاصلاح الاقتصادي » التي بادرت اليها البيروقراطيات التقنية إزاء فشل

نزعتها المركزية تسير في الاتجاه نفسه : عكس الميل الى تدويل المجتمع.

إن التسيير الذاتي لهو اليوم أفق جميع المعارك في سبيل الاشتراكية ، في الشرق والغرب على حد سواء .

إن تجربة التسيير الذاتي المتحققة بعد الغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، ولا سيما في يوغوسلافيا ابتداء من عام ١٩٥٠ ، قد تمت حتى الآن في أسوأ الشروط وأقلها مواءمة : في قطر تتداخل فيه هو الآخر مشكلات بناء اشتراكية تسييرية ذاتية ومشكلات النضال ضد التخلف ، في قطر كان يشكو في مرحلة انطلاقه لا من تأخر نظامه الرأسمالي القديم فحسب بل أيضاً من مخلفات الستالينية في تصور الحزب والدولة ، تلك المخلفات التي أعاقت وما تزال تعيق الى اليوم تطور التسيير الذاتي – ولا سيما أن التيارات التي تعبر عن هذا الاتجاه تتلقى من الخارج التشجيع والدعم – ، وأخيراً في قطر يخلق فيه الطابع المتعدد قومياً للدولة اليوغوسلافية والتفاوت الشديد في المستويات (بدءاً من سلوفينيا الغنية الى « العالم الثالث الداخلي » المتمثل في بوسنة وهرسك على سبيل المثال) مشكلات خطيرة وتوترات خطرة .

وانه لما يجدر أن يذكر ويؤخذ بعين الاعتبار أن النظام أمكنه ، بالرغم من هذا الحظ العاثر ، أن يعمل ويؤدي وظيفته منذ عشرين عاماً ، بل أن يتيح امكانية الرد على بعض الاعتراضات السرمدية للمتهجمين عليه والطامعين في النيل من سمعته .

وانه لما له دلالته أن تكون هذه الاعتراضات قبلية ، شبيهة غريب الشبه بالاعتراضات التي أثارها أعداء الثورة الفرنسية ضد مبدأ الديموقراطية بالذات ، وبوجه عام أعداء الاشتراكية في القرنين التاسع عشر والعشرين.

* * *

أ – هل العمال قادرون على تسيير المنشآت ؟ هل ثقاب التذاكر في

محطة أوسترليتز قادر على تقرير مسألة بناء قطار هوائي ؟ هل سيكون في مستطاعه الاختيار بين الزيادة المباشرة للأجور وبين التحديد الطويل الأمد للتوظيفات ؟

على هذا النحو بالضبط كان يتهكم الأرستقراطيون في كوبلانس حين تجرأ شعب « الاسكافيين والمحامين » هـذا ، القاصر في نظرهم أزلاً وأبداً ، على أن يأخذ بين يديه الشؤون العامة وعلى أن « يؤسس » الأمة.

وانه لمن الطبيعي والمنطقي أن تفكر الطبقة السائدة اليوم على هذا النحو وأن يساورها الاعتقاد بأن « السادة » هم وحدهم الذين يعرفون . ولكن ليس من الطبيعي والمنطقي بالقدر نفسه أن يتبنى هذه المحاجة رجـال يجاهرون بانتسابهم الى الاشتراكية والشيوعية .

ان طرح مثل تلك الأسئلة البلهـاء يعني قبل كل شيء الخلط بين مستويـات الكفاءة التقنية وبين التسلسل الهرمي النا[illegible] عن المقتضيات التقنية بل عن السلطان الخارجي الذي تمنحه ملكية وسائل الانتاج وتفويضها سلطاتها لرؤساء تابعين بقدر أو بآخر . وكما يشير دانييل شوفاي chauvey في كتابه « التسيير الذاتي » ، فإن كلمة « التسلسل الهرمي[1] » ، بحكم اشتقاقها بالذات بين فكرتين اثنتين : فكرة القيادة وفكرة القدسية . والحال أن الكفاءة التقنية وتنظيم العمل لا دخل لها البتة بهذا الطابع المزدوج ، الاستبدادي والقدسي . ولقـد سبق أن رأينا كيف أعاد ماركس ، في معرض حديثه عن التعاونيات ، مفهوم التسلسل الهرمي إلى أبعاده الحقيقية بالمثل الذي ضربه عن قائد الفرقة الموسيقية .

وثمة التباس ثانٍ مرتبط بتصور ضيق عـن الطبقة العاملة . فالتسيير

---

١ « Hiérarchie » : مشتقة من اليونانية . Hieros : قدسي . و archê : قيادة . « المترجم »

الذاتي لمنشأة من المنشآت يعني أن يشارك في اتخاذ القرار جميع من يعمل فيها ، باستثناء العناصر الطفيلية التي تقتطع فائض القيمة وتتصرف به كما يحلو لها من دون أن ترجع لا الى العمال ولا الى المهندسين .

إن كل منشأة مسيّرة ذاتياً تشتمل على إدارة وعلى مهندسين وعلى تنظيم للعمل . ولكن المدير يجزى على كفاءته التقنية وليس بوصفه واضع اليـد عـن الرأسمال . والمهندسون يؤدون دورهم على الوجه الأكمل كتقنيين لا كوكلاء عن رب العمل مطلقي الصلاحية . وتنظيم العمل مرتبط بالحاجات التقنية لا بداعي السيطرة والهيمنة الذي يفضي إلى تجزئة العمل إلى أقصى حد وإلى مضاعفة عدد المراقبين .

وهنا يكمن التباس ثالث ينبغي تبديده : إذ ليس صحيحاً أن تجزئة حركات العمل ، التي تفرغها من كل دلالة إنسانية لتجعل من الإنسان استطالة للآلة ، هي ضرورة تقنية للوصول إلى أعلى إنتاجية ممكنة . فهذه التجزئة تسمح فقط بالحصول على الحد الأقصى من الطاعة والانضباط ، وعلى الحد الأقصى من تقسيم العمال على أساس ربط الأجور بوظائف العمل وتفريع أصناف العمال إلى ما لا نهاية بحيث يكون لكل عامل أجر مختلف عن أجر جاره وبحيث ينعدم وجود أي قاسم يسمح بتوحيد المطالب . بيد أن هذه الأساليب تتفرع هي الأخرى عن مبادىء نظام تايلور التي باتت بحكم البائدة البالية منذ أمد طويل . وهي تتطابق ، كما سبق أن أوضحنا ذلك في تحليلنا للثنائية البيروقراطية ، مع مرحلة بائدة من التقنية والتسيير .

إن الطرائق التي تتيح الحـد الأقصى من استغلال قوة العامل الجسمانية والعصبية وتستبعد إلى الحد الأقصى كل إمكانية للرقابة العمالية ، ليست هي الطرائق التي تتيح إنتاج الحد الأقصى من السلع .

فحتى على مستوى المنشأة الرأسمالية تخلى أرباب العمل ، ممن لا يتشبثون بعناد أعمى بالماضي وممن يأخذون بعين الاعتبار النتائج التي توصل اليهـا

مؤخراً علم « الشغالة » ergonomie (علم دراسة فعل العمل وشروط فعاليته القصوى) ، تخلوا عن طرائق تايلور حرصاً على الإنتاجية بالذات. فلقد قام البرهان على أن المردود يرتفع حين تزول إكراهات الرقابة الخارجية وتتاح للهيئة العاملة إمكانية تنظيم العمل بنفسها وتحديد الزمن والإيقاع وترتيب التجهيزات والمعدات ، وحين تُجزى المهام بصورة يعود معها إلى مسؤوليات الأفراد أو الجماعات معناها ، وحين يتم الاستغناء عن النظار والمراقبين ، وحين يضع المهندسون والتقنيون كفاءتهم تحت تصرف العمال لمساعدتهم على حل المشكلات التقنية بدلاً من أن يصدروا الأوامر بلا مناقشة . وقد أتاح تطبيق نظام من هذا النوع في أحد مصانع النسيج الاصطناعي في إنكلترا زيادة الإنتاجية بنسبة ٢٠ ٪ بعد فترة من التجريب .

وقد شرعت منشآت فولفو وصعب في السويد بإ... النظر في نظام العمل المسلسل .

وطبقاً للتقرير الذي وضعته بصدد هذه المسألة ندوة التكنولوجيا وأنسنة العمل إبان الاجتماع السنوي لـ « الرابطة الأميركية في سبيل تقدم العلم » (في فيلادلفيا في ٢٢ أيلول ١٩٧١) ، فإن هذا التحول يعكس المشاغل والاهتمامات الراهنة للصناعيين ولسوسيولوجيي العمل إزاء ما تحدثه تلك الطرائق البالية من تدهور معنويات وثبوط همة لدى العامل الحديث المستاء من شروط عمله ، وإزاء ما ينجم عن ذلك من نزعة إلى الاستنكاف واللااكتراث ، بل العداء ، بل التخريب .

ومرد ذلك وعلته رتابة العمل الميكانيكي ، وكذلك جو العلاقات الإنسانية بين العمال والكوادر .

يصرح ميكائيل ماكلوبي Maclupy ، من « معهد الدراسات السياسية » في واشنطن ، بصدد هذا الموضوع : « إن أنماط العمل وأساليب الحياة

التي كانت مقبولة في الماضي تعدها اليوم الأجيال الجديدة من الشغيلة في المصانع والمكاتب والمختبرات بمثابة اضطهاد » . وثمة نزوع إلى « العمل المتضافر » حتى تتاح للشغيلة رقابة أكبر على عملهم (راجع نشرة I. M.T في ٢٩ كانون الاول ١٩٧١) .

وبديهي أن هذا ليس هو التسيير الذاتي . بيد أنه يشير إلى أن تجريد الشغيل من صفته الإنسانية وتحويله الى آلة ليسا في المرحلة الراهنة من تطور القوى المنتجة ، وضمن إطار الرأسمالية بالذات ، ضرورة تقنية ، وإلى أنه ليس ثمة من اعتراض تقني على خلق الشروط التقنية للتسيير الذاتي .

فعلى صعيد الانتاج ، ومن وجهة نظر الإنتاجية البحتة ، تفوق الفائدة المجتناة من تكييف الإنسان مع نظام العمل .

وعلى صعيد التسيير يستوجب إدخال الناظمة الآلية ، كما رأينا ، نزع الصفة المركزية عن القرارات .

وفي المرحلة الراهنة من تطور العلوم والتقنيات في ميدان الإنتاج كما في ميدان التسيير ، **يستطيع التسيير الذاتي وحده أن يدفع بمنطق الإعلامية وبأبحاث علم الشغالة الى غاية الشوط .**

ففي الصين كانت النتائج إيجابية للغاية حين جرى العمل بنظام المجالس المصنعية انطلاقاً من مقتضيات سياسية وأيديولوجية ، لا من مقتضيات تقنية فحسب . وهذا صحيح إلى درجة باتت معها الإنتاجية تتضاءل أكثر فأكثر حين لا يُستخدم من الإنسان سوى آلة العظام والعضلات والأعصاب التي يحملها بين جنباته ، وحين لا يستفاد من ذكائه ومبادهته ، في عصر يصبح فيه الابتكار أكثر فأكثر المصدر الرئيسي للغنى والثروة .

والتسيير الذاتي لا يكتفي بتشغيل هذا الذكاء وهذه المبادهة ، بل هو خير حافز لها وخير مدرسة .

وهذا ليس محض رأي نظري . فالتجربة تبرهن عليه . فلقد برزت في يوغوسلافيا منذ أن صدر القانون الأول حول المجالس العمالية في ٣٠ حزيران ١٩٥٠ وبدأ العمل تدريجياً بنظام التسيير الذاتي في جميع ميادين النشاط الاجتماعي (المدارس والجامعات ، الإذاعة والتلفزيون ، الخ) ، وكذلك في تشيكوسلوفاكيا حيث ظهرت أشكال جنينية للتسيير الذاتي منذ عام ١٨٦٦ مع الخطوات الأولى للإصلاح الاقتصادي ، وحيث وجد تجديد الاشتراكية ترجمته ، بين كانون الثاني وآب ١٩٦٨ ، في الاعتراف الرسمي بالمجالس العمالية وفي تطويرها ، أقول : برزت ظاهرة واحدة متماثلة : فحين جرت انتخابات المجالس العمالية انتخب الشغيلة لهذه المجالس لا نفس المناضلين الذين أبدوا أعظم النشاط في الدفاع عن مطالبهم ، بل عدداً كبيراً من المهندسين والتقنيين (الذين كانت لهم في بعض الأحيان غالبية ٧٠٪ في المجالس العمالية) . ونحن لا ننكر أن هذه الظاهرة تنطوي ، على المدى القصير ، على جانب سلبي : إذ كان العمال القاعديون واعين ، حين وقع اختيارهم على المهندسين والتقنيين ، الحقيقة أنهم لا يملكون بعد تجربة كافية في تقنية العمل وتنظيمه . ولكننا لا نشك في أن تركيب المجالس العمالية سيزداد توازناً كلما حظيت الطبقة العاملة بمستوى أرفع من التقنية والثقافة .

وينبغي أن نضيف على كل حال أن تلك الظاهرة تنطوي أيضاً على جوانب إيجابية للغاية . فهي أولاً أمارة على ولادة علاقات جديدة بين العمال والتقنيين : تراجع النزعة العمالية الخالصة (Ouvriérisme) ونمو ثقة متبادلة . ويعبر هذا الاختيار ، ثانياً، عن حس المسؤوليات لدى العمال : الاهتمام بتغليب المصالح البعيدة المدى للمنشأة على التلبيات المباشرة ، وعدم التضحية بإمكانيات التوظيف والتثمير على مذبح زيادات غير متبصرة في الأجور . وفضلاً عن ذلك ، فإن التسيير الذاتي يصبح على هذا النحو مدرسة للتسيير الذاتي : فالمهندسون والتقنيون الذين انتخبهم العمال للمجالس

العمالية والقابلون في أي لحظة للعزل من هذه المجالس ملزمون بالإعلام والتفسير والإقناع ، وهذا خير تأهيل وتدريب على المشاركة في التقرير ، ولا سيما أن العمال يحق لهم لا أن يطلبوا أن تعرض عليهم شتى الاختيارات الممكنة ونتائجها فحسب ، بل أيضاً أن يستدعوا خبراء من خارج المنشأة ليقدموا معلومات مضادة .

وهكذا يتم اتخاذ القرارات مع الاختصاصيين ، ولكن ليس من قبلهم وحدهم .

وأهمية ذلك تتعاظم حين تكون الاختيارات كبيرة ، أعني تلك التي تضع علامة استفهام حول غائية المنشأة بالذات . ورأي الشغيل القاعدي أو المرتفق لا يقل أهمية على هذا المستوى عن رأي « الاختصاصي » أو « القائد » الصناعي أو السياسي ، كما لا تقل أهميته لإبداء الرأي عن أهليتهما . ويكفينا مثال واحد : فلو أخذت مشورة القاعدة بصورة جدية حول غايات التخطيط ، لما كان بيع السلاح ، ولا سيما الطائرات المقاتلة، قد غدا هدفاً له الأولوية،ولما كان احتل بنداً رئيسياً فيالصادرات الفرنسية .

إن التسيير الذاتي لا يستوجب بصورة من الصور المطالبة الديماغوجية بأن يكون كل واحد قادراً على الاجابة .

وبالمقابل فإنه يستوجب أن يشارك في اتخاذ القرار على كل مستوى محدد من مستويات التقرير جميع من هم مكلفون بالتنفيذ وجميع من سيكون لنتائجه تأثير على حياتهم .

وفي مقدورنا أن نميز ثلاثة مستوحيات للتقرير على الأقل في منشأة من المنشآت :

١ ـ **مشكلات الجهاز العامل :** مشكلة استخدام العمال ، مشكلة الأجر ، مشكلة الترفيع ، مشكلة التدريب الاضافي ...

وجميع هذه المشكلات قابلة ، في ظل اشتراكية التسيير الذاتي ، لأن تُحل على أساس مبادىء الديموقراطية الاشتراكية ضمن نطاق المشغل (atelier) . أما في المنشآت الكبيرة فإن حلها يكون على أيدي مندوبي المشاغل طبقاً لقواعد عامة يسري مفعولها على الجميع بلا استثناء .

٢ ـ **مشكلات تنظيم العمل** : ومن الممكن أن تسوّى بالأسلوب نفسه ، مع التمييز ، كما سبق أن أوضحنا ، بين الكفاءة التقنية وبين تسلسل المراتب ، بين ما ينجم عن المقتضيات التقنية الفعلية للإنتاجية وبين ما ينجم فقط عن سلطة أرباب العمل القديمة وتوارثها من قبل البيروقراطيات التقنية التي تنسب نفسها الى الاشتراكية .

٣ ـ **مشكلات التسيير** : اختيار الأهداف ، التوظيفات ، تحديد الأسعار ، العلاقات بالسوق . وعلى هذا المستوى تنطرح مسألة غائيات المنشأة : هل الهدف الدخول في سباق الربح للربح أو القوة للقوة ، أم تلبية حاجات المجتمع بأسره ؟ هل ينبغي أن تعطى الأولوية للحاجات الفردية أم للحاجات الاجتماعية ؟

إن الاجابة على هذه الأسئلة ليست منوطة بالجهاز العامل بأسره وبالتقنيين الاختصاصيين في الانتاج أو التسيير فحسب ، بل أيضاً بممثلي التخطيط العام ، وكذلك بالمرتفقين (أي مندوبي مجالس المنشآت الأخرى) .

ويكفي أن نعدد عينياً هذه المشكلات : توسيع وتحسين شبكة المواصلات المشتركة ، والطرقات العامة ، وخدمات البريد والبرق والهاتف ، وبناء المساكن ، على سبيل المثال ، وذلك لقياس تفوق نظام التسيير الذاتي على النظام الرأسمالي الذي يتم فيه اتخاذ القرارات بدلالة مصالح المشاريع الخاصة

الكبيرة ، أو على النظام المركزي البيروقراطي ، الستاليني الطراز، الذي تقرر فيه الاختيارات في القمة والذي لا يكون فيه للشغيلة من دور إلا أن يتكيفوا مع الأهداف المحددة «من الخارج» من قبل قادة يفترض فيهم العلم بكل شيء . ولقد كتب لينين يقول: «لا يستطيع أن يعترض على ذلك إلا أولئك الذين لا يمثلون الطبقة العاملة حق التمثيل ... ممن يقفون على الدوام بعيداً عن الحياة الواقعية ... مستسلمين للرقاد على وسادة دسوا تحتها بكل عناية كتاباً عتيقاً بالياً ليس لإنسان به حاجة، يستخدمونه دليلاً وجيزاً في مجهودهم لغرس الاشتراكية الرسمية . ولكن ذكاء عشرات الملايين من الخلاقين يبدع شيئاً أسمى بما لا يقاس من التوقعات الأكثر رحابة وعبقرية »[1] .

ب – إن المجموعة الثانية من الاعتراضات تنصب هذه المرة لا على قدرة الشغيلة على تسيير منشآتهم ، بل على المصاعب التي يمكن أن تنجم عن انعزالية المنشآت وأنانيتها الجماعية التي تجعل كل تخطيط عام مستحيلاً.

وهذه المشكلة ، بحق ، على قدر أكبر من الجد . ولكنها لا تمثل اعتراضاً على اشتراكية التسيير الذاتي دون غيرها . وإنما هي مشكلة مطروحة على كل مجتمع متطور في الآونة الحاضرة ، أياً يكن نظامه : ما السبيل الى تحقيق التمفصل بين مقتضيات التخطيط العلمية وبين مقتضيات الديموقراطية ؟

إن في الإمكان التمييز ، حتى يومنا هذا ، بين ثلاثة نماذج أساسية لحل هذه المشكلة .

أولاً ، النموذج الذي سأسميه « الحيواني » ، قبل الإنساني: نموذج الرأسمالية الذي ما تزال تسود فيه شريعة الغاب ، وإن في أشكال مشذبة

---

١ لينين : « المؤلفات الكاملة » ، المجلد ٢٦ ، ص ٤٩٦ .

مهذبة (بله رياضية !) . فكبار المشاريع تفترس صغارها . وكبرياتها تضغط بثقل حاسم على اختيارات الخطة . وبذلك لا تعدو الخطة أن تكون، في خاتمة المطاف ، سوى محصلة ميزان القوى ونسبتها بين المصالح الخاصة الكبيرة . ثم يتدخل بعد ذلك « الاقتصاد الرياضي » (économétrie) ليضفر شبكته الرياضية فيخفي عن الأنظار واقع علاقات الغاب تلك : هكذا تتطور هندسة المدن على نحو فوضوي ، سرطاني ، تبعاً للمضاربات العقارية ؛ وهكذا ينـاط إنشاء المعاهد التكنولوجية الجامعية ، مثله مثل شق الطرقات العامة ، بشهية وبقوة هذه الجماعة أو تلك مـن جماعات الضغط (lobbies) وهـذه المجموعة أو تلك من مجموعات المصالح الخاصة !

والنموذج الثاني هو نموذج المركزة البيروقراطية ، النموذج الستاليني الذي استمر على قيد الحياة في إهاب الستالينية الجديدة . إنـه نموذج ميكانيكي الطراز تصدر فيـه جميع التعليمات من القمة ، وتترجع عبر سلسلة من المحطات والرقابات البيروقراطية . وهذا النظام فعلل — ولقد أثبت ذلك — ما دامت الفاقة سائدة ، وما دام النمو الكمي للإنتاج ، وحتى النمو الأعمى ، لا تترتب عليه محاذير جسيمة ، على اعتبار أن ثمة حاجة الى كل شيء وأن كل شيء قابل بالتالي لأن يُمتص . ولكن حين يتم تخطي هذه المرحلة، ينكشف خداع الادعاء الذي يدعي تحديد الحاجات من أعلى، وتصبح المركزة عقبة تعيق النمو بعد أن كانت عامل تسارعه . فالمخزون غير المبـاع يتراكم ، والمعدات تصدأ بلا استعمال ، والحاجات الملحـة لا تُلبى . وعندئذ يتوطد الاستنكاف واللااكتراث في المصنع ، واللامسؤولية في الادارات ، والتبذير في الاقتصاد القـومي ، والخنق البيروقراطي للمبادرات . ولا تحتفظ غير بعض القطاعات الطليعية ، المقدمة على غيرها لدواعي الدفاع القومي أو الحظوة ، بالقدرة عـلى المنافسة ، بينما تستمر الزراعة في خمولهـا ويبقى الاستهلاك مهملاً . وحين ترتفع

الاحتجاجات على هذه الطرائق يأتي الرد في صورة قمع : ففي الداخل يُتهم الكتاب والفنانون بالتحريض على المعارضة بدلاً من العمل في خدمة الاندماج (وهذا ما يسمى آنئذ بـ « النضال الايديولوجي في سبيل نقاء الماركسية – اللينينية ») ، وفي الخارج يُتهم الجيران ، المخنوقون بالنموذج السوفياتي القائم على المركزة البيروقراطية ، بأنهم أدوات الثورة المضادة العالمية كما حدث في تشيكوسلوفاكيا (وهذا ما يسمى بـ « تضامن الأممية البروليتارية » على اعتبار أن التعايش السلمي مقبول في العلاقات مع البلدان الرأسمالية ، وليس في العلاقات بين البلدان الاشتراكية) .

وإذا ما حدثت تصحيحات فإنها تحدث في هذه الحال على نحو تشنجي. فمع بداية إصلاح من الإصلاحات الاقتصادية يمنح استقلال ذاتي نسبي إن لم يكن للمنشآت فعلى الأقل للمدراء المعينين من أعلى . وحين أطلت الفتنة برأسها في بولونيا ، أعيد النظر على عجل في الخطة السوفياتية ، عشية المؤتمر الرابع والعشرين ، لتوسيع هامش الاستهلاك .

وأقل ما يمكننا قوله هو أن التوازن المتناغم بين التخطيط والديموقراطية ما امكن لا للرأسمالية ولا للستالينية أن تتوصلا إليه بغض النظر عن تعارض طرائقهما .

ولعل من الحكمة أن يجري إنشاء نموذج آخر مبني على مبادىء اشتراكية التسيير الذاتي . فبحكم مشاركة كل شغيل ، من القاعدة ، في تحديد غائيات كل وحدة عمل ، وهذا بخلاف الرأسمالية التي لا يمكن في ظلها التغلب على فوضى المصالح الخاصة ، وبخلاف الستالينية التي يتقرر فيها كل شيء « من الخارج » و « من الأعلى » ، أقول : بحكم تلك المشاركة بالذات ، يتم رسم التخطيط في القاعدة لا في القمة فحسب .

ورويداً رويداً تتشكل مجموعات كبيرة تنسق أهدافها ونشاطاتها وتحقق الارتباط المتبادل فيما بينها ، على اعتبار أن المنتجين في منشأة من المنشآت

يتدخلون أيضاً ، بوصفهم مرتفقين ، في قرارات المنشآت الأخرى . وهكذا تتكون شبكة من مجموعات كبيرة تدير كل منها شؤونها بنفسها وتشارك في إدارة شؤون المجموعات الاخرى . وعلى هذا الاساس يمكن أن يحل محل نموذج الغاب الرأسمالي ونموذج البيروقراطية التقنية الميكانيكية نموذج سبراني cybernétique مبني على التسيير الذاتي الاشتراكي للمنشآت وللنشاط الاجتماعي بأسره . وهذا لا يعني بحال من الأحوال الاستغناء عن خدمات أجهزة التخطيط المركزية أو حتى إضعافها . ولكن هذه الأجهزة بدلاً من أن تكون في أيـــدي بعض التقنوقراطيين الذين يضغطون لصالح المصالح الخاصة التي يمثلونها في أيدي حفنة ضئيلة مـــن كبار الموظفين الذين هم بدورهم تقنوقراطيون ، وبدلاً من أن تمارس عملها بمنأى عن كل رقابة من القاعدة ، كما هي الحال في النظام الرأسمالي ، أو بدلاً من أن تكون في أيدي حفنة ضئيلة من البيروقراطيين الذين لا يعدون أن يكونوا مجرد « أجسام ناقلة » لتعليمات قيادة الحزب والدولة ، والذين يفلتون هم أيضاً من رقابة القاعـــدة ، أقول إن أجهزة التخطيط المركزية التابعة لمجتمع اشتراكي مسيَّر ذاتياً تنبثق مباشرة عن المجالس العمالية وسائر مجالس وحدات العمل : مجالس المنشآت ، والخدمـــات ، والجامعات ، والمختبرات ، ومراكز الأبحاث . أضف إلى ذلك أن المفروض فيها أن تقدم باستمرار تقارير عن نشاطها وأن تشرح الدوافع والمعايير التي اعتمدتها في تحديـــد أهدافها ، وأن تحلل مختلف الاختيارات الممكنة ونتائجها . بهذا النحو ، وبهذا النحو وحده تصبح الخطة ، التي يرتهن بها مصير الجميع ، مـــن اختصاص كل فرد .

هل هذا معناه أنه لن تعود هناك من تناقضات وتوترات في النموذج المرسوم طبقاً لهذه المبادىء ؟ الحقيقة أن التناقضات والتوترات لن تختفي ، ولكن الشيء الجديد هو أنها لن ترفض ولن تحل بصورة عسفية وأحادية الجانب ، وبناء على أوامر اعتباطية صادرة عن سلطة من السلطات .

إن مطلب عصرنا هذا ملح إلى درجة يرغم معها حتى من يقاومونه على التظاهر بالشروع في تلبيته ، كما تشهد على ذلك في الغرب الأضاليل الحكومية بصدد فكرة « مساهمة » لا تضع في قفص الاتهام لا أرباح أرباب العمل ولا سلطانهم ، وكما تشهد على ذلك في الشرق محاولات « الإصلاح الاقتصادي » و « دقرطة » النظام .

وما يتقدم في الأهمية على كل ما عداه ، حين تمثل المجالس العمالية ثم التسيير الذاتي أفق الكفاح في سبيل الاشتراكية ، هو أن هذا المطمح بالذات يستوجب مجهوداً دائماً لتأهيل الشغيلة وتثقيفهم وإعلامهم لكي يكونوا مهيئين للتحكم بالانتاج وبالنشاط الاجتماعي . وهذا في الوقت الذي تعتمد فيه كل سياسة أخرى على الشعارات والدعاية والتلاعب . هذا بالضبط ما عبر عنه المضربون في معامل روردياسيتا في ليون في ريبورتاج سينمائي لكريس ماركر : « ليس في الإمكان الكفاح على الصعيد النقابي أو على الصعيد السياسي وحده إذا لم نكافح في الوقت نفسه على الصعيد الثقافي ، على صعيد تطور الشخصية والذكاء . ذلك أننا إذا شئنا الصمود في مواجهة تروست مثل الرون — بولانك ، فلسنا بمستطيعين إذا كنا أميين » .

إن التسيير الذاتي ، بحكم مبدئه بالذات ، غير قابل لأن « يُنهج » مسبقاً : فالمنظِّر لا يسعه أن يدعي القدرة على وهب مستقبل لأولئك الذين يدعوهم إلى أن يقرروا مصيرهم بأنفسهم .

وبالمقابل ، فإن ما لا غنى من الآن عن تحقيقه هو تسليط الضوء على الهدف وبيان إمكانية الوصول إليه ، والتفكير بالتدابير الوسيلية التي ستخلق شروط النصر .

تلكم هي مشكلة كل ديموقراطية أصيلة : السعي إلى أن ينبثق وعي المصلحة العامة عن مراكز الحكم والتقرير المستقلة بذاتها .

ومثل هذا التصور لا ينفي ضرورة الطليعة ، ولكنه ينفي فقط ضرورة طليعة تعزو الى نفسها الدور القيادي .

إن المسيرة باتجاه التسيير الذاتي تحتاج الى **الوعي** لا الى الأمر والتصور . الذي يجعل غايته تحويل الشغيل الى ذات للحقوق كافة لا يستطيع أن يستخدم وسائل وطرائق تتنافى وهذه الغاية .

وعليه ، ليس دور الطليعة أن تقود ، بـل أن تساعد على تفتح المبادرات وعلى حفزها وتنسيقها ، أن تساعد عـلى وعي المطالب البعيدة المدى وعلى إنشائها نظرياً ، وعلى انبثاق التسيير الذاتي بوصفه مشروعاً واعياً . المسألة مسألة علم تربية أكثر منها مسألة قيادة . إن التسيير الذاتي علم تربية للثورة ، وثورة في علم التربية .

خاتمة

هذا الكتاب التزام .

التزام بالنسبة الى من كتبه .

التزام بالنسبة الى من يقرأه .

هـذا الكتاب ، كنت مرغماً على كتابته لأظل وفيـاً لحلم أعوامي العشرين .

فهو يمثل في حياتي قطيعة وإنجازاً في آن واحد ، استئصالاً وتأصيلاً جديداً .

إنني لا أنكر شيئاً من أمنياتي . كل ما هنالك أنها تتحقق على نحو غير متوقع . أما الهدف فباقٍ كما هو . وسائل بلوغه هي وحدها التي اختلفت . وأنى لهـا ألا تختلف والعالم قد تغير في الأعوام القليلة التي تصرمت أكثر مما تغير على مدى قرون عديدة ؟

إنه لانقلاب رهيب في حياة إنسان من الناس أن يكتشف ، بعـد طول ما جاهر بإلحـاده ، المسيحي الذي يحمله بين جنباته والذي ربما لم يكف قط عن حمله بين جنباته ، وأن يتحمل مسؤولية هذا الرجاء .

إنه لقلق يهصر هصراً أن يعيد الإنسان النظر في مفهوم الحزب بالذات

وأن يشكلك فيه ، لا لشيء إلا لكي تتحقق الآمال التي ولدها هذا الحزب ، وهذا بعد أن أمضى سبعة وثلاثين عاماً من حياته مناضلاً في صفوفه وعشرين عاماً قائداً بين قادته .

لقد كتب هذا الكتاب بمداد القلق والأمل .

لا بروح الجدال والمماحكة .

وبرغبة عارمة في المساعدة على وعي طريق مسدود وفي اقتراح مستقبل ممكن .

وكل ما قلته عن هذه المهمة يؤكد مدى اقتناعي بأنها ليست مهمة رجل واحد . كما يؤكد بالتالي أن مؤلف هذا الكتاب ليس بجاهل بطابعه اللامكتمل .

بيد أننا نعيش تاريخاً ذا سرعة مدوخة تحظر علينا أن نرجىء تدخلنا الى اللحظة التي يخامرنا فيها ارتياح جمالي الى أننا نقدم نظاماً كاملاً : ذلك أن يوم الولادة العلنية لمثل هذا النظام سيكون أيضاً يوم وفاته نظراً الى أن الأحداث ستكون قد تجاوزته من دون أن يترك فيها أثراً .

إننا لسنا بحاجة الى أنظمة – أنظمة لن تجعل من الحاضر إلا تاريخاً مثله مثل تاريخ الأموات – بقدر حاجتنا الى أفكار تتصاهر وتتلاحم لتكون إشارات أو أدوات أو أسلحة لاختراع المستقبل وتحقيقه .

والأداة لا قيمة لها إلا بالنسبة الى من يمسك بها ويستعملها .

ولهذا فإن هذا الكتاب يلزم أيضاً من يقرأه .

وما دام قد استوحي من مشاعر الغضب والرجاء لدى الشبيبة ، فإنه إنما الى الشبيبة يتوجه أولاً . الى الشبيبة حسب تقويم الزمن ، ولكن أيضاً الى الشبيبة بالفكر والقلب : الى أولئك الذين يؤمنون بأن حياة الإنسان لم توجد لكي يقبل أو يلعن فحسب ، وإنما لكي يبدأ ويخلق .

ومن يقرأ هذا الكتاب يسعه أن يطرحه جانباً دفعة واحدة على، أنه يوتوبيا دعية كثيرة المتطلبات . وبذلك يستطيع أن يعد نفسه بريء الذمة تجاه مستقبله بالذات .

وقد يستهوي قارئاً آخر أن ينتقد جوانب الضعف والنقص في الكتاب — وهي كثيرة — ويسعه ، اذا شاء ألا يتعدى هذا الحد، أن يعفي نفسه من تصحيحها ومن التقدم بالمشكلة خطوة الى الأمام .

وقد يأخذ عليه قارىء ثالث أنه لا يقدم « برنامجاً » ، متناسياً أنه سيشذ عن مبدئه وروحه لو قدم ، كما كان يقول ماركس ، « وصفات في فن الطهو لمطاعم المستقبل الحقيرة » . فإحدى الموضوعات الأساسية الثابتة في هذا الكتاب هي أن المستقبل يجب أن يكون من صنع الجميع، يخترعه ويحققه الجميع .

وهناك بعد ذلك أولئك الذين سيجدون فيه صدى لسؤال ولبحث يحملونهما في أعماق أنفسهم وتربطهم بهما صلة تآلف وتآخ . ولعل هؤلاء سيشعرون بأنهم مسؤولون شخصياً عن متابعة هذا الكتاب حتى تتبرعم أفكارهم وتتفق ، مع هذه الكلمات ، أفعالاً وأعمالاً . وأيدينا معقودة من الآن . وما يزال لدينا شيء يقوله كل منا للآخر. شيء نفعله متضافرين .

والحال أن كل شيء ما يزال ينتظر من يفعله .

وقبل كل شيء جرد الحاجات الفعلية . كان ماركس قد أعد ، في عام ١٨٨٠ ، استمارة أسئلة لإجراء « استقصاء عمالي » ، لأنه ما كان يزعم أنه قائد متقمص لشخصية الجماهير الى درجة تبيح له أن يحدد بنفسه مطالبها وبرنامجها وأن يتكلم باسمها مرة واحدة ونهائية . وكان يقظاً متنبهاً للمطامح والصبوات التي في سبيلها الى الولادة في كل لحظة . (كان مثل هذا الموقف ضرورياً بلا شك في ربيع ١٩٦٨ لدى القادة

السياسيين والنقابيين ، لأنـه كان يتيح لهم ، لو تبنوه ، أن يستشفوا الحاجات الجديدة التي نمّت عنها الحركة ، بدلاً من أن يكتفوا بالمرافعة عن دعاوى قديمة) . واستمارة الأسئلة التي أعدها ماركس تشير الى أنه كان يريد أن يجعل من الاقتصاد علماً حيـاً يغتني بالتجربة اليومية ، المعاشة ، لكل شغيل، ويؤصل جذوره فيها ، ويصبح رويداً رويداً من صنع الجميع . وما كان ماركس يزعم أنه يحمل أجوبة جاهزة ناجزة ، وإنما أسئلة تدعو كل شغيل الى إعمال تفكيره الشخصي . وما كان يتوجه « الى الجماهير » ، بل الى الشغيلة **واحداً واحداً** . وبدءاً من هنا على وجـه التحديد يمكن الارتداد ، رويداً رويداً ، نحو الإنشاء النظري . وعلى هذا النحو وحده يمكن أن يتكون « برنامج » على مستوى تحولات عصرنا وما يتولد عنها من جديد الحاجات .

وفي وسع كل فرد أن يساهم في ذلك ، حيثما كان : في مشغله ، أم مكتبه ، أم جامعته ، أم مختبره ؛ في نقـابته ، أم حزبه ، أم كنيسته .

وعلى هذا النحو يمكن لكل واحد منا أن يقترح الطرائق التي يراها كفيلة بتنسيق جميع تلك الجهود الفردية، حتى يجد كل إنسان معيناً ثرياً يخصب بحثه في تجارب الآخرين ومشاريعهم ومبادراتهم، وحتى يمسي كل إنسان موئلاً لخلق المستقبل . ولنكرر هنا مـا كنا قلناه من البداية : **ليس قصدنا أن نخلق حزباً ، بل روحاً** . وهذه الروح هي التي ستغير الأحزاب والنقابات والكنائس . لأنها تعبر عن حاجة عميقة لعصرنا .

التنسيق لا التطويع . الإيقاظ لا الأمر . وهذا شكل للعلاقات الإنسانية ما يزال نموذجه ينتظر من يخلقه . وهـذا أمر يعني الجميع . فالتنظيم لم يتميز قط حتى الآن عن تفويض السلطة واستبداد العدد الصغير .

ولن تكون مهمة سهلة أن نسبح بعكس التيار ، بعكس تصور عن

السياسة له من العمر قرون مديدة .

لسوف نُقابل بالسخرية .

لسوف نتهم بأننا نستبدل العلم بالتنبؤ واليوتوبيا . ولكن أعظمْ بهـا من بشرى اذا أثرنا حنق « الواقعين » والوضعيين على مختلف ضروبهم: البشرى بأننا لا نخضع لاستفزازات اليوم والأمس ، بأننـا نتمسك بحزم بفكرة أن الممكن جزء مـن الواقعي ، وأن كل علم « إنساني » وكل سياسة يرفضان أن يأخذا بعين الاعتبار هذا البعد الأساسي للواقع الاجتماعي ليس علماً بل علموية ميتة ، وليست سياسة بل تجريبية عمياء .

لسوف نتهم بأننا نستبدل « التنظيم » الكلي القداسة بنزعـة رسولية وبفروسية دون كيشوتية . ولكن أعظمْ بهـا من بشرى إذا أثرنا حنق المتنفذين والمتحكمين والمتلاعبين على مختلف أصنافهم: البشرى بأننا لن نرضخ لتصور دارج عن « الادارة » الاقتصادية أو السياسية يرى في الانسان محض « دمية تحركها البنى على خشبة المسرح » ، وبأننا سنتمسك بحزم بفكرة أن الانسان إذا لم يحافظ على « تباعده » تجاه كل مؤسسة ، وإذا تنازل عن حقه في المبادرة التاريخية ، فإن التنظيم سيستعبد الانسان بدلاً من أن يكون في خدمته .

لسوف نتهم بأننا نستبدل السياسة بميتولوجيا نقابية — فوضوية . ولكن أعظمْ بها من بشرى إذا أثرنا حنق جميع أولئك الذين غـدت السياسة بالنسبة إليهم مهنة الكلام باسم الآخرين والنيابة عنهم : البشرى بأننا لن نستسلم لمغريات تفويض السلطة وبأننا عاقدون العزم على **تغيير مفهوم السياسة بالذات بأن نجعلها علم وفن خلق الشروط التي يمكن لكل إنسان فيها أن يشارك في تحديد غايات المجتمع وفي التسيير الذاتي لشتى النشاطات الاجتماعية.**

أن نجعل من السياسة علماً ، لأنه سيكون من مهمة الاقتصاديين على سبيل المثال ، ممن يزمعون أن يمضوا قدماً إلى الأمام بهذا المشروع ، أن

يبنوا) كما فعل الدكتور كيني في جدوله ، « جدول فرنسا الاقتصادي » ، في لحظة أخرى من لحظات انعطاف التاريخ ، قبيل الثورة الفرنسية بسنوات معدودة)، نموذجاً مزدوجاً للواقع الراهن وللممكن المقبل . أي أن يسلطوا الأضواء، بأقصى حد ممكن من الدقة، على المصادر الحالية للدخل القومي وعلى توزيعه بين مختلف فئات الأمة وشرائحها، وأن يبنوا مقابل ذلك نموذجاً ممكناً يبرز للعيان المصادر المحتملة للدخل القومي، أعني المصادر التي ستتأتى من إعادة تنظيم البنى الاقتصادية والاجتماعية وإعادة تنظيم الإنتاج لا بدلالة أرباح بعض الأفراد وإنما بدلالة حاجات الجميع ، وعلى أساس تصفية مظاهر التطفل والتبذير والكبح الملازمة للنظام المبني على الربح للربح وعلى النمو الأعمى. وأنا لا أجهل المصاعب التي تعترض مثل هذا المشروع ، ولكن بناء مثل هذا النموذج هو وحده الذي يتيح إمكانية التخلص من كل ديماغوجية تنزع الى حشد المطالب والمطامع وتكديسها من دون أن تبرهن على الإمكانية العينية لتمويلها وتلبيتها . إن بناء مثل هذا النموذج هو وحده الذي سيقدم صورة قابلة للتصديق وللاستيعاب من الجميع عما يمكن أن يكونه التخطيط الديموقراطي والتوزيع الجديد للدخـــل القومي باتجاه إعطاء الأولوية المطلقة للتوظيفات والتثميرات في الإنسان. وتحقيق مثل هذه المهمة يقتضي مشاركة الآلاف مـــن الاختصاصيين والباحثين المتطوعين ، المناضلين ، واستقصاء دائماً على صعيد القاعدة بصدد الحاجات الوليدة وتطورها المتواصل .

وأن نجعل منها فناً أيضاً . لأنه لا يكفي أن نَتطلّع ونُطليـع ، بـل ينبغي أيضاً أن ندعو ونوقظ . ويستطيع المساهمة في ذلك كـل مـن يملك وسيلة تعبير ، كائنة من كانت ، ابتداء من الفنـــان الخلاّق إلى الصحفي ومروراً بكل ما تختلج في صدره الرغبة في أن ينقل ويبث إيمانه بمستقبل ذي وجه إنساني .

وسيكون هذا الكتاب قد بلغ هدفه إذا ساعد عدداً ، ولو ضئيلاً ،

من الناس على أن يعوا في آن المأزق ، وإمكانية الخروج منه ، ومسؤوليتهم الشخصية عن هذا المشروع .

وما هذا الوعي إلا نار قابلة للاشتعال . وقابلة أيضاً للانطفاء إذا لم يوطن أحد نفسه على تغذيتها بخير ما في ذاته . ومن الممكن أن تستحيل حريقاً إذا ما انتاب بعضهم الإحساس ، من البداية ، بضرورة تأجيجها لتغيير مناخ البلاد السياسي بصورة جذرية .

أن نعي المأزق فهذا معناه أن نعي أن الانسان والمحيط الذي يحيا فيه سينحلان وسيتدمران كلياً إذا ما استسلمنا لمنزلقات الحاضر الفاجعة . لن يكون الأوان أوان الحياة ، بل في أحسن الحالات أوان البقاء على قيد الحياة . مثلنا مثل الغرقى ، أو الضالين المطاردين الملاصقين في الغاب .

أن نعي الممكن فهذا ليس معناه أن نؤمن بتعويذة سحرية تنقذنا « من الخارج » بدون مساهمتنا الشخصية . فلا وجود لتحرر سلبي : ففي معترك الكفاح في سبيل الحرية نبـــدأ بممارسة حريتنا . وإذا لم نمارسها من الآن وبصفة شخصية ، فلن نتلقاها أبداً ومن أي شخص .

إن الإغراء الدائم الذي يواجه الثوري هو أن تقوده مقتضيات الكفاح في سبيل التحرر إلى تشويه الحرية التي يكافح من أجلها بالذات أو تدميرها. وليس من الصحيح أن في الإمكان أولاً الاستيلاء على السلطة وتغيير البنى بمختلف الوسائل ، ثم التكرم بمنح حرية حقيقية من أعلى السلطة المستحوذ عليها . فكيف نبتدع وسائل مجانسة للغاية المنشودة ؟ لقد كان الايحاء بها واحداً من الهموم الرئيسية لهذا الكتاب .

إن البشر لا يصنعون تاريخهم عسفاً ، وإنما يصنعونـه على الدوام في ظل شروط متحددة بالماضي . ولكنهم يصنعون تاريخهم الذاتي . والبنى تشرط البشر ، ولكن البشر يغيرون البنى ويخلقونها . وكل شيء ، في هذا الجدل المأساوي ، يمر بالبشر وبإراداتهم وقراراتهم .

ولقد كان التذكير بذلك في ساعة الاختيار الملح والحيوي الهدف الأول لهذا الكتاب الكثير التطلب.

ولا مراء في أن من الأسهل على المرء ، عند الدعوة إلى الاشتراكية، أن يكون لديه مرجع ، أن يكون في استطاعته القول : إن الهدف المطلوب بلوغه سهل المنال ما دام هناك من بلغه . فالمرء عندما يتكلم عن نموذج المجتمع الواجب بناؤه ، يُتهم على الدوام وفي كل مكان بالطوباوية، فقد صور الاقطاعيون عشية ١٧٨٩ والبورجوازيون عشية ثورة اوكتوبر ، صوروا الأمور على هذا النحو : إن هذا لم يحدث قط ولا وجود له في أي مكان ، إذن فهو مستحيل .

وقد كذب الثوريون على الدوام وفي كل مكان نظير هذه التكهنات على هذا النحو : « ما كانوا يعلمون أن ذاك مستحيل ، ففعلوه » .

فهرست

هذا الكتاب

كتاب هام للكاتب الفرنسي الكبير روجيه غارودي، وهو ينطلق من السؤال التالي: ما هي الأشياء التي تفضحها الشبيبة، وما هي الأشياء التي تبشر بها؟ انه يتوجه إلى الشبيبة إذن، أي إلى جميع الذين يعتقدون أن حياة الانسان ليست مصنوعة فقط لكي تقبل أو تلعن، بل لكي تبدأ وتخلق. وسيكون بالامكان أن يبلغ هذا الكتاب هدفه إذا ساعد البعض على أن يعوا المأزق ويحاولوا الخروج منه. فإذا استسلمنا لانحرافات الحاضر المفجعة، فإن الانسان ومحيطه سوف يدمران خلال ثلاثين عاماً، بحيث لا يكون ثمة وقت للعيش....

أن يعي الانسان الممكن، هو أن يبدل مفهوم السياسة نفسها، وليس هو الاعتقاد بوصفة ما سحرية تنقذنا من «الخارج» بلا مشاركتنا الشخصية. ليس ثمة تحرير ممنوح، بل ثمة نار يمكن أن تشتعل. وقد تنطفىء هذه النار إذا لم يكن ثمة انسان مصمم على تغذيتها بأفضل ما في نفسه ووجوده.

وإذن، فإن هذا الكتاب التزام: التزام بالنسبة لمن كتبه، والتزام بالنسبة لمن يقرأه.

ويقول غارودي: لقد كنت مجبراً على كتابته لأظل أميناً للحلم الذي كان يراودني وأنا في العشرين. فهو يمثل في حياتي انقطاعاً وتكملة في آن واحد، استئصالاً وتأصيلاً جديدين للجذور.»





دار الآداب
هاتف ٨٠٣٧٧٨ ـ ٨٦١٦٣٣
ص. ب ٤١٢٣ ـ ١١ بيروت